وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ والآثار

LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY
UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA–

الميدان: علوم إنسانية واجتماعية
الشعبة: علوم إنسانية
التخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

العنوان:

أثر التنظيم السياسي والعسكري على تطور الثورة (1956 – 1962م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر " ل.م.د "
دفعـــــة:2019

إعداد الطالبة:
1- زينب قدوش

إشراف الأستاذ:
أ.د/ عبد الوهاب شلالي

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرّتبة العلمية	الصّفة
ميهـــوب مبروك	أستاذ مساعد – أ –	رئيساً
عبد الوهاب شلالي	أستاذ التعليم العالي	مشرفاً و مقرراً
وابـــل بختـــة	أستاذ مساعد – أ –	عضواً ممتحناً

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

{قُلْ يا عِبادِ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا رَبَّكُمْ

لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هذه الدُّنْيا حَسَنَةٌ وَأَرْضُ اللهِ

وَاسِعَةٌ إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ}

سورة الزمر: الآية (10)

صَدَقَ اللهُ الْعَظِيمْ

الجمهوريـــــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليـــم العـــالي و البحـــث العلمـي
جامعـــة العربـــي التبســي- تبســة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): قدور نشرزينب.....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: 148279911 الصادرة بتاريخ: 20/03/2014

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية.

المعنونة بـ :

أثر التنظيم السياسي والعسكري على تطور الثورة 1962-1956

.....

.....

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في : 26/05/2019. 26 ماي 2019

إمضاء وبصمة الطالب

ع/ رئيس المجلس الشعبي البلدي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

الرقم : ..... /ق.ت.آ/ ك.ع.ا.ا/ج.ع.ت.ت/ 2018

إذن بالطبع

أنا الموقع أسفله الأستاذ(ة) : أ.د. شلالة عبد الوهاب .....

المشرف على مذكرة تخرج : ماستر ☑ ماجستير ☐ دكتوراه علوم ☐ دكتوراه ل.م.د ☐

المعنونة بـ :

أثر التشخيص السياسي والعسكري على تطور الثورة .....
1958-1956 .....

تخصص :

تاريخ الثورة الجزائرية .....

من إعداد الطلبة:

- 01 ..... خنوشة زينب .....
- 02 .....

أشهد بأن المذكرة تستوفي كل الشروط العلمية والمنهجية، وعليه أوقع هذا الإقرار والإذن بالطبع.

تبسة في : 21/05/ 2018.

- إمضاء الأستاذ المشرف

شكر وعرفان

أشكر الله وأحمده حمدًا كثيرًا على إعانتي وإعطائي القدرة

على إكمال هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف البروفيسور

"هلالي عبد الوهاب".

الذي لم يبخل بنصائحه الثمينة وتوجيهاته، كما أشكره على حرصه في

تنمية قدراتي البحثية، فلك مني جزيل الشكر، وجزاك الله خيرًا.

كما أتقدّم بالشكر لأعضاء اللجنة المناقشة على تفضّلهم

لقراءة وتصحيح المذكرة.

قـــائمة

المختصرات

المختصـــــرات

الكلمـــات	مختصراتهـــا
دون طبعة	د.ط
دون تاريخ نشر	د.ت.ن
طبعة	ط
ترجمة	تر
تحرير	تح
صفحة	ص
جيش التحرير الوطني	جيش ت و
جبهة التحرير الوطني	جبهة ت و
المجلس الوطني للثورة الجزائرية	م.و.ث.ج
جزء	ج
Front de Libération Nationale	F.L.N
Armée de Libération Nationale	A.L.N
Comité Révolutionnaire pour L'unité et l'Action	C.R.U.A
Comité Organisation Militaire	C . O . M
Etat-major Général	E . M . G
Union Général des travailleurs Algériens	U . G . T . A
Union Générale des Etudiants Musulmans Algériens	U . G . E . M . A
Gouvernement Provisoire de La République Algérienne	G . P . R . A

فهرس

المحتويات

فهـــرس المحتويـــــات

المحتوى	رقم الصفحة
شكر وعـرفـــــــــان	**–**
قـــــــائمة المختصرات	**–**
فهرس المحتويـــــــات	**–**
مقـــدّمـــــــــــــة	**4-1**
مدخل: التنظيم العسكري والسياسي في بداية الثورة 1954-1956م	**18-5**
الفصل الأول: التنظيم العسكري وأثره على تطور الثورة	**52-19**
المبحث الأول: مؤتمر الصومام (ظروف انعقاده وقراراته)	**25-20**
المبحث الثاني: هيكلة جيش التحرير بعد 20 أوت 1950	**40-26**
المبحث الثالث: هيئة الأركان العامة	**46-41**
المبحث الرابع: أثر التنظيم العسكري على الثورة	**52-47**
الفصل الثاني: التنظيم السياسي وأثره على تطور الثورة	**74-53**
المبحث الأول: النشاط السياسي لجبهة التحرير الوطني (1956-1958)	**62-54**
المبحث الثاني: الحكومة المؤقتة (1958-1962)	**68-63**
المبحث الثالث: إنعكاساته على تطور الثورة	**74-69**
الفصل الثالث: بعض أعلام التنظيم السياسي والعسكري للثورة	**91-75**
المبحث الأول: عبان رمضان	**85-76**
المبحث الثاني: الطاهر الزبيري	**91-86**
خـــــــــــاتمـــــة	**94-92**
الملاحـــــــــــــق	**104-95**
قـــــــائـــمـــة المصـــادر والمراجـــع	**116-105**

مقدمة

التعريف بالموضوع:

تعتبر ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 من أعظم الثورات في تاريخ القرن 20، حيث برهنت هذه الثورة على مدى عمق تفكير قادتها الذين فجروها، فلقد تمكنوا من مواجهة فرنسا والتصدي لها بإمكانات بسيطة على الرغم من أنها كانت تفوقهم في العدة والعتاد، لكن ذلك لم يمنعهم من مواصلة الكفاح المسلح، بل عملوا على إدخال الثورة في مرحلة جديدة وكان ذلك بعد مؤتمر الصومام (20 أوت 1956) وما ميز هذه المرحلة هو ذلك التنظيم الذي شمل كل أجهزتها حيث أصبح لها جيش نظامي له هياكله مسؤول عن مواجهة قوات العدو الفرنسي، بالإضافة إلى قيادة مركزية هي بمثابة الواجهة السياسية للثورة، لها هياكلها الخاصة بها، وهي المسؤولة عن التعريف بالقضية الجزائرية، وكسب الدعم لها، ولقد برهن هذين التنظيمين على كفاءة قادة الثورة، كما ساهما في تطورها إلى غاية تحقيق الهدف المنشود المتمثل في الإستقلال التام.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع الذي قمت بدراسته في معرفة الهياكل التي تكون منها التنظيم السياسي والتنظيم العسكري، وكذا التعرف على المهام المكلفة بها كلا التنظيمين كما أقرتها أرضية مؤتمر الصومام، بالإضافة معرفة الأثر الذي تركه هذين التنظيمين على الثورة التحريرية.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد دفعت بي مجموعة من الأسباب لاختيار هذا الموضوع والقيام بدراسته فتنوعت بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي:

- **الأسباب الذاتية:**

– الميل الشخصي حول هذا الموضوع، والذي استهواني منذ سنة أولى ماستر، ورغبتي في دراسة التنظيم السياسي والعسكري لمعرفة دورهما في الثورة.

– معرفة طبيعة هذا التنظيم في الثورة، وكذا الاطلاع على المجهود الجبار الذي قاموا به قادة الثورة للخروج بهكذا تنظيم (سياسي، عسكري).

- **الأسباب الموضوعية:**

– إضافة لو جزء بسيط من المعلومات حول موضوع التنظيم السياسي والعسكري في الثورة.

– المساهمة بقليل من المعلومات حول جانب من جوانب الثورة التحريرية.

إشكالية الموضوع:

إن موضوع التنظيم السياسي والعسكري يعد على جانب من الأهمية في الثورة التحريرية، لذا انطلقت في دراستي له من الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير التنظيم السياسي والعسكري للثورة على تطورها؟

ولقد تفرعت منها تساؤلات وهي:

– كيف كان التنظيم في بداية الثورة وما الدور الذي قام به قادتها لمواجهة استراتيجية فرنسا؟

– ما مدى انعكاس مؤتمر الصومام على التنظيم العسكري؟

– فيما تمثل نشاط جبهة التحرير الوطني قبل تأسيس الحكومة المؤقتة؟

– كيف أثر الجهاز العسكري والسياسي على الثورة؟ وما أبرز قادتها؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية اعتمدت على الخطة التالي:

والتي احتوت على **مدخل تمهيدي** والذي كان بعنوان: **التنظيم العسكري والسياسي في بداية الثورة من 1954 إلى 1956** وتطرقت فيه إلى ظروف اندلاع الثورة التحريرية وكيف تمكن قادة الثورة في هذه المرحلة من مواجهة فرنسا رغم الإمكانات البسيطة،

بالإضافة إلى ثلاث فصول: **الفصل الأول** جاء تحت عنوان **الجهاز العسكري للثورة وأثره على تطورها**، ولقد تعرضت فيه إلى أربعة جوانب رئيسية كان أولها مؤتمر الصومام (ظروف انعقاده وقراراته) ويليه هيكلة جيش التحرير بعد 20 أوت 1956 أما المبحث الثالث فقد تطرقت فيه إلى هيئة الأركان العامة، وأخيرا المبحث الرابع تضمن أثر التنظيم العسكري على الثورة.

الفصل الثاني عنونته بـ: **التنظيم السياسي وأثره على تطور الثورة** واحتوى على ثلاث مباحث كان الأول بعنوان النشاط السياسي لجبهة التحرير الوطني 1956-1958 أما الثاني فكان بعنوان الحكومة المؤقتة وأما المبحث الثالث والأخير فمان بعنوان انعكاسات هذا التنظيم على الثورة.

الفصل الثالث أردت في هذا الفصل التطرق إلى **بعض أعلام التنظيم السياسي والعسكري،** واحتوى على مبحثان فكان الأول بعنوان عبان رمضان ولقد اخترته باعتباره شخصية سياسية لها وزن في الثورة، أما المبحث الثاني فتطرقت فيه إلى شخصية الطاهر الزبيري الذي يعد قائد عسكري له دور في الثورة التحريرية.

وفي الأخير **ختمت** هذا البحث بخلاصة استنتاجية كانت حوصلة لما تم عرضه في هذا الموضوع.

المنهج المتبع:

لمعالجة هذا الموضوع اتبعت المناهج الموضوعية التالية:

- **المنهج التاريخي الوصفي:** واعتمدت عليه لوصف الأحداث والوقائع التاريخية بالاعتماد على التسلسل الكرونولوجي للأحداث، لفهمها، ومعرفة التطورات التي مرت بها الثورة في كل مرحلة من مراحلها.

- **المنهج التحليلي:** اعتمدت عليه في دراسة الأحداث وتحليلها تحليلا موضوعيا، قصد الوصول إلى بعض الحقائق حول الموضوع المدروس وكذا معرفة أثره على الثورة.

نقد المصادر والمراجع:

لإثراء الموضوع اعتمدت على جملة من المصادر والمراجع ومن أهمها:

- المذكرات الشخصية: ولعل أبرزها مذكرات الطاهر الزبيري، وعلي كافي والشاذلي بن جديد ولقد كان لمحتوى هذه المذكرات دور كبير في فهم جزئية التنظيم العسكري.

وأيضا اعتمدت على مؤلفات بن يوسف بن خدة ومن بينها (جذور أول نوفمبر 1954، الجزائر عاصمة المقاومة 1956-1957) والتي استفدت منها كثيرا بالإضافة إلى كتاب سعد دحلب المهمة المنجزة.

أما فيما يخص المراجع فلقد اعتمدت على العديد منها أهمها:

- نشأة وتطور جيش التحرير لبوبكر حفظ الله ولقد ساعدني في التطرق إلى هيكلة جيش التحرير ومعرفة أهم مصالحه التي تم الاعتماد عليها في الثورة.

- بالإضافة إلى كتاب فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958 دراسة في السياسات والممارسات لغالي غربي ولقد ساعدني هطا الكتاب في معرفة التنظيم السياسي للثورة بعد 1956.

الصعوبات:

لقد واجهتني بعض الصعوبات في هذا الموضوع وهي:

- ضيق الوقت أدى بي إلى تقصير في الاطلاع على المصادر، والمراجع باللغة الفرنسية التي تناولت هذا الموضوع، فاكتفيت بالاعتماد على البعض منها فقط.

- الظروف التي تمر بها البلاد، وإطالة عطلة الربيع لمدة شهر أدى بي إلى مضاعفة المجهود لإتمام العمل.

ولكن رغم هذا وبفضل الله عز وجل الذي أعانني وأيضا نصائح مشرفي البروفيسور شلالي عبد الوهاب تمكنت من استكمال هذا العمل.

مدخـــل:

"التنظيم العسكري والسياسي في بداية الثورة 1954-1956م"

لقد كانت سنة 1954 عصيبة على مسار الحركة الوطنية وبصفة خاصة حزب الشعب الجزائري، الذي أصبح يعيش على وقع أزمات متعددة وخطيرة[1] تطورت بخطى حثيثة وأخذت منعرجا حاسما منذ أقدم مصالي[2] على إرسال مذكرة إلى اللجنة المركزية عند اجتماعها من 12 إلى 16 سبتمبر 1953 عرض فيها انتقاداته تجاه قيادة الحزب، وانتهت المذكرة بسحب الثقة من بن يوسف بن خدة كأمين عام بهذه العبارات (أسحب الثقة من الأمين العام وأطلب السلطات المطلقة لتقويم الحزب)[3].

لم يكتفي عند هذا فقط بل قام مصالي يوم 11 مارس 1954 الذي يصادف ذكرى تأسيس حزب الشعب الجزائري بمخاطبة القاعدة الحزبية بصورة مباشرة وألح في حث جميع الجزائريين للوقوف صفا واحدا والتجند كرجل واحد لمؤازرة ما سماه (لجنة الخلاص العام)، لذا رأت الأغلبية من أعضاء اللجنة المركزية ضرورة المبادرة بحماية وحدة الحزب وقررت تسليم صلاحياتها لمصالي ليتولى تنظيم مؤتمر يتيح إمكانية "المواجهة الديمقراطية"[4].

لذا بادر مناضلان من قدماء المنظمة الخاصة وهما محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد إلى جانب رمضان بوشبوبة وبشير دخلي وكلاهما من أنصار اللجنة المركزية في 23 مارس إلى تشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) وكان هدفها الرسمي إصلاح ذات البين بين مختلف الاتجاهات[5].

---

(1) **محمد العربي الزبيدي وآخرون**، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة، 2007، ص. 23.

(2) **بن يوسف بن خدة**، جذور أول نوفمبر 1954، تر، مسعود حاج مسعود، ط2، الجزائر، دار الشاطبية، 2012، ص. 330.

(3) **بوعلام بن حمودة**، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دون طبعة، الجزائر، دار النعمان، 2012، ص. 145، 146.

(4) **بن يوسف بن خدة**، المصدر السابق، ص. 331.

(5) **محمد حربي**، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر، نجيب عياد، دون طبعة، الجزائر، مرقم للنشر، 1994، ص. 58.

ويعرّفها بن يوسف بن خدة حيث يقول "تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس 1954 ولم تكن حزبا ولا تشكيلة ولا تنظيما سياسيا، بل كانت كما يدل عليها إسمها لجنة تسعى لإعادة بناء وحدة الصف داخل حزب الشعب، حركة إنتصار الحريات الديمقراطية، ولقد ظهرت إثر الاجتماع التأسيسي بإحدى أقدم مدارس الحزب، هي مدرسة الرشاد الكائنة بشارع عمار رقم2 (الحاخام بلوخ سابقا)[1]".

وتمكن محمد بوضياف من خلال هذه اللجنة إلى استئناف الاتصال بمناضلي القاعدة ومن بينهم بعض إطارات المنظمة الخاصة الذين انقطعت علاقاتهم بهم منذ زمن بعيد حيث يقول: (تمكنت أنا شخصيا من الاتصال بزيغود وبن طوبال وبن عودة وسويداني بوجمعة، بوشعيب محمد...إلخ.[2]

حيث فكر في جمع هذه العناصر الموثوق فيها ممن برهنوا على قدراتهم بغية تدارس الوضعية وإقرار ما ينبغي عمله، لذلك عمل بوضياف على تقاسم هذا الموقف مع مجموعة تكون أشد نفوذا وصلابة، وكان من المنطقي جدا أن يلجأ إلى العناصر الأكثر التزاماً بمبدأ العمل الثوري، والذين سيخرجون الحركة الوطنية من سباتها ومن الجمود الذي أغرقها فيها المسؤولون في قيادة الحزب[3] وتم استدعائهم إلى عقد اجتماع في العاصمة خلال شهر جوان وقد شارك إثنين وعشرون عضوًا*، وناقشوا الموقف الذي ينبغي اتّخاذه، وكل المسـائل المتعلقة

---

(1) **بن يوسف بن خدة**، المصدر السابق، ص. 333.

(2) **محمد بوضياف**، التحضير لأول نوفمبر 1954، تقديم، عيسى بوضياف، ط2، الجزائر، دار النعمان، ص. 44.

(3) **عيسى كشدة**، مهندسو الثورة، تقديم، عبد الحميد مهدي، تر، موسى أشرشور، ط 2، منشورات الشهاب، 2010، ص 70-71.

* تم هذا في منزل إلياس دريش بحضور كل من: مختار باجي، عثمان بلوزداد، رمضان عبد المالك، مصطفى بن عودة، مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، الأخضر بن طوبال، رابح بيطاط، زبير بوعجاج، سليمان بوعلي، أحمد بوشعيب، محمد بوضياف، عبد الحفيظ بوصوف، مراد ديدوش، عبد السلام حبشي، عبد القادر العمودي، محمد مشاطي، سليمان ملاح، محمد مرزوقي، بوجمعة سويداني، يوسف زيغود، أنظر، زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية، 1954-1962، ط1، القبة، مؤسسة إحدادن للنشر، 2007، ص. 9.

بالانتقال بسرعة إلى العمل المسلح، وما يتبع ذلك من تحضيرات بشرية ومادية.[1]

ويبين محمد بوضياف أنه خلال مناقشة التقارير التي عرضت في الاجتماع برز موقفان أحدهما الذي يمثله أساسا العناصر المطاردون من طرف الشرطة يوصي بالانتقال الفوري للعمل المسلح كوسيلة لتجاوز الوضعية المأساوية، ليس للحزب فحسب بل للحركة الثورية في مجملها، والاتجاه الآخر رغم أنه لم يطعن في ضرورة العمل المسلح، كان يرى بأن أوان الشروع فيه لم يحن بعد، ولقد كان تبادل الحجج حادا جدا وتم اتخاذ القرار بعد التدخل المؤثر لسويداني بوجمعة الذي كان يساند الموقف الأول ويدعوا إلى ضرورة القيام بالعمل المسلح في أسرع وقت ممكن.[2]

ولقد اتفقوا على مبدأ تعيين قيادة من أجل تنسيق أفضل وقرروا تعيين مسؤول يختار مساعديه ليشكلوا اللجنة دون الرجوع إلى الآخرين، وخلال مناقشة هذا الموضوع أقروا باقتراح واحد يتمثل في انتخاب مسؤول، وليس تعيينه بطريقة عشوائية، وقام بن بولعيد* بفرز القصاصات وبلّغ بوضياف بالاقتراع وقال له: "أنت الذي انتخبوك".[3]

وانبثق عن الاجتماع لجنة من خمسة أعضاء وهم محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد والعربي بن مهيدي، ديدوش مراد، رابح بيطاط ليلتحق بهم فيما بعد كريم بلقاسم كممثل لمنطقة القبائل، أما الوفد الخارجي والمتكون من بن بلة وخيضر وآيت أحمد ومهماتهم ضمان دعم عبد الناصر لهم بالمال والسلاح والدعاية.[4]

---

(1) **أحمد مهساس**، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر، مسعود حاج مسعود، الجزائر، دار القصبة، 2002، ص. 377.

(2) **محمد بوضياف**، المصدر السابق، ص. 49-50.

* مصطفى بن بولعيد: 1917-1956، ولد بقرية أينركب بلدية أريس تربى في أسرة ريفية متوسطة الحال، تحصل على شهادة التعليم المتوسط، انخرط في سنة 1946 في صفوف حزب الشعب الجزائري حضر اجتماع 22، عين قائد للمنطقة الأولى، بينما هو في اجتماع سلم له مذياع وعندما لمسه انفجر وسقط شهيدا في تاريخ 23 مارس 1956، أنظر، محمد علوي، قادة ولايات الثورة الجزائرية (1954-1960)، ط 1، الجزائر، دار علي بن زيد، 2013، ص. 34-36.

(3) **عيسى كشيدة**، المصدر السابق، ص. 72-73.

(4) **رابح لونيسي**، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، د. ط، الجزائر، دار المعرفة، 2000، ص. 13، 14.

وفي الفترة الممتدة من 13 إلى 15 جويلية انعقد مؤتمر هورنو ببلجيكا بحضور المناضلين الأوفياء لمصالي الحاج، وقدم تقرير يركز انتقاداته على قيادة الحزب، وقد عمق هذا المؤتمر الأزمة إذ وافق على منح مصالي الحاج رئاسة الحزب مدى الحياة وعلى حل اللجنة المركزية[1]

وإثر هذا التطور تفككت اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي تشكلت قصد إنقاذ وحدة الحزب ولم يعد لوجـودها معنى مـادام المؤتمر المصـالي قد حقق تقسيمه، فعلـى اللجنة أن تعترف بفشلها وتنحل أو تحدد لنفسها أهداف جديدة.[2]

وبناءًا على هذا تم عقد اجتماع لجنة الستة (6) في 10 أكتوبر 1954 بمنزل بوقشورة تمّ فيه تقسيم القطر الجزائري إلى مناطق عسكرية وكان عددها خمسة، المنطقة الأولى أوراس النمامشة، والثانية الشمال القسنطيني والثالثة القبائل والرابعة الجزائر والخامسة وهران كما قسمت كل منطقة إلى نواحي عسكرية وتم الاتفاق على أن تكون الثورة شاملة لتفويت الفرصة على فرنسا لاحتضان الثورة.[3]

وعقدت لجنة الستة اجتماعاً آخر لها في أواخر أكتوبر 1954 واتفقت على إعلان الثورة المسلحة في ليلة أول نوفمبر 1954 وتأسيس جبهة التحرير الوطني (FLN) كجناح سياسي للثورة، وجيش التحرير الوطني (ALN) كجناح عسكري لها والذي يتشكل في البداية من قدماء المنظمة الخاصة.[4]

وتجدر الإشارة إلى أن قيادة التنظيم كانت جماعية منذ الانطلاقة الأولى، وقد تحلت العناصر القيادية بروح الجدية والتضحية، فلقد كان أسلوب القيادة الجماعية يفرض نفسه كما أن مهام نائب مسؤول المنطقة ورئيس الجهة أو القطاع أو المجموعة متماثلة من حيث

---

[1] **بوعلام بن حمودة**، المرجع السابق، ص. 146-147.

[2] **محمد بوضياف**، المصدر السابق، ص. 54.

[3] **بوبكر حفظ الله**، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، د.ط، الجزائر، دار الرغاية، 2013، ص. 18-19.

[4] **رابح لونيسي**، المرجع السابق، ص. 14.

الأهمية، وكذلك مهام المسبل والمناضل في المناطق الحضرية وجامع الأموال والأسلحة والمئونة كانت كلها مهام حيوية وضرورية لمواصلة العمل الثوري، ولقد تميزت هياكل التنظيم بالمرونة الكافية التي تسمح بتبادل الوظائف ومناصب المسؤولية حسب ما تقتضيه الظروف، ويتمثل الدور الهام للقائد في قدرته على الإحاطة بما يجري في منطقته وكفاءته على تنظيم النشاطات وتنسيقه حسب ما تقتضيه أهداف الكفاح.[1]

وبما أن جبهة التحرير الوطني لجأت إلى خيار اندلاع الثورة ثم اللجوء إلى عملية التنظيم الشامل، ففي الجانب العسكري اعتمدت على استراتيجية قامت على مبادئ فعالة منها: التنظيم المحكم والدقيق للجهاز العسكري، وطابع السرية التام في النشاط، وانتهاج أسلوب حرب العصابات وسياسة اللامركزية في التسيير من أجل إعطاء كل منطقة حرية المبادرة والتصرف حسب إمكانياتها، واعتمدوا على كتيب المنظمة الخاصة الخاص بتقنيات حرب العصابات معتمدين أسلوبها منهجا في العمليات العسكرية.[2]

وكانت هذه العمليات العسكرية تطلب مجموعات قليلة العدد، خفيفة السلاح، أي عمليات المواجهة المحدودة في المكان والزمان (كمائن)، دوريات اقتحام لمواقع أو مراكز صغيرة، والاعتماد على عنصر المفاجأة الذي يؤدي إلى نتيجة شبه مضمونة بحيث أن الكمائن التي يعدها جيش التحرير الوطني إعداد محكما كانت تحقق في الغالب (80-90%) من أهدافها، إذ أن الجبال هي المكان الطبيعي لحرب العصابات بما توفره الطبيعة من وسائل الحماية وما يقدمه سكانها من مساعدة لجيش التحرير الوطني قبيل الاشتباك أو بعده، وكانت هذه المعارك والاشتباكات والكمائن تختلف حسب المناطق، فالأسلوب الذي كانت تتبعه وحدات جيش التحرير الوطني في المناطق التي تكثر فيها الغابات هو غير الأسلوب الذي تتبعه الوحدات المتواجدة في المناطق الأخرى.[3]

---

(1) **أحمد مهساس**، المصدر السابق، ص. 381، 382.

(2) **مقلاتي عبد الله**، الاستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية وأهم المعارك الكبرى، ج1، الجزائر، وزارة الثقافة، ص. 15-17.

(3) **أحسن بومالي**، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1654-1956م، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص. 99.

وبخصوص تنظيم جيش التحرير الوطني فقد كان بسيطا ومحكما ففي كل منطقة وقسم شكل التنظيم الآتي من القاعدة للقمة: الزمرة، نصف الفوج، الفوج، الفرقة أو الفصيلة، الكتيبة، وكانت الزمرة مشكلة من خمس مجاهدين، والفوج يضم ما بين 11 إلى 13 مجاهدا، ويقوم المجاهدون بمهام عديدة، منها القيام بالعمليات العسكرية وعمليات التوعية والتجنيد والاتصال وجمع الأخبار، ويعينهم في هذه المهام المناضلون المدنيون وهم بمثابة المسبلين* والفدائيين** يقدمون المساعدة لجيش التحرير الوطني.[1]

وكان المجاهدون يتقاسمون العمل فيما بينهم فمثلا في المنطقة الأولى كانت هناك زمرة مكلفة بقطع الاتصالات الهاتفية، وعزل المدينة بالتوجه إلى خنشلة ثم تتبعها الزمرة المكلفة بإلصاق بياني جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني على كل منازل المدينة وتتابع انطلاق الزمرة إلى أهدافها ولم تبقى إلا زمرة من 3 رجال واجبها حماية قاعدة الانطلاق.[2]

وهذه الاستراتيجية طبقها المجاهدون عند القيام بعمليات الفاتح من نوفمبر 1954 والتي كان يهدف من خلالها إلى إحداث جو من التوتر عبر كافة التراب الوطني إذ لجأ المجاهدون إلى شل الحياة الاقتصادية للبلاد، بواسطة التخريب والتهديم المستمر للأملاك وكذا مهاجمة سيارات العدو، ولقد تميزت المنطقة الأولى أوراس النمامشة بسرعة انتشار العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني وقوة السلاح، وارتفاع عدد المجندين، كما امتاز نشاط جيشها بالمواجهة المباشرة وكثرة المعارك، وخلال أشهر جويلية، أوت، سبتمبر، أكتوبر 1955 تمكن المجاهدون

---

* المسبل: يكون في العادة عونا للفدائي، يغطيه لدى القيام بعملية فدائية، أو يستطلع له الأخبار قبلها أو بعدها أو أنه يستطلع أخبار العدو للمجاهدين وهو في العادة لا يحمل السلاح فكأن وظيفته وظيفة تدريبية تتيح للمناضل أن يصبح من بعد فدائي. أنظر، عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص. 76.

** الفدائي: رجل يفدي الوطن بنفسه، فهو متطوع للموت، مهمته مساعدة جبهة ت و، في بث الرعب والقلق لدى الخونة، ويمتاز بكونه يرتدي ملابس مدنية غير متميزة وميدان عمليات الفدائيين الجزائريين يتمثل غالبا في المدن. أنظر، عبد المالك مرتاض، المرجع نفسه، ص. 64.

[1] **مقلاتي عبد الله**، المرجع السابق، ص. 20.

[2] **بسام العسلي، مصطفى طلاس**، الثورة الجزائرية، د ط، دمشق، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1984، ص. 103.

من القضاء على (1489م) من جنود الجيش الفرنسي، وقد بلغ عدد المعارك في الأوراس خمسة وثلاثة بخنشلة، وخمسة بتبسة وواحدة بوادي سوف.[1]

أما بخصوص المنطقة الثانية فقد شن المجاهدون عمليات بقيادة ديدوش مراد ومن بينها عملية السمندو، وتمثلت هذه العملية في الهجوم على دار الجندرمة والهدف منها الاستيلاء على السلاح وقطع خطوط الهاتف، بالإضافة إلى عمليات كثيرة نذكر منها عملية الميلية وتمثلت في الهجوم على منجم بولحمام للاستيلاء على البارود المستعمل في التفجيرات.[2]

في حين نجد أن المنطقة الثالثة كان التجنيد بها يتم ببطء بسبب عدم كفاية الأسلحة مما أدى إلى بداية العمليات فيها في ربيع عام 1955 في شكل كمائن للحصول على السلاح، والمنطقة الرابعة كانت أسوء حظا إذ أعتقل عدد كبير من مناضليها، فكادت تختنق بعد 70 يوما من اندلاع الثورة، أما في المنطقة الخامسة فإن عمليات أول نوفمبر لم تكن ناجحة فألحقت القوات الفرنسية خسائر فادحة بقوات العربي بن مهيدي.*[3]

وتجدر الإشارة إلى أن المجاهدين في هذه الفترة لم يكن لهم زي عسكري موحد وهذا استنادا إلى ما قاله عبد الواحد بوجابر (بخصوص البزة العسكرية التي يرتديها كل جندي فإنها لم تكن موحدة بين كل المناطق بل وحتى بين الجنود في المنطقة الواحدة لاسيما قبل مؤتمر الصومام ففي البداية اعتمد بالأساس على الملابس القديمة التي تباع بالميزان وبأثمان زهيدة ولكن تفطن إدارة الاحتلال لهذا الأمر جعلها تسارع لمنع دخولها إلى السوق الجزائرية ورغم أن

---

[1] **بوبكر حفظ الله**، نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954-1958، د ط، الجزائر، دار العلم والمعرفة، 2013، ص. 32.

[2] **علال بيتور**، العمليات العسكرية في المنطقة الثانية. الشمال القسنطيني. من 1 نوفمبر 1954 إلى 20 أوت 1956، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، سنة 2008، ص. 35، 36.

* محمد العربي بن مهيدي 1923-1957: ولد بدوار الكواهي بلدية عين مليلة، نشأ في أسرة فقيرة تحصل على الشهادة الابتدائية، انخرط في الكشافة الإسلامية، وبعدها في حزب الشعب، شارك في أحداث 8 ماي 1945، وشارك في مؤتمر فيفري 1947، عين قائد عن المنطقة الخامسة، قبض عليه في يوم 23 فيفري 1957 وعذب ثم اغتيل من طرف رجال المضلات. أنظر، محمد علوي، المرجع السابق، ص. 143-148.

[3] **وهيبة سعيدي**، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)، د ط، الجزائر، دار المعرفة، 2009، ص. 27.

الضرورة الملحة كانت تدعو إلى توحيد اللباس حتى يظهر الجنود بمظهر الجيش النظامي (المقاتلين الحقيقيين) ولإضفاء المزيد من الشرعية والتنظيم على جيش التحرير الوطني).[1]

واعتمدت جبهة التحرير الوطني في عملية التنسيق بين المناطق على طريقتين: الأولى تمثلت في الطريقة المستعجلة: وهذه كانت تتم بواسطة التنقل في السيارات ويختار لها مناضلين ملتزمين والثانية الطريقة العادية وهذه كانت تتم بواسطة السير على الأقدام من طرف مناضلي الجبهة أيضا، الذي يراعي في اختيارهم معرفة النواحي التي يقومون بالاتصالات فيها معرفة جيدة من جميع النواحي البشرية والطبيعة مع العلم أن المراكز المكلفة بعملية ربط الاتصالات بين هذه المناطق التي كانت أغلبها موجودة في مزارع المعمرين وأخذتها باستراتيجية حتى لا يتفطن العدو لذلك.[2]

وفي بداية ربيع 1955م مع كثرة العمليات الناجحة خصوصاً في المنطقة الأولى والثانية والثالثة وتمركز الثورة فيها بصفة قوية بدأ القلق يتسرب إلى صفوف السلطات الاستعمارية[3] التي كانت قد ضاعفت قواتها وذلك منذ أن أعلن البيان الأول للثورة، وحفف الثوار انتصارا منذ الليلة الأولى وذلك بشن هجومات في مختلف أنحاء القطر الجزائري، فأصدرت وزارة الداخلية الفرنسية البيان الثاني "لقد حدث عدد من الاعتداءات في الليلة الماضية في عدة نقاط من الجزائر وهي من اقتراف أفراد أو عصابات معزولة، وإن الهدوء التام يسود الآن بين مجموع السكان"[4].

ولم تكتفي عند هذا فقط بل قامت الصحافة الاستعمارية في صباح اليوم الثاني من شهر نوفمبر بإصدار عناوين ترمي إلى هدفين مختلفين فهي تدعوا من جهة إلى التزام الهدوء ومنح الثقة للسّلطات المختصة التي تملك من الوسائل ما سيمكنها في ظرف قصير جدا من القضاء

---

(1) **عبد الواحد بوجابر**، الجانب العسكري للثورة الجزائرية، المنطقة الخامسة الولاية الأولى التاريخية، د ط، دون تاريخ نشر، ص. 166.

(2) **أحسن بومالي**، المرجع السابق، ص. 77.

(3) **زهير إحدادن**، المرجع السابق، ص. 19.

(4) **مولود قاسم نايت بلقاسم**، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، الجزائر، دار الأمة، 2007، ص. 105.

على الأعمال الإجرامية والدعوة إلى الهدوء والثقة، معناها منع الفوضى والاضطراب الذيم من شأنهما أن يخلقا ما يحتاجه الثوار من ظروف ملائمة فتضطرم نيران الحرب، وتعم الثورة التي تحقق المسؤولين من وقوعها، رغم تنكرهم لها في الظاهر، وعدم اعترافهم بشرعيتها، ومن جهة أخرى فإن تلك العناوين جاءت عبارة عن ترهيب ووعيد موجهين لقادة وأعضاء الحركة الجديدة، مذكرة بقوة فرنسا وعظمتها وقدرتها على رد الفعل، وعلى استعمال العنف والقمع من أجل التوصل إلى استتاب الأمن.[1]

كما اعتبرت السلطات الفرنسية أن ما يحدث في الجزائر هو شأن داخلي وهو مجرد أعمال إرهابية يقوم بها مجموعة من الخارجين عن القانون، الذين ستتخذ ضدهم الإجراءات اللازمة لقمعهم وردعهم، لهذا سخرت كل قواتها المادية والمعنوية لمواجهة هذا الموقف المستجد بغية الحفاظ على الجزائر فرنسية وأصدر روجي ليونار في اليوم الثاني من شهر نوفمبر 1954 بلاغا وصف فيه هجومات الفاتح نوفمبر بالعمليات الإرهابية مؤكدا في ذات البلاغ على اتخاذ إجراءات الحماية التي يتطلّبها الموقف.[2]

وقامت حكومة ماندیس فرانس بزيادة عدد القوات المسلحة من 56000 إلى 83400 في فيفري 1955، ورغم هذا لم ينجح الجيش في القضاء على الجماعات المسلحة[3] لأن الثوار في بداية الثورة كانوا على شكل مجموعات منعزلة يعتمدون على أسلوب الكر والفر.[4]

كما عززت القوات الفرنسية بمقاومين ومعدات عسكرية تقدر آن ذاك ببضعة آلاف، ومقابل ذلك بدأ الجنرال جيل بعمليات أطلق عليها اسم (عمليات التطهير) وقام بعملية قمع في جبال الأوراس وبلاد القبائل، وأعلن المستوطنون الأوروبيون معارضتهم للحكومة لأنها متهاونة،

---

(1) **محمد العربي الزبيري**، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط 1، الجزائر، دار البعث، 1984، ص. 89-90.

(2) **محمد العربي الزبيري وآخرون**، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية...، المرجع السابق، ص. 28،29.

(3) **شارل روبير أجيرون**، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر، عيسى عصفور، ط 1، بيروت، منشورات عويدات، 1982، ص. 162.

(4) **بسام العسلي**، جيش التحرير الوطني الجزائري، ط 2، بيروت، دار النفائس، 1986، ص. 67.

كما قامت باتخاذ إجراءات قمعية مع اعتقال عدد كبير من الوطنيين الجزائريين بعد أن حلت حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية.[1]

وفي 18 جانفي 1955 قرر الجيش الفرنسي أن يقوم بعملية كبيرة يظهر فيها قوته القوية للمجاهدين، فجند لها ستة آلاف عسكري شاركوا في عملية تفتيشية في ناحية أريس وكانت هذه الآلاف من العسكر مشكلة من المظليين، وفرقة القناصة والدرك ورجال الشرطة القضائية، وكان جبل أحمر خدو، وتكوت قد تعرضا لقصف الطائرات، ورمي سلاح مدفعية الميدان، وقد أسقطت الطائرات مادة النابالم التي أحرقت الكثير من الأشجار.[2]

كما أن فرنسا اعتمدت على إتباع أسلوب المناورات العسكرية النفسية بهدف الفصل بين الشعب والمجاهدين لتحقيق غرضها الكبير في القضاء على الثورة في مهدها ذلك أن فرنسا كانت قد عرضت على لسان الجنرال بارلانج فكرة التكرم بالاستقلال الداخلي على المنطقة الأولى أوراس النمامشة، كما عرضت بعد ذلك هذه الفكرة ذاتها على لسان أحد جنرالاتها على المنطقة الثالثة (منطقة القبائل) ولكن مشروعيها هذين قوبلا بالفشل الذريع والرفض السياسي الكبير.[3]

ونتيجة للظروف الصعبة والتطورات الخطيرة التي عاشتها الثورة في مرحلتها الأولى داخل وخارج الجزائر، ففي الداخل لم تنتشر الثورة في كامل ربوع الوطن مما جعل العدو يركز كل قواه ونشاطه خاصة في منطقة الأوراس وهذا لمحاولة إخماد وإسكات أجيج الثورة هناك، فتحملت هذه المنطقة العبء الكبير للثورة، أما في الخارج فكانت الثورة ماتزال تبحث عن المزيد من الدعم الدولي للقضية الجزائرية رغم المعارضة الشديدة من طرف المستعمر الذي يدعي بأن الجزائر قطعة من فرنسا ولا دخل لأي دولة في شؤونها.[4]

---

(1) **بسام العسلي**، الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص. 89-90.

(2) **محمد زروال**، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية-الولاية الأولى نموذجا-، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، ص. 117.

(3) المرجع نفسه، ص. 141.

(4) **عمار ملاح**، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، د.ط، الجزائر، دار الهدى، 2007، ص. 114.

لذا رأى زيغود يوسف* ضرورة القيام بهجوم محكم على المنطقة الثانية وذلك ليخفف الضغط عن المنطقة الأولى، ويكون الهجوم على نطاق واسع، فعقد اجتماعا عاما لأعضاء قيادة المنطقة ومسؤولي النواحي، وعقد هذا الاجتماع في مكان يسمى دشرة زمان قرب مدينة سكيكدة، وفي 20 أوت 1955 كما وقع الاتفاق عليه على الساعة الثانية عشرة صباحا هجم المناضلون مسلحون في الغالب بالسلاح الأبيض، بجانب المجاهدين بسلاحهم الحربي على القرى والمدن الموجودة في هذه المنطقة، ووقعت هجمات عديدة على الجسور، طرقات، أسلاك وأعمدة التيليفون والكهرباء.[1]

ولقد امتازت هذه الهجومات بالقوة والفعالية في آن واحد وهو ما جعل جاك سوتيل الحاكم العام الجديد يعتبرها بمثابة بداية الحرب الحقيقية، والتي يجب القيام بها، لذا واصل العمليات العسكرية الكبرى التي دشنها سلفه ليونار، كما تبنى مشروعا إصلاحيا جديدا أطلق عليه اسمه، موجه إلى كافة ميادين الحياة، وإيجاد قوة ثالثة تمكنه من ضرب جبهة التحرير الوطني.[2]

ولقد استطاعت هجومات 20 أوت 1955 من لفت انتباه الرأي العام العالمي والهيئات الدولية للقضية الجزائرية، وكفاح شعبها ضد الاستعمار، وإدراجها ضمن أعمال ومناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمؤتمرات الدولية، لكسب التأييد السياسي والمعنوي للشعب الجزائري في كفاحه لتحقيق الاستقلال الوطني، والقبول بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير عليه، ويذكر بن طوبال في هذا الصدد (وكما لا يخفى أنه انعقد في 12 جويلية 1955 بأندونيسيا مؤتمر باندونغ وقرر أن يطالب بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وقررت الدول المشاركة في طلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة في شهر

---

* زيغود يوسف 1921-1956: تربى في أسرة فقيرة، دخل المدرسة الابتدائية الفرنسية حتى السنة الثالثة، عضو في المنظمة الخاصة بعد اكتشافها زج به في السجن واستطاع أن يفر في عام 1951، حضر اجتماع 22، عين نائب لديدوش مراد الذي كلف بالإشراف على منطقة الشمال القسنطيني، أستشهد في 23 سبتمبر 1956، أنظر، علوي محمد، المرجع السابق، ص. 69، 71.

[1] **زهير إحدادن**، المرجع السابق، ص. 19، 20.

[2] **محمد العربي الزبيري وآخرون**، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، ص. 44.

سبتمبر 1955، فما سنقوم به في الداخل من هجوم على قوات العدو، وضرب قواعده، سيكون سندا لممثلينا في الخارج...)[1].

كما أن هذه الهجومات أدت إلى تطور الوضع في المناطق فمثلا المنطقة الأولى بعد أن خف عليها الضغط بكثرة العمليات العسكرية في جميع النواحي وصلت إلى درجة من القوة ومن أشد المعارك التي خاضها المجاهدون في هذه المنطقة معركة الجرف التي وقعت في شهر سبتمبر 1955 والتي دامت يومين تحت قيادة شيحاني بشير وعباس لغرور.[2]

وفي أكتوبر 1955 بدأت العمليات المسلحة في منطقة وهران التي تشمل وقتذاك النواحي الواقعة من ندرومة والغزوات وتلمسان، وناحية مغنية فلقد ثارت المنطقة الخامسة بعد وصول السلاح إليها والتي كانت تفتقر إليه فكانت مفاجأة للمستعمر لأنها المنطقة الوحيدة التي بقيت حتى ذلك التاريخ توصف بأنها "هادئة تماما" في تقارير العدو، ومما زاد من تعزيز الثورة انضمام التشكيلات الوطنية في صفوفها، كما أعلن فرحات عباس بأنه وحزبه يؤكدون بصورة واضحة عزمهم على مساندة القضية التي تدافع عنها جبهة التحرير الوطني، وفي منتصف شهر جانفي 1966 طلبت جمعية العلماء الجزائريين بضرورة الاعتراف باستقلال الجزائر، وإعادة السيادة الشرعية الوطنية للشعب الجزائري.[3]

وفي هذه الفترة كانت كلاً من تونس والمغرب قد منحتهما فرنسا الاستقلال الذاتي ليتسنى لها التركيز على الجزائر، ففي المغرب تم خلع الملك محمد الخامس يوم 20 أوت 1953 ونفيه إلى جزيرة كورسيكا، ثم إلى مدغشقر، ونصبت فرنسا على عرش المغرب محمد بن عرفة، فتطور رفض الحركة الوطنية المغربية إلى مقاومة مسلحة، وأمام تلك المعطيات وغيرها أدركت فرنسا أنها أخطأت بخلع الملك محمد الخامس، فأقدمت على إطلاق سراحه وقصدت به مدينة

---

(1) **عبد الكامل جويبة**، الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1958، ط1، الجزائر، دار الواحة، 2012، ص. 68.

(2) **زهير إحدادن**، المرجع السابق، ص. 21.

(3) **محمد لحسن أزغيدي**، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، الجزائر، دار هومة، 2009، ص. 113-114.

نيس الفرنسية واتفقت معه على الخطوط الأولى لاستقلال المغرب عن طريق التفاوض، وتجسيدا لذلك الاتفاق عاد الملك ثانية من المغرب إلى فرنسا في مطلع سنة 1956 للتفاوض مع الفرنسيين، ذلك التفاوض الذي توج ببيان مشترك في 2 مارس 1956، أعلن بمقتضاه استقلال المملكة المغربية.[1]

ونفس الشيء مع تونس التي كانت قد شرعت في الأعمال التخريبية وهجومات استهدفت تدمير المزارع التابعة للمعمرين ومنشئات اقتصادية أدى إلى توتر الأوضاع فيها مما جعل فرنسا تمنح لها استقلالها يوم 20 مارس 1956 مع بقاء قاعدة بنزرت بين أيدي فرنسا.[2]

وبناءًا على ما مرت به الثورة في بدايتها من استشهاد واعتقال العديد من قادتها منهم ديدوش مراد* الذي أستشهد يوم 18 جانفي 1955، واعتقال رابح بيطاط يوم 23 مارس 1955 وكذلك شن جيش التحرير معارك ضاربة ضد قوات العدو الفرنسي والانتشار الواسع للجيش الفرنسي في كامل التراب الوطني، كان لابد من عقد المؤتمر الذي كان قد خطر ببال المجاهدين منذ بداية الثورة، وكانوا بين خيارين كما يقول بن طوبال: التنظيم أولا ثم الإعلان عن الثورة، أو إعلان الثورة أولا ثم التنظيم، وقد كانوا مضطرين لاختيار الحل الأول، وكان من المقرر أن يعقد بعد ستة أشهر من انطلاقها لتقييم النتائج واتخاذ القرارات لكن الظروف حالت دون تحقيق ذلك فتم تأجيله إلى غاية سنة 1956.[3]

---

[1] وزارة الشؤون الخارجية، جلالة المغفور له محمد الخامس كفاح من أجل الاستقلال ودعم حركات التحرر، الرباط، 2005، ص. 33.

[2] **بوعلام بن حمودة**، المصدر السابق، ص. 148، 149.

* ديدوش مراد 1927-1955، المدعو سي عبد القادر ولد في 13 جويلية 1927 بالعاصمة، تربى في أسرة فقيرة الحال، تحصل على شهادة الابتدائية سنة 1939، وفي سنة 1944 التحق بمؤسسة السكك الحديدية بالعاصمة كموظف في إحدى محطات القطار، وفي سنة 1946 أسس فرقة الكشافة الإسلامية الجزائرية، وانخرط في صفوف المنظمة الخاصة، حضر اجتماع 22، واختير ضمن الخمسة المكونة للنواة الأولى لقيادة الثورة وكلف بقيادة المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) سقط شهيدا في ميدان الشرف في 18 جانفي 1955، أنظر، محمد علوي، المرجع السابق، ص. 65، 67.

[3] **سعيدوني بشير**، مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، ظروف انعقاده وانعكاساته المختلفة على مسار الثورة الجزائرية، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 6، 2018، ص. 5، 6.

الفصل الأول:

"التنظيم العسكري وأثره على تطور الثورة"

المبحث الأول: مؤتمر الصومام (ظروف انعقاده وقراراته).

المبحث الثاني: هيكلة جيش التحرير بعد 20 أوت 1956.

المبحث الثالث: هيئة الأركان العامة.

المبحث الرابع: أثر التنظيم العسكري على الثورة.

احتوى هذا الفصل على أربعة مباحث، المبحث الأول تناولت الحديث فيه عن ظروف انعقاد مؤتمر الصومام وقراراته، ويليه الحديث عن كيفية الهيكلة العسكرية للثورة بعد 1956، أما المبحث الثالث سيتم التطرق فيه إلى هيئة الأركان كجهاز عسكري له وزن أثناء الثورة، وأخيرا المبحث الرابع والذي يعتبر حوصلة سيتم الحديث فيها عن انعكاسات التنظيم العسكري على الثورة التحريرية.

المبحث الأول: مؤتمر الصومام (ظروف إنعقاده وقراراته)

لقد قطعت الثورة شوطا معتبرا من الكفاح ضد العدو، واستطاعت أن توحد صفوف الشعب بعد أن ثبت عجز الأحزاب السياسية عن تحقيق شيء يذكر على الساحة الوطنية، وأخذت الثورة تتوسع وتتطور، وفي المقابل أخذت الحكومة الفرنسية تطور من وسائلها في محاولة لخنق الثورة في مهدها[1]. هذه الصعوبات حالت دون انعقاد الاجتماع التنسيقي الذي كان مقررا في جانفي 1955، حيث شعر العديد من المسؤولين على الخصوص زيغود يوسف وعبان رمضان، بضرورة وضع خطة استراتيجية مشتركة، وقيادة عسكرية وسياسية وطنية موحدة، واعتبروا أن هذا الأمر أضحى حتميا.[2]

واعتمد عبان في تحركه على مبدأ توحيد جميع الجزائريين كشرط لابد منه، لمواجهة عدو قوي والانتصار عليه، وهو منطلق جبهوي في محتواه إن لم يكن في شكله، وبفضل هذا المبدأ استطاع أن يجمع حوله ثوار أول نوفمبر وأعضاء اللجنة المركزية لحركة الانتصار وعناصر شيوعية بالإضافة إلى بعض الأوروبيين المتعاطفين مع قضية الشعب الجزائري.[3]

---

[1] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، تصدير، عبد العزيز بوتفليقة، منشورات ANEP، ص. 16.

[2] **محفوظ قداش**، وتحررت الجزائر، د ط، الجزائر، شركة دار الأمة، 2011، ص. 57.

[3] **محمد عباس**، ثوار عظماء، شهادة 17 شخصية وطنية، الجزائر، غرناطة للنشر والتوزيع، 2013، ص. 369.

ومن هنا بدأت المبادرة لعقد اجتماع عام لقادة الثورة، ولقد بدأ الإستعداد له بإشراف عبـان وموافقة بن مهيدي بعد وصوله إلى مدينة الجزائر، ومساعدة بن خدة*، وقد عينت لجنة مكونة من محمد لبجاوي، وعبد الرزاق شنتوف، وعمار أوزقان لتحضير وثيقة تعرض على المجتمعين وكان الدافع الأساسي لهذه الفكرة هو القيام بحوصلة النشاط الثوري[1]. وتقييم المرحلة السابقة ووضع استراتيجية تنظيمية موحدة وشاملة، ودائمة للعمل الثوري على الصعيد الداخلي والخارجي، والخروج بتنظيم محكم في الميدان العسكري والإداري والاجتماعي.[2]

ولقد جرت عدة اتصالات بين مسؤولي المناطق وقادتها، وكانت الفكرة في البداية متجهة إلى الشمال القسنطيني أو الأوراس، وهي مناطق قريبة من الحدود التونسية، مما يسهل دخول ومشاركة مندوبي الوفد الخارجي، وكذا مركز قيادة القائد زيغود يوسف لكن الصعوبات طرأت على الموقف حالت دون ذلك، كما عرض عقد المؤتمر على مختلف مناطق البلاد لكي تدرس كل منطقة إمكانية عقده فوق ترابها، غير أن جل المناطق اعتذرت عن تحمل مسؤولية ذلك بسبب عدم توفر الأمن للسير الحسن لأشغال المؤتمر.[3]

وبعد مداولات عديدة، تم الاتفاق على أن ينعقد المؤتمر في وادي الصومام حيث مركز قيادة المنطقة الثالثة، وعكفت لجنة خاصة على تحضير جدول أعمال المؤتمر في عدة قرى قريبة بالمنطقة، ويعتبر اختيار منطقة وادي الصومام، إلى اعتباره مظهرا من مظاهر السيطرة العسكرية لجيش التحرير، وقد انعقد المؤتمر في قرية إيفري أوزلاقن بغابة أكفادوا في السفوح الشرقية لجبال جرجرة، المشرفة على الضفة الغربية لوادي الصومام التي قدّمها قادة الثورة.[4]

---

* بن يوسف بن خدة، من مواليد 23 فيفري 1920 بالبرواقية، كان أمين التحرير بجريدة المغرب العربي سنة 1949 وعضو دائما باللجنة المركزية لحزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وفي سنة 1957 أصبح بن خدة من القادة الكبار للجبهة، وكان ينتقل حاملا بطاقة تعريف باسم محمد أوشارف، بعد خمس سنوات كان أول من دخل الجزائر العاصمة على رأس الثورة، للمزيد أنظر، جاك دوشمان، تاريخ جبهة التحرير الوطني، تر، موجد شراز، الجزائر، منشورات ميموني.

[1] **زهير إحدادن**، المرجع السابق، ص. 29.

[2] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر، المرجع السابق، ص. 17.

[3] **عبد الكامل جويبة**، المرجع السابق، ص. 134-135.

[4] **محمد لحسن إزغيدي**، المرجع السابق، ص. 133-134.

وقام العقيد عميروش بتجنيد 3000 جندي لحماية المؤتمرين من أي هجوم فرنسي مفاجئ، وبعد 14 يوما من النقاش والحوار بين القادة الذين حضروا من المناطق الخمسة (باستثناء المنطقة الأولى بسبب استشهاد قائدها مصطفى بن بولعيد في مارس 1956، ونائبه بشير شيحاني، وكذلك الوفد الخارجي لجبهة التحرير الذي تعذر عليه الحضور). استطاع العربي بن مهيدي رئيس المؤتمر والكاتب العام عبان رمضان، وكريم بلقاسم وعمر أوعمران أن يتعرفوا على حقيقة الوضع في الجزائر من خلال التقارير السياسية والعسكرية التي قدمها قادة المناطق، وأن يتوصلوا إلى نتائج إيجابية ويقيموا نظاما متكاملا للثورة.[1]

ولقد استطاع مؤتمر الصومام الخروج بنتائج حاسمة على مستوى السياسة الداخلية للثورة كما نجح في لم شمل أكبر عدد من مسؤولي الثورة، ومن مختلف الجهات، وأكد على أن الهدف من الثورة هو تفويض أركان الاستعمار واسترجاع السيادة الوطنية بكل مقوماتها، وذلك يتسنى بـ:

- الاعتراف بالشعب الجزائري واحد لا يتجزأ.
- الاعتراف بالسيادة الوطنية الكاملة.
- الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري.[2]

وبعد تحليل عميق للوضعية على المستويات السياسية والعسكرية والدبلوماسية، حدّد المؤتمر:

- غايات الكفاح وشروط وقف القتال.
- تنظيم جبهة وجيش التحرير الوطني على مستوى الوطن وقواعد سيرهما بوضع مبدأين:
  - أولوية السياسي على العسكري.
  - أولوية الداخل على الخارج.

---

[1] **عمار بوحوش**، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط 1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص. 393-394.

[2] **محمد العربي الزبيري وآخرون**، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص. 48-49.

– وأنشأ المؤتمر أخيرًا أجهزة قيادة للثورة وهما المجلس الوطني للثورة، ولجنة التنسيق والتنفيذ.[1]

ويؤكد الطاهر الزبيري في مذكراته (أن مؤتمر الصومام كان مهم بالنسبة للثورة الجزائرية خاصة وأنه كان أول لقاء يجمع أكبر عدد من القادة لتقسيم قرابة سنتين من الجهاد، ورغم غياب ممثلي المنطقة الأولى والقاعدة الشرقية، التي لم تكن قد تشكلت بعد، بالإضافة إلى الزعماء التاريخيين للثورة في الخارج وهم: أحمد بن بلة، محمد بوضياف، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، إلا أن المؤتمر استطاع الخروج بقرارات هامة خاصة في الجانب التنظيمي).[2]

رغم ذلك إلا أن قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ولاسيما تكريس مبدأ أولوية السياسي على العسكري، والداخل على الخارج أثارت ردود فعل معارضة ظلت تنمو وتتزايد إلى أن أصبحت واقعا أثر بشكل كبير على سير الثورة في عدة مناطق، وجهات من الوطن، بل وانتقل صدى الاختلاف والانقسام إلى الدول المؤيدة والمدعمة للثورة الجزائرية التي كانت تحتضن بعض قادتها.[3]

حيث نرى أن الطاهر الزبيري الذي أكد على أهمية هذا المؤتمر يقول (أما الموضوع الذي أثار جدلا واسعا هو أولوية الداخل على الخارج، وأولية السياسي على العسكري، بمعنى أن أولوية اتخاذ القرارات تعود للقادة في الداخل قبل قادة الخارج، وأن القادة السياسيين تعود لهم الأولوية في اتخاذ القرارات المصيرية قبل القادة العسكريين وهو ما رفضه قادة الخارج وعلى رأسهم بن بلة).[4]

---

[1] **مبروك بلحسين**، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر، القاهرة) 1954–1956 مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، الجزائر، دار القصبة، 2004، ص. 54.

[2] **الطاهر الزبيري**، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929–1962)، الجزائر، منشورات ANEP، 2008، ص. 164.

[3] **ميلود تيزي**، خلفيات الصراع بين الداخل والخارج بعد مؤتمر الصومام 1956، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد الأول، ص. 135.

[4] **الطاهر الزبيري**، المصدر السابق، ص. 216.

الذي كانت ردة فعله عند استلامه الأرضية السياسية ومحضر اجتماع 20 أوت وكذلك رسالة التوضيح من (عبان رمضان) طلب أحمد بن بلة بصفة أخوية من القيادة التنفيذية لجبهة التحرير الوطني تأجيل نشر هذه القرارات إلى غاية حصول مواجهة بين وجهات نظر جميع الاخوة. [1]

بالإضافة إلى ذلك نجد أن علي كافي هو الآخر كان له موقف تجاه مبدأ أولوية السياسي على العسكري، هذا المبدأ الذي أثار حفيظة العسكريين حيث ذكر هذا الأخير في مذكراته (...لتفضيل أولوية السياسي على العسكري، والداخل على الخارج، هدفه الأول والأخير القضاء على الثوريين الحقيقيين وفي طليعتهم جيش التحرير الوطني صانع أول نوفمبر...).[2]

في حين نجد أن بعض القادة السياسيين لهم وجهات نظر تشرح أسباب مبدأ أولوية السياسي على العسكري، حيث ذهب بن يوسف بن خدة في كتابه شهادات ومواقف إلى شرح ذلك حيث يقول (تمّ التصويت على مبدأين أساسيين وهما: أسبقية العمل السياسي على العمل العسكري، وأسبقية الداخل على الخارج، ولما كان مبدأ أسبقية العمل السياسي على العمل العسكري مبدأ تقره جميع الدول والثورات في العالم، فقد كرسه المؤتمر بصفة رسمية، إيذانا منه بأن الهدف الأساسي لكفاحنا كان ولايزال هدفا سياسيا على وجه التحديد، وأنه تعبير قوي عن الطموح إلى الاستقلال الوطني.[3]

أمّا محمد علي محساس فقد كان يرى الموضوع من زاوية مغايرة الأعضاء الآخرين، وتتمثل في أن قيادة الثورة لن تنجح، لأنه إما أن تقوم فعلا بتسيير شؤون الثورة من الداخل، وتبقى معرضة لإلقاء القبض على أعضائها واحد تلو الآخر من طرف مصالح الأمن الفرنسي، وبالتالي لا يمكن أن تقود ثورة بهذا الشكل.[4]

---

[1] **مبروك بلحسين**، المصدر السابق، ص. 55.

[2] **علي كافي**، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، الجزائر، دار القصبة، 1999، ص. 103.

[3] **بن يوسف بن خدة**، شهادات ومواقف، ط 1، الجزائر، دار الأمة، 2007، ص. 75.

[4] **ميلود تيزي**، المرجع السابق، ص. 156.

رغم هذه الاختلافات في الآراء حول قرارات الصومام إلا أنه لا يمكن أن نخفي بأنه جاء بقرارات تخص التنظيم العسكري والسياسي، كان لها الأثر على تطور الثورة، فبخصوص التنظيم العسكري أسفرت قرارات مؤتمر الصومام عن هياكل جديدة، مكنته من إنشاء جيش يستطيع مواجهة فرنسا.

المبحث الثاني: هيكلة جيش التحرير بعد 20 أوت 1950

لقد عزم مؤتمر الصومام على تزويد الثورة بقيادة جماعية بدلا من حصر مصيرها بيد رجل واحد وتم وضع جهازان استطاع التوفيق فيهما بين الطابع الجماعي والفعالية، وهذان الجهازان هما: المجلس الوطني للثورة الجزائرية[1] وهو يمثل الهيئة القيادية العليا ويضطلع بدور البرلمان بالنسبة لجبهة التحرير الوطني فهو – في آن واحد – مجلس تشريعي ورمز للسيادة الوطنية ويتخذ القرارات ذات التوجه السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتماعي فهو الذي يتولى تعيين الهيئة التنفيذية: لجنة التنسيق والتنفيذ، وهو المؤهل لإجراء مفاوضات مع العدو، والبحث في قضايا الحرب والسلم.[2]

كما أنه يجتمع في دورة عادية مرة في العام، ويمكن أن يجتمع في دورة استثنائية بطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ بالأغلبية البسيطة، أو بطلب من ثلثي أعضائه، وهو المخول في الفصل في القضايا المصيرية للثورة، وقد تشكل من أربعة وثلاثين عضوًا* نصفهم أساسي ونصفهم الآخر إضافي، يمثلون مختلف التشكيلات السياسية الوطنية قبيل إندلاع الثورة.[3]

ولجنة التنسيق والتنفيذ وهي متكونة من العربي بن مهيدي، عبان رمضان، بن خدة، كريم بلقاسم، وسعد دحلب، وأي عضو في هذه اللجنة أو أي مندوب أنتدب من قبل هذه الهيئة مخول له بمراقبة كل نشاطات الهيئات داخل الوطن وخارجه، ومن صلاحيات أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ مراقبة الهيئات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية... مرة في كل ثلاثة أشهر، وهي مكلفة أيضا بمراقبة وتشكيل لجان شتى يكون مقرها الجزائر العاصمة.[4]

بالإضافة إلى هذا قام مؤتمر الصومام بتقسيم الجزائر جغرافيا إلى ست ولايات، مجزأة إلى مناطق ونواحي وقسمات[5].

---

[1] **خالفة معمري**، عبان رمضان، تعريب، زينب زخروف، طبعة خاصة، الجزائر، منشورات ثالة، 2008، ص. 352.

[2] **بن يوسف بن خدة**، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص. 74.

* أنظر الملحق رقم 01، ص. 96.

[3] **محمد العربي الزبيري وآخرين**، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية...، المرجع السابق، ص. 54-55.

[4] **عيسى كشيدة**، المصدر السابق، ص. 225-226.

[5] **جريدة المجاهد**، العدد 9، 20 أوت 1957، ص. 2.

بمعنى كل ولاية تضم عدة مناطق والمنطقة* عدة نواحي والنواحي عدة أقسام، أي أن تبعد المناطق في الولاية وكذلك النواحي والأقسام أملاها اعتباران اثنان وهما:

حجم المساحة الإقليمية للولاية وكثافتها السكانية، فعلى سبيل المثال فالولاية الخامسة التي تغطي مساحتها غرب البلاد كله، وتمتد شمالا من البحر إلى حدود مالي جنوبا قسمت إلى ثماني مناطق، ونرى في المقابل المناطق الولاية الثالثة بحجم إقليمي محدود جدا بالمقارنة بالولاية الخامسة ولكن كثافة سكانها عالية فالمنطقة الأولى منها فقط تضم خمس نواحي في الوقت الذي لا تشمل سوى أربعة مناطق.[1]

أمّا مركز القيادة لكل ولاية يتكون من قائد عسكري برتبة صاغ ثاني ونوابه ثلاثة ضباط برتبة صاغ أول، ويعدّ قائد الولاية مسؤولاً عسكرياً وسياسياً، يساعده ثلاثة نواب، نائب عسكري مكلّف بالعمليات العسكرية لجيش التحرير والآخر سياسي مكلف بالدعاية والمالية، والإدارة والتسيير أمّا الثالث فمهمته الاستعلامات والاتصالات، والضباط برتبة صاغ ثاني هم الذين يقودون الولايات وعندما يجتمعون في منطقة معينة ينوبهم الضباط برتبة الصاغ الأول في القضايا العسكرية، والقيادة العليا تكون دائما على اتصال بالوحدات التابعة لجيش التحرير بصفة مستمرة ودائمة عن طريق أجهزة الاتصال والاستقبال.[2]

ويوجد على رأس المنطقة ضابط ثان ومعه ثلاث نواب برتبة ضابط أول، أحدهم مكلف بالشؤون العسكرية، والثاني مكلف بالشؤون السياسية، والثالث مكلف بالاستعلامات والعلاقات، أما الناحية** فيرأسها ضابط برتبة ملازم ثان بمساعدة ثلاثة ضباط برتبة ملازم أول، مهمة الأول الشؤون العسكرية، والثـــاني الشؤون السيـــاسية، والثـــالث الاستعـــلامات والاتّصـــالات

---

* أنظر الملحق رقم 02، ص. 97.

[1] **جمال قنان**، لمحة تاريخية عن جيش التحرير الوطني، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المنعقد بالفندق الأوراسي 2-3-4 جويلية 2005، الجزائر، منشورات وزارة المجاهدين 2005، ص. 67.

[2] **أبو بكر حفظ الله**، هيكلة جيش التحرير في الداخل بعد انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، مجلة البحوث والدراسات، عدد 6 (جوان 2008)، ص. 209.

** أنظر الملحق رقم 03، ص. 98.

والقسمة* فيرأسها صف ضابط برتبة مساعد ويعد مسؤولا عسكريا وسياسي ويعمل تحت قيادته ثلاثة نواب برتبة عريف أول، نائب مكلف بالشؤون العسكرية، وآخر بالشؤون السياسية والنائب الثالث مكلف بالاستعلامات والاتصالات.[1]

وقد خضعت وحدات جيش التحرير الوطني إلى البنية العضوية التالية:

- الفوج (Le groupe) يتكوّن من إحدى عشر رجلا منها رقيب وعريفان، أمّا نصف الفوج يتكون من 5 جنود يرأسهم عريف.

- الفصيلة (La section) وهي تتكون من 35 جندي كما تحتوي على (ثلاثة أفواج بالإضافة إلى رئيس الفرقة ومساعده)

- الكتيبة (La compagnie) وهي تتكون هي الأخرى من مئة وعشرة رجلا بالإضافة إلى (ثلاث فرق وعشرين إطار).

- الفيلق (Le bataillon) يتكون من ثلاثمائة وخمسون عسكريا ويتشكل من ثلاث كتائب بالإضافة إلى عشرين إطاراً.[2]

كما كان لجيش التحرير الوطني وحدات نظامية عديدة، وأيضا كان له تشكيل خاص من حيث المهام يتكون من: المجاهد بلباس عسكري، والمناضل الذي له مهمة خاصة وقد يكون له مهام كمسبل أو كفدائي ولباسه مدني، وتجدر الإشارة إلى أن المراكز العسكرية تكونت بشكل تدريجي، حيث أن المسبل الذي كان يقطن في المدينة مثل –تبسة والونزة– مثلاً كان في بداية الثورة يعيش وسط السكان في بيته، وبذلك فهو أقرب إلى صفة المناضل. [3]

أمّا بخصوص الرتب التي اعتمدت في جيش التحرير، فقد ثبت مؤتمر الصومام الطريقة المعمول به في منطقة القبائل، والتي جاءت على الشكل التالي:

---

* أنظر الملحق رقم 04، ص. 99.

[1] **أبو بكر حفظ الله**، نشأة وتطور جيش التحرير، المرجع السابق، ص. 67-68.

[2] **Yves courrière,** La Guerre d'Algérie, le temps des léopards tome 2, éditions mabout, 1985, p. 577.

[3] **عبد الواحد بوجابر**، المصدر السابق، ص. 141.

– جندي أول يحمل شارة حمراء على شكل رقم ثمانية الهندي، أما العريف فإنه يحمل شارتين حمراوين على نفس الشكل السابق، أما العريف الأول فيحمل ثلاث شارات حمراء، من جهته المساعد يحمل شارة رقم سبعة الهندي وتحته خط أبيض، في حين أن الملازم الأول مرصع بنجمة بيضاء والأخرى حمراء، أما فيما يخص الضابط الثاني فشارته تعرف بنجمتين حمراوين، والصاغ الأول يتميز بنجمتين حمراوين وأخرى بيضاء، أما الصاغ الثاني (عقيد) وهي أعلى رتبة في الثورة فإن شارته عبارة عن ثلاث نجوم حمراء، وعلى العلوم فإن جيش التحرير الوطني طور هيكلته على ضوء التجربة الميدانية والتطبيق اليومي، من أجل رفع مستوى التحدي أمام القوات الفرنسية.[1]

ولقد أقرّت لجنة التنسيق والتنفيذ قانون خاص بجيش التحرير، والذي أعطى للمجاهد حقوق في صفوف جيش ت.و، كما أنه ملزم بواجبات، كما أن المجاهد يجب أن يكون قويما وبعيدًا عن كل خدش، وكان المجاهد الذي ينخرط في الجيش يكون عمره متراوح بين (18 و40 سنة)، كما كان من واجبات المجاهد تجاه وطنه أن يقدم الدليل على التفاني الكامل الذي يصل به إلى حد التضحية بحياته في سبيل تحرير بلاده والدفاع عنها، ويجب أن تكون علاقات المجاهد مع الشعب مميزة بطابع الإحترام والتقدير، كما يجب على المجاهد أن يحمل في قلبه حبّاً عميقا للسكان وألا يتردد في التضحية بنفسه لدفع كل أذى عنهم، أما بخصوص واجب المجاهد مع نفسه فيتمثل في: عليه أن يمحو كل شعور أناني، كما يجب أن يركز فيها بصورة عالية وراسخة صوت الضمير والإحساس بالواجب.[2]

كما قام مؤتمر الصومام بسن قوانين محددة لا يتعداها المجاهد ويرجع إليها جميع القادة، حيث أصدر مؤتمر الصومام الأمر بتحريم الإعدام ذبحا وتحريم جميع أنواع التمثيل بالشخص أو التشويه لخلقه، كما نص على أن كل من يتعدى على عرض فتاة أو امرأة يحكم عليه بالإعدام، وفيما يخص عملية الإعدام فـإنّها لا تتم إلا بعد محـــاكمة شرعية قانونية يتمكن فيها

---

[1] **محمد العربي الزبيري وآخرون**، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص. 53–54.

[2] **بسام العسلي**، جيش التحرير الوطني، المرجع السابق، ص. 215–216.

المحاكم الدفاع عن نفسه، كما أمر بوجوب العناية بالأسرى.[1]

مع حلول سنة 1957 أصبح جيش التحرير جيش نظامي، وأصبحت لها مصالح من بينها:

- **مصلحة الصحة:** حيث أصبح له مراكز يرأسها أطباء وممرضون مهمتهم الكشف الطبي عن المنخرطين في جيش التحرير، وكل مركز يهتم بالفيلق التابع له، أما الكتائب فلها مستشفيات متنقلة تستقبل الجرحى، وتقدم لهم العناية الأولية، وتوجّههم إلى المناطق الأبعد والأكثر أمنا، وغالبا ما توجد هذه المستشفيات في الغابات والجبال، وكانت مهمة المصالح الصحية صعبة جدا خاصة فيما يتعلق بجلب الأدوية، والأدوات الطبية المرسلة من المدن والتي يتم شراؤها من الخارج وتم نقلها داخل البلاد.[2]

كما قام بإنشاء مستشفيات ومصحات بالحدود واستطاع أن جنيد الأطباء الجزائريين العاملين بمستشفيات تونس على مختلف اختصاصاتها وأماكنها، وأصبحت هذه المستشفيات تستقبل جرحى ومرضى جيش التحرير دون صعوبة، كما استطاعت الثورة أن تستقطب بواسطة الدكتور نقاش عددا كبيرا من الأطباء الجزائريون الذين كانوا يدرسون الطب بفرنسا فالتحقوا بالثورة، ولقد كان المصابين في جيش ت.و أصحاب العمليات أو الجروح الخطيرة يوجهون إلى المستشفيات التونسية، سوق الأربعاء –جندوبة حالياً– التي تبعد عن غار الدماء بحوالي أربعين كلم.[3]

- **مصلحة الطبوغرافيا:** ولقد كان لها تنظيم خاص، فقد كان عملها يتلخص في تصميمها لجميع الخرائط الخاصة بالمناطق والنواحي والقسمات، وكذلك مناطق تمركز العدو الفرنسي وهي بمثابة الدليل لجيش التحرير في تنقلاته، وفي تنفيذ هجوماته على مراكز العدو، ويقوم بإعداد هذه الخرائط مختصون في الطبوغرافيا.[4]

---

[1] **جريدة المجاهد**، المصدر السابق، ص. 10.

[2] **أبو بكر حفظ الله**، هيكلة جيش التحرير، المرجع السابق، ص. 215-216.

[3] **أحمد قادري**، تواجد جيش التحرير الوطني الجزائري بالحدود التونسية وتطورات أنظمته، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، المرجع السابق، ص. 330، 332.

[4] **أبو بكر حفظ الله**، نشأة وتطور جيش التحرير، المرجع السابق، ص. 73.

– **مصلحة المراسلات:** نظرا لما كان يواجهه جيش التحرير من صعوبة في إيصال المعلومات والأوامر، هذا ما أدى إلى تكوين حلقة اتصال من العناصر النشطة تتابع في توصيل الرسائل والنشريات لجيش التحرير، وأصبح يستعمل الوسائل الحديثة للربط بين الوحدات والكتائب والفيالق وأصبحت الولايات مرتبطة فيما بينها بشبكة جيدة للراديو الذي يستخدم في الغالب بين الوحدات الصغيرة، بينما الاتصالات بين القادة تتم بأجهزة الذبذبات والشيفرة، وقد تخلى جيش التحرير عن أجهزة الراديو القديمة الألمانية الصنع من طراز Zénith التي تعود إلى سنة 1942، واستبدلت بأخرى حديثة من صنع أمريكي طراز B.C.1306 التي تعمل بواسطة المولدات اليدوية، وقد احتجزت فرنسا ست محطات راديو من هذا النوع في طائرة للخطوط الجوية الفرنسية التي تربط بين المغرب وتونس وتحط في مدينة نيس الفرنسية.[1]

[1] **أبو بكر حفظ الله**، المرجع السابق، ص. 74.

القاعدة الشرقية:

عقب مؤتمر الصومام وضعت صيغة نهائية من طرف القيادة العليا للثورة (لجنة التنسيق والتنفيذ) بخصوص تسوية وضعية منطقة سوق أهراس في إطار تحديد دورها الهام والفعال في الثورة التحريرية كقاعدة دعم لوجستيكي[1]. حيث قامت بإرسال عمر أوعمران في سبتمبر 1956 الذي عين آنذاك مسؤولا عن التنظيم العسكري للوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، وقام هذا الأخير بعقد اجتماع مع كل من عمارة بوقلاز، محمد الطاهر عواشرية، عبد الرحمان بن سالم...، وكان ذلك في سوق الأربعاء بضواحي باجة، تم فيه عرض قرارات مؤتمر الصومام، وبعد ذلك قدم أوعمران عرض حال عن مهمته إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ مقترحا إنشاء نظام خاص بالمنطقة.[2]

وعلى إثر ذلك ظهرت القاعدة الشرقية في نهاية 1956 وقد قام عمارة العسكري المدعو بوقلاز بتعيين القيادة العليا للقاعدة الشرقية وهي كالآتي:

- عمارة العسكري قائدا للقاعدة الشرقية ينوبه ثلاث نواب هم:
- الرائد محمد الطاهر عواشرية.
- الرائد الطاهر سعيداني.
- الرائد سليمان بلعشاري.

كما قسّمت إلى 3 مناطق هي:

- المنطقة الشمالية: وتمتد من أم الطبول إلى الداموس.
- المنطقة الوسطى: وتمتد من الداموس إلى سوق أهراس.
- المنطقة الجنوبية: وتمتد من سوق أهراس إلى مداوروش.

---

[1] **جبلي الطاهر**، تنظيم جيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، المرجع السابق، ص. 283.

[2] **الشاذلي بن جديد**، مذكرات الشاذلي بن جديد ملامح حياة 1929-1979، ج1، تحرير، عبد العزيز بوباكير، الجزائر، دار القصبة، 2011، ص. 91-92.

وقسّمت المناطق إلى نواحي، بحيث ضمت كل منطقة ثلاثة نواحي، وقسمت النواحي إلى قسمات، بحيث ضمت كل ناحية ثلاث قسمات.[1]

وبتاريخ 16 أكتوبر من سنة 1956 تم تشكيل الفيلق الأول، أما الفيلق الثاني والثالث، فقد تم تشكيلهما في الفاتح نوفمبر 1956، وكان الفيلق الأول يضم ثلاث كتائب، يقوده النقيب شويشي العيساني وعين الملازم الأول بشايرية علاوة نائبا أول له مكلف بالشؤون العسكرية، أما الملازم الأول رصاع مزوز فكان نائب ثاني مكلف بالشؤون السياسية، فيما كلف الملازم الأول الحاج خمار بصفته نائبا ثالثا مكلفا بالمواصلات والأخبار، كما اتبع نفس الهيكلة التي تم اعتمادها في جيش وجبهة التحرير الوطني، ونظرا لأهمية الأدوار التي خولت لبعض المجاهدين، كان لابد من شرح وتقديم التفاصيل اللازمة حول ذلك، مع اعتماد نفس التنظيم بالنسبة للمكلفين بالمواصلات والأخبار من القمة إلى القاعدة، أي داخل القيادة العليا والفيالق والكتائب والفصائل بتونس.[2]

كما أن القاعدة الشرقية تميزت بتنظيم فريد تمثل في الاستعلامات والاتصالات، وهذه المهمة أوكلت إلى المسؤولين المكلفين بالمواصلات والأخبار على مستوى القسمات والمناطق، وقيادة الولاية، حيث قامت باستحداث هيئة للاتصالات والاستعلامات، وذلك بإرسال صالح عثماني إلى روما، فقام بشراء تلك المعدات خلال زمن قياسي، لا يتعدى الأسبوع وشرع في تنظيم المصلحة، وماهي إلا مدة قصيرة، أي حوالي ستة أشهر حتى كانت المصلحة عملية تنجز مهمتها بفعالية.[3]

وإذا تتبعنا التنظيم العسكري للقاعدة الشرقية نجده يمر بثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: تمتد من 1954 إلى 1956، وتميزت هذه المرحلة بتقسيم تراب منطقة القاعدة الشرقية إلى خمسة قطاعات، يشرف على كل قطاع قائد عسكري.

---

(1) **عمر تابليت**، القاعدة الشرقية نشأتها ودورها في الإمداد وحرب الاستنزاف، الجزائر، دار الألمعية، 2011، ص. 94-95.

(2) **الطاهر سعيداني**، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط1، الجزائر، دار الأمة، 2001، ص. 47، 53.

(3) **عمر تابليت**، المرجع السابق، ص. 104.

– المرحلة الثانية: وتمتد من نوفمبر 1956 إل غاية 1958، وتميزت هذه المرحلة بتشكيل ثلاث فيالق تغطي كامل تراب المنطقة عسكريا.

– المرحلة الثالثة: من نهاية 1958 إلى أواخر 1959، تأسّست خلال هذه المرحلة قيادة الأركان للقاعدة الشرقية بقيادة محمدي السعيد*، كما تميزت هذه المرحلة بتشكيل الحكومة المؤقتة بتاريخ 19 سبتمبر 1958، وقد عرفت تطورا ملحوظا في تعداد الفيالق العامة للمنطقة الشمالية.[1]

– وتمثلت مهمة القاعدة الشرقية أساسا في تمرير وتسليم الأسلحة والمعدات، كاعتمادات مخصصة لولايات الشرق الجزائري (الولاية الثانية والثالثة)، كما وضعت مراكز للعبور والتي تتوقف على خدمات النقل، والإمداد لاحتواء مخزونات من الأسلحة والمعدات، كما كانت كذلك عبارة عن مخابئ للذخيرة الموجودة في المستودعات على طول الحدود وراء الجبال، وذلك لتجنب قصف الطيران والمدفعية.[2]

– كما أن المنطقة الغربية لعبت دورا بارزا في مجال التموين بالأسلحة بالرغم من الصعوبات التي واجهتها واعتمدت في ذلك بشكل كبير على القواعد الخلفية بالمغرب الأقصى من أجل تدفق السلاح، وقد تم تسخير كل الجهود البشرية والمادية في هذا الإطار، حيث كان يتم جمع السلاح في المغرب الأقصى، سواء عن طريق الشراء أو الحصول عليه في شكل هبات أو عن طريق التصنيع في الورشات التي سوف تقام فيما بعد، ولقد عرفت المنطقة الغربية نشاطا

---

* محمدي السعيد (سي الناصر) 1912–1924، ولد بقرية آيت فراح بلدية الأربعاء نايث إيراثن، ولاية تيزي وزو، تربى في أسرة فقيرة من منطقة جبلية، وأثناء تطوعه في الجيش الفرنسي كانت له اتصالات مع حزب الشعب الجزائري، بعد خروج عبان رمضان من السجن اتصل به وأبلغه رغبته في الالتحاق بالثورة، أصبح نائب لكريم بلقاسم للمنطقة الثالثة، وبعد مؤتمر الصومام رقي قائد للولاية الثالثة برتبة صاغ ثاني (عقيد)، وأصبح عضو إضافي في (م.و.ت.ج) وفي 1958 رقي قائدا للجنة العمليات العسكرية الشرقية شارك في اجتماع العقداء بالخارج، أنظر، محمد العلوي، المرجع السابق، ص. 90، 92.

[1] **الطاهر السعيداني**، المصدر السابق، ص. 84–85.

[2] **براهيم لحرش**، الجزائر أرض الأبطال، طبعة جديدة، الجزائر، مطبعة المعارف، 2010، ص. 111.

متميّزا في مجال الحصول على السلاح عبر الحدود الغربية بالرغم من الحصار الفرنسي والرقابة الشديدة.[1]

– وكان ذلك منذ 1955 عندما تكفل محمد العربي بن مهيدي بنفسه، بمهمة قيادة قوافل التسليح متبعا في ذلك خط الناظور، زوج فاقو ومغنية، وكان المجاهد بوشاقور ذو الخبرة الكافية بمعرفة مسالك المنطقة الغربية، وقبل مغادرة بن مهيدي إلى العاصمة، جهزت الجهة الغربية بسند هيكلي يدعمه تنظيم إقليمي تلامس حدوده الجغرافية التراب المغربي وذلك لتسهيل عمليات جمع والتقاط العتاد الحربي.[2]

– ونظراً لأهمية الحدود الشرقية والغربية أثناء الثورة التحريرية رأى قادة الثورة ضرورة تنظيم القواعد الخلفية، ولقد أسفر على ذلك ظهور لجنة العمليات الشرقية والغربية، وذلك لتنظيم الجيش على الحدود.

---

[1] **أبو بكر حفظ الله**، التموين والتسليح إبان الثورة، المرجع السابق، ص. 251.

[2] **الطاهر جبلي**، تسليح الثورة الجزائرية عبر الحدود الغربية خلال الثورة التحريرية (1954–1962)، مجلة المصادر، العدد 25، ص. 194.

تنظيم الجيش على الحدود الشرقية والغربية:

نظراً للأوضاع السيئة التي كان يعاني منها جيش الحدود خاصة في الشرق وذلك في سنة 1957 والنصف الأول من سنة 1958، قامت لجنة التنسيق والتنفيذ* بخطوة تنظيمية أولى تمثلت في إنشاء قيادتين للعمليات العسكرية، إحداهما في الحدود الغربية وتحت قيادة العقيد هواري بومدين، والأخرى على الحدود الشرقية بقيادة محمدي السعيد.[1]

وكان الهدف من هذا الإجراء تصحيح الأوضاع في الحدود، وتوحيد قيادة جيش التحرير بكامله وقد أسندت إليها زيادة على تسيير القوات المتواجدة بتونس، مهمة الإشراف على الولايات الأولى والثانية والثالثة، والتنسيق بينها هذا فيما يخص لجنة العمليات على الحدود الشرقية، أما لجنة العمليات الغربية فلقد أسندت لها مهمة تسيير القوات الموجودة في المغرب بتنسيق العمل العسكري بين الولايات الرابعة والخامسة والسادسة، وكلتا القيادتين كانت تحت سلطة رئيس الدائرة الحربية في لجنة التنسيق والتنفيذ، كريم بلقاسم، القائد العام لجيش التحرير.[2]

وقد شكّلت لجنة الحدود الشرقية COM على النحو التالي:

1/ محمد السعيد "الناصر" رئيس الولاية الثالثة.

2/ لعموري محمد، قائد الولاية الأولى –عضو–.

3/ عمارة بوقلاز، قائد القاعدة الشرقية –عضو–.

4/ مصطفى بن عودة، إطار الولاية الثانية –عضو–.

5/ عواشرية محمد الصالح، نائب القاعدة الشرقية –عضو–.[3]

---

* بعد معركة الجزائر خرجت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج، وقرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية عقد إجتماع من 20–27 أوت 195 بالقاهرة، تقرر من خلاله رفع عدد أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى 54 عضو، ويعد جهاز ذات سيادة، كما رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى 9 أعضاء، وهي مكلفة بتطبيق السياسة التي يعدها (م.و.ث.ج) وهي تنصب أو تعزل من طرف. أنظر مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص. 67، 69.

[1] **صالح بلحاج**، تاريخ الثورة الجزائرية، الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2008، ص. 272.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 272.

[3] **أحمد قادري**، المرجع السابق، ص. 316.

وقد أبقت هذه الهيئة على مقر القيادة في بلدة غار الدماء التونسية، كما قامت بإنشاء قيادة حدود اتخذت من مدينة الكاف التونسية مقر لها. وتجدر الإشارة إلى أن ناحية غارديماو تشمل على مديرتي التكوين والصحة، ومعسكرات القاعدة الشرقية، والولاية الثانية، في حين تضم ناحية الكاف إلى جانب قيادة الحدود قاعدة الإمداد ومدرسة الإطارات بملاق، ومدرسة الهندسة العسكرية فضلا عن معسكرات وادي ميلزوقرن الحلفاية التابعة للولايتين الأولى والثالثة.[1]

كما قام قادة الثورة بمساعدة السلطات والشعب التونسي بإنشاء مراكز لاستقبال المسبلين، ومعسكرات لقيادة الثورة على طول الحدود، وهذا بهدف تنسيق الإجراءات بين خلايا وحدات جيش التحرير الوطني، ومن بين هذه المراكز نذكر: غارديماو، كاف، فريانة، تالة، عين دراهم، سوق الأربعاء، الرديف، تاجروين، ساقية سيدي يوسف، قفصة، قصرين، قابس.[2]

أما فيما يخص تشكيل لجنة الحدود الغربية فكانت هي الأخرى كالآتي:

1/ بوخروبة محمد "هواري بومدين" قائد الولاية الخامسة رئيساً.

2/ دهليس سليمان "الصادق"، الولاية الثالثة، عضو.

3/ قائد أحمد "سليمان" الولاية الخامسة، عضو.[3]

واتّخذت هذه الهيئة من ناحية وجدة مقراً لقيادته، كما يوجد هناك العديد من مدارس التكوين والمعسكرات، تمتد من الناظور شمالا إلى بوعرفة جنوبا، ومن أهم مراكز التدريب الذي يشرف عليه النقيب محمد علاهم، مركز كبداني ومركز الزغنعن.[4]

ولقد كانت حصيلة عمل هاتين الهيئتين بعد فترة وجيزة من قيامهما مختلفة تماما بحيث يمكن القول أنها نجحت في الغرب وأخفقت في الشرق، وذلك يعود إلى الأوضاع التنظيمية

---

(1) **محمد عباس**، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (1954-1962)، الجزائر، دار القصبة، 2007، ص. 537.

(2) **Mohamed Guentari,** organisation politico-administrative et militaire de la Révolution Algérienne de 1954 à 1962, VOL2, office des publions universitaire 2010, p. 771.

(3) **أحمد قادري**، المرجع السابق، ص. 316-317.

(4) **محمد عباس**، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص. 538-539.

والنظامية لجيش الحدود على جانبي الجزائر متباينة والصورة السائدة في الغرب مخالفة لنظيرتها في الشرق، بمعنى أن جيش الحدود في المغرب لم يعرف مشاكل كما عرفه الجيش في تونس، ولعله يمكن إرجاع سبب الإخفاق أيضا لكون كل الولايات التابعة للهيئة كانت ممثلة فيها، بن عودة كان ممثلا للولاية الثانية، ومحمد العموري للأولى وعمارة بوقلاز ممثلا لقاعدة الشرق بالإضافة إلى قائدها محمدي السعيد الممثل في الوقت نفسه للولاية الثالثة، حيث كان كل عضو فيه يعتبر هو نفسه بوصفه ممثلا لولايته ومدافعا عن مصالحها المتمثلة آنذاك بالدرجة الأولى في تحقيق طلبات التسليح التي تقدمها كل ولاية إلى لجنة توزيع الأسلحة والمالية.[1]

إضافة إلى ذلك وجدت هذه اللجنة صعوبات مختلفة في عملها وذلك نظرا لوجود خط موريس المكهرب على طول الحدود والذي انتهت فرنسا من وضعه بالحدود الشرقية في 15 سبتمبر 1957، مما جعل الاتصال بين الداخل والخارج متعسرا، في حين نجد أن العقيد هواري بومدين (قائد اللجنة الغربية)، وعبد الحفيظ بوصوف* من خلق الانضباط وتوحيد الصفوف وتحقيق التعاون بين جميع المسؤولين في غرب الجزائر.[2]

وفي نهاية سبتمبر من سنة 1958 اتّخذت لجنة التنسيق والتنفيذ في اجتماع في القاهرة آخر قرار لها يقضي بإلغاء الكوم واتهام أعضائه بالتقصير والعجز عن تطبيق قرارات القيادة واللاكفاءة، كما قامت بتسليط عقوبات على قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، واكتفت اللجنة بعقوبات بسيطة نزلت رتبة العموري وأبعد هو الآخر إلى جدة لكنه لم يلتحق بها، بينما المسؤول الأول عن الكـوم، محمدي السعيد المتهم الأول بضعف التسييـر فقد ألحق بالحكـومة

---

[1] **صالح بلحاج**، المرجع السابق، ص. 273، 275.

* عبد الحفيظ بوصوف، سي مبروك (1926-1980)، ولد بمدينة ميلة ولاية ميلة تربى في أسرة فقيرة تمتهن الفلاحة، تحصل على الشهادة الابتدائية في سن الثامنة، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري بمدينة ميلة، وهو في سن 16، أصبح مسؤول فوج بالمنظمة الخاصة، ساهمت تجربته النضالية التي دامت 7 سنوات بالمساهمة في تكوين النواة الأولى للثورة التحريرية ووجوب اندلاعها. عين نائب لمحمد العربي بن مهيدي، وقام بتأسيس وتنظيم جهاز الإشارة (المواصلات اللاسلكية) كما أنشأ أول إذاعة في الثورة وفي 1958، أصبح مسؤولا عن المخابرات. أنظر، محمد العلوي، المرجع السابق، ص. 152-153.

[2] **الطاهر الزبيري**، المصدر السابق، ص. 199.

المؤقتة بالقاهرة، ليكلف بعد شهر بقيادة التنظيم الجديد –هيئة أركان الشرق–.[1]

وستكون مهامها متمثلة على وجه الخصوص في:

1/ التخطيط لعمليات مشتركة بين ولايتين أو أكثر.

2/ تشجيع تبادل الوحدات بين الولايات في شكل دعوات أو مساعدة متبادلة.

3/ تسيير اللقاءات بين ضباط مختلف الولايات وتنظيمها.

4/ تطبيق مبدأ نقل الإطارات من ولاية إلى أخرى.

وقد ظهرت هذه الهيئة رسميا يوم 1 أكتوبر 1958، حيث قامت الحكومة المؤقتة بعد أيام من إنشائها بإصدار أول مرسوم لها تضمن تعيين هيئتي أركان إحداهما في الغرب والأخرى في الشرق.[2]

ولقد مثّلت قيادة أركان الجيش التابعة مباشرة لكريم بلقاسم* وزير القوات المسلحة في الحكومة المؤقتة، وقد قسمت إلى قيادة أركان الجهة الغربية التي تولى قيادتها العقيد هواري بومدين، وأخرى شرقية بقيادة محمد السعيد.[3]

وقد كان الوضع بالخارج على الحدود الشرقية متوتر حيث كانت الأسلحة والمعدات متراكمة والقوات المقاتلة كبيرة، في الوقت الذي كانت فيه الولايات تعيش أشد مراحلها حرجا، وتجابه بوسائلها المحدودة مخطط شال، حيث تمكن هذا الأخير من بناء خطه المكهرب الذي سمي "الخط الأمامي" من دون صعوبات كبيرة، معززا بذلك جهاز الحواجز الحدودية الرهيب الذي ضاعف عزلة الداخل، وساهم بقدر كبير في إضعاف الولايات، ونتيجة لهذه الأمور قرر

---

[1] **الشاذلي بن جديد**، المصدر السابق، ص. 122.

[2] **صالح بلحاج**، المرجع السابق، ص. 276.

* **كريم بلقاسم**، (1922–1970) ولد بدوار أو ببلدية آيت يحي أو موسى دائرة ذراع الميزان ولاية تيزي وزو، تربّى في أسرة ميسورة الحال، في سنة 1945 التحق بصفوف حزب الشعب، كان عضواً فعّالاً في حركة انتصار الحرّيات الديمقراطية وأصبح مسؤولاً عن ناحية ذراع الميزان، انضم إلى المنظمة الخاصة عام 1947، شارك في التحضير للثورة، عُيّن مسؤولاً عن المنطقة الثالثة، ولقد أعدّ لمؤتمر الصومام الذي عقد في 20 أوت 1956، وبعد هذا المؤتمر أصبح عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وفي لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى، تقلّد منصب نائب للرئيس ووزير للداخلية عند تشكيل الحكومة الثالثة، أنظر محمد العلوي، المرجع السابق، ص. 85، 89.

[3] **الطاهر الزبيري**، المصدر السابق، ص. 201.

المجلس الوطني للثورة الجزائرية أن يعقد دورته الثالثة واتخذ في هذا المجال قرارات غيرت مجرى الأمور في قيادة الجيش، وصفوف المقاتلين.[1]

[1] **صالح بلحاج**، المرجع السابق، ص. 284.

المبحث الثالث: هيئة الأركان العامة

نظراً للأزمات التي كانت تعاني منها الحكومة المؤقتة، اضطر رئيسها إلى التنازل لكن اشترط أن تسند مسؤولية إمعان النظر وإيجاد الحل المناسب لها إلى 10 عقداء يمثلون الحكومة المؤقتة وأركان الجيش والولايات، وشرع هؤلاء العقداء فور ذلك في التفكير في إعادة النظر في تشكيل مجلس الثورة الذي سيتولى بدوره انتخاب أعضاء الحكومة المؤقتة الجديدة، ويلاحظ أن تفكيرهم قد انصب منذ البداية حول إيجاد هيئة مضيقة لأن ذلك قد يكون أفضل وأجدى، وبعد 5 أشهر من الاجتماعات المتقطعة في تونس العاصمة اتفق العقداء العشرة.[1]

وهؤلاء العقداء هم: العقيدين السعيد محمدي (ناصر) قائد أركان الشرق، وهواري بومدين قائد أركان الغرب، وأيضا العقداء قادة الولايات الخمسة وهم على التوالي: الحاج لخضر عبيدي (الأولى)، علي كافي (الثانية)، محمد إيعزوزن المدعو سعيد بريوش (الثالثة)، سليمان دهيلس المدعو صادق (الرابعة)، بن علي بودغن المدعو لطفي (الخامسة)، بالإضافة إلى كل من كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة، وعبد الله بن طوبال وزير الداخلية، وعبد الحفيظ بوصوف وزير الاتصالات العامة.[2]

على التركيبة الجديدة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، ودعوة الهيئة العليا للثورة إلى اجتماع بطرابلس في منتصف ديسمبر 1959، وبالفعل فقد عقد مجلس الثورة دورته الثالثة بالعاصمة الليبية (طرابلس) خلال الفترة الممتدة من 16 ديسمبر إلى 18 جانفي 1960 في إطار من السرية التامة، والتكتم الشديد، وبعد مرور أكثر من شهر، 33 يوما بالضبط، جاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية بمجموعة من القرارات من بينها: إلغاء وزارة القوات المسلحة وتعويضها بلجنة وزارية حربية (CIG)، وأيضا إصدار قرار بخصوص هيكلة الجيش ماديا

---

(1) **عقيلة ضيف الله**، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، ط1، الجزائر، البصائر الجديدة، 2013، ص. 442-443.

(2) **محمد عباس**، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص. 475-476.

وبشرياً من خلال هيئة تشرف على ذلك أطلق عليها اسم هيئة الأركان العامة (EMG) والتي أسندت لها مهمة تنظيم الجيش مباشرة.[1]

وأخذت هيئة أركان الحرب العامة لجيش التحرير صفة المسؤولية أمام المجلس فأصبحت هيئة مثل الحكومة قانونياً، كما أنها أسندت لها مهمة إعادة تنظيم جيش التحرير، ورفع معنوياته التي تدنت في المدة الأخيرة كما أنها تعمل على توفير الحراسة للإطارات بالدخول إلى الجزائر وتسعى لربط الاتصال مع قوات جيش التحرير بداخل الجزائر، وفتح جبهات جديدة على الحدود الجنوبية والشرقية، وتكونت الهيئة من أربعة قادة هم كما يلي:

1/ هواري بومدين رئيساً.

2/ علي منجلي عضواً.

3/ قايد أحمد عضواً.

4/ رابح زراري عز الدين عضواً.[2]

وبمجرد تعيين هواري بومدين على رأس هذه الهيئة بدأ نشاطه، حيث يذكر عثمان سعدي في مذكراته، (أن هواري بومدين حضر إلى الشعامبي واجتمع بهم، ولقد كان يرافقه كل من علي منجلي، وقايد أحمد وقام بتنظيم الفيالق من جديد، حيث قام بتأسيس الفيلق 71 بقيادة حفناوي حشيشي والفيلق 72 بقيادة عمار الزغلامي، والفيلق 68 بقيادة عبد الرحمان بن الأطرش، كما أنه أكد على أنه بعد مرور ثلاثة أشهر على تعيين الهواري بومدين على رأس الأركان حتى عادت الحياة لقتال العدو).[3]

وتمثّلت استراتيجية قيادة الأركان الجديدة في إخماد التمردات وإنشاء محاكم ثورية على الحدود الشرقية وتحويل المتمردين والمحتجين من الجنود والضباط إلى هذه المحكمة التي عادة ما كانت تقضي بإعدامهم وهو ما أكسب قيادة الأركان سطوة ورهبة في النفوس، وخضعت لها

---

[1] **عقيلة ضيف الله**، المرجع السابق، ص. 443، 445.

[2] **مصطفى هشماوي**، جذور نوفمبر في الجزائر، الجزائر، دار هومة، 2000، ص. 138.

[3] **عثمان سعدي**، مذكرات الرائد عثمان سعدي بن الحاج، ط1، الجزائر، دار الأمة، 2000، ص. 133-134.

الفيالق على الحدود، واستطاعت حينها أن تسكت أصوات الفتنة على الجبهة الشرقية وتتفرغ لمقارعة العدو.[1]

كما قامت بإنشاء منطقتين في البداية: منطقة العمليات الشمالية، ومنطقة العمليات الجنوبية بعد أن وضعت حدودا لكل من المنطقتين، ووضعت على رأس كل منطقة ضابطا معروفا من جيش التحرير، فالمنطقة الشمالية وضعت على رأسها عبد الرحمان بن سالم*، والمنطقة الجنوبية وضعت على رأسها صالح السوفي، ثم شرع في تشكيل الوحدات القتالية بصفة موحدة، فكانت كل وحدة تدعى فيلقا وهو يضم 527 جنديا وضابطا، ووحدة التسليح، وعين لكل وحدة قطاع عملها، وبدأت في العمل ضد القوات الفرنسية المرابطة على الحدود، وحراسة الخطوط المكهربة، وبسرعة فائقة أرجعت الثقة للجندي في نفسه وسلاحه وانتشرت روح القتال بين الجنوب وأبلو بعد ذلك بلاء حسنا حيث أصبحت فرنسا تحسب لهم ألف حساب.[2]

وتمكنت هيئة الأركان من استعادة النظام والطاعة، وتم تحسين حالة التسليح وتموين الوحدات المقاتلة، وتم فرض مزيد من الصرامة في التسيير المادي والمالي لمناطق العمليات والفيالق، وتضاعفت الهجومات على خط شال المكهرب وضد الفرق الفرنسية المكلفة بحراسته، وكانت أخبار الخسائر المادية والبشرية في صفوف الجيش الفرنسي ترد يوميا إلى قيادة الأركان ومنطقتي العمليات للشمال والجنوب بفضل جهاز تصنت وضعته أجهزة الاتّصالات.[3]

كما قام بومدين بإرغام المئات من الجنود المتواجدين في المدن التونسية والمغربية على العودة إلى الحدود، وتغيير القيادات العسكرية التي أسندت إلى ضباط غالبيتهم العظمى من المجاهدين ولعل أهم ما قام به بومدين هو إطلاق سراح كل السجناء من الإطارات والجنود

---

[1] **الطاهر الزبيري**، المصدر السابق، ص. 216.

*عبد الرحمان بن سالم، ولد عام 1923 بمدينة القالة في أسرة فقيرة، التحق بصفوف المشاة عام 1943، شارك في معركة بتونس ضد القوات الألمانية للماريشال "رومير" كما نشط أيضا في وحدة مشاة (فرقة المشاة الجزائرية) للماريشال "جوان" Juin، كما أنه عرف معركة ديان بيان فو أين ألقي عليه القبض من طرف الفيتناميين بعد اندلاع الثورة حول إلى وحدة جنود المشاة في عنابة، أنظر، إبراهيم لحرش، المصدر السابق، ص. 114-115.

[2] **مصطفى هشماوي**، المصدر السابق، ص. 140.

[3] **عبد الواحد بوجابر**، المصدر السابق، ص. 233.

وكذلك الضباط الذين أودعوا السجن في إطار مؤامرة العموري، وأرسلهم تحت قيادة النقيب بوتفليقة المدعو سي عبد القادر وقتئذ إلى الحدود بين الجزائر ومالي بإقامة تنظيم جيش التحرير في الصحراء الكبرى.[1]

وقد بلغ تعداد جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية التونسية 16000 رجل، منظمين في 23 فيلقا و 5 كتائب ثقيلة تدعّمت في سنة 1961 بفرق ذاتية مزودة بمدافع من عيار 87 مم ذات مدى بعيد ومدافع هاون من عيار 120 مم، في حين أن عدد جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية 8000 رجل قبيل الاستقلال، ويضاف إلى الوحدات القتالية، هياكل أخرى مثل قيادة الحدود (إدارة المالية، نشاطات اجتماعية) والمحافظة السياسية (كان مقرها موجودا بالمقر العام لقيادة الأركان) ومراكز التدريب العسكري، ومصالح الاتصالات والأمن العسكري.[2]

وقائد الأركان لم يكتفي عند هذا فقط بل قام بإنشاء مكتب تقني ألحق به الضباط الفارون من الجيش الفرنسي من ذوي الرتب العليا من بينهم (شابو، زرقيني، بوتلة، هوفمان وعبد المؤمن) وكلفهم بومدين بوضع خطة عضوية لتنظيم الجيش وهيكلته في شكل فيالق ووحدات للأسلحة الثقيلة، وأصبح هؤلاء بمثابة قيادة أركان مصغرة، ولقد نجح بومدين في فرض الانضباط والنظام وأصبحت الوحدات تخضع إلى قيادة موحدة وممركزة بعدما كانت في السابق تدين بالولاء إلى مسؤوليها المباشرين وبعد أن سلمت له الحكومة المؤقتة وحدات الولايات الثانية والثالثة والرابعة المجمدة على الحدود قام بومدين بمزج الجنود والضباط، ونجح في تكوين جيش عصري جيد التدريب والتسليح تم نشره في المنطقة الشمالية للعمليات.[3]

وأصبح الجيش متكون من عدة فيالق يزيد تعدادها على 25 ألف جندي بين الحدود الشرقية والغربية، كما أنه أدخلت إلى الساحة أسلحة جديدة ذات مفعول قوي، أصبحت ترعب القوات الفرنسية، ونتيجة للانتصار السريع المحقق من طرف هيئة الأركان جعل اللجنة الوزارية

---

[1] **صالح بلحاج**، المرجع السابق، ص. 287.

[2] **عبد الواحد بوجابر**، المصدر السابق، ص. 235-236.

[3] **الشاذلي بن جديد**، المصدر السابق، ص. 149، 151.

تشعر بأن ذلك يعد طعنة في طرق تسييرها السابقة فبدأت تسعى لتحجيم صلاحيات الهيئة، وتتباطأ في إمدادها باحتياجات الجيش، على الرغم من أن هيئة الأركان كانت تتبع سياسة تقشفية حادة.[1]

فتجدر الإشارة إلى أن بومدين اعتمد في تكوين جيشه على تبني أفكار فرانز فانون كإيديولوجية، لأنه كان عليه أن يظهر برنامج وإيديولوجية تعبر عن مصالح الفلاحين الذين يشكلون شريحة اجتماعية في جيش التحرير الوطني[2]. وفي منتصف 1961 اتّضح أن قيادة الأركان أصبحت تسيطر على الوضع في تونس والمغرب حيث قامت بتجنيد الطلبة والأطباء وطلبت من الجميع مساندة الثورة.[3]

ورغم ما قدمته هيئة الأركان العامة التي كانت مرابطة على الحدود إلا أن هناك من كان يرى بأنها اعتمدت على تلك الهيكلة لتبسط نفوذ.

حيث يرى علي كافي (أنه بمجرد بداية هيئة الأركان عملها يوم 23 جانفي 1960 بدأ يظهر الخلاف حول الصلاحيات بينها وبين اللجنة الوزارية للحرب، وفيما يتعلق الأمر بسير الحرب ستبدأ هيئة الأركان العامة العمل لصالحها الخاص بوضعها على الحدود قوة منشطة طيعة مهيكلة وذلك باستيلائها على جنود جميع الولايات المتاخمة للحدود، كل إمكانيات الحرب وضعت تحت تصرف هذه الهيئة التي لا تهتم بالحرب إلا قليلا وهي بذلك تحول جهازا كاملا عن الميدان الحقيقي للحرب... جيش كلاسيكي يتمرد على كل من يتجرأ على سلبه تفوقه وسيادته).[4]

ومن هنا يتضح لنا أنه كان هناك اختلاف في وجهات النظر بين قادة الثورة حول الأجهزة العسكرية والتي كان لها الأثر البالغ على الثورة، فمنهم من أيدها واعتبر أن ما يقوم به القادة الآخرون المسؤولون عن الهيئات العسكرية هو عمل الهدف منه هو التخلص من فرنسا، في

---

(1) **مصطفى هشماوي**، المصدر السابق، ص. 140-141.

(2) **رابح لونيسي**، المرجع السابق، ص. 45.

(3) **عمار بوحوش**، المرجع السابق، ص. 499.

(4) **علي كافي**، المصدر السابق، ص.258.

حين أن البعض الآخر يرو بأن ما يقومون به هو خدمة لمصالحهم الخاصة، وهذا سينجم عنه صراعات أثرت على الثورة، والتي سيتم التطرق لها في المبحث الموالي.

المبحث الرابع: أثر التنظيم العسكري على الثورة

إن تعاظم الثورة الجزائرية واتساع نطاقها وازدياد شعبيتها وكثرة معاركها واشتباكاتها وكمائنها وضغطها المتواصل على القوات الاستعمارية الفرنسية، وما ألحقته من خسائر فادحة في صفوفها، وإرباك في برامجها وخططها، الأمر الذي جعل غلاة الاستعماريين ومنظريهم في الجزائر يقعون في حيرة وقلق، وخوف من المستقبل بعد النجاحات والانتصارات التي حققتها الثورة في جميع المجالات: التنظيمية والعسكرية والسياسية.[1]

ومن بين المعارك التي قام بها جيش التحرير ضد القوات الفرنسية نذكر:

– معركة الوجوه الحمر 30 أكتوبر 1956، حيث أن قوات من جيش التحرير الوطني يقودها فرحي الطاهر وعلي مسعي، خاضت معركة يوما كاملا ضد عدو جاء بقواته العسكرية وآلياته الحربية مدعما بالطائرات والدبابات والمدفعية، ولقد كان الاصطدام عنيفا إذا استعمل العدو كل أنواع سلاحه، لكن المجاهدون تصدوا بكل شجاعة لهذه القوات ولقد أسفرت المعركة عن خسائر في الأرواح للعدو، حوالي (70) عسكريا بين قتيل وجريح، كما أسر المجاهدون 4 من الحركى بسلاحهم، أما المجاهدون فكانت خسائرهم كما يلي: 11 شهيدا و6 جرحى.[2]

ونظراً لذلك فإن القوات الفرنسية لم تقف مكتوفة الأيدي أمام تصاعد الثورة، وقد لجأت قيادات الجيش الفرنسي إلى عدة وسائل لمنع وصول الأسلحة، وذخيرتها وغيرها من الإمدادات إلى المجاهدين داخل الوطن، كعمليات الحصار والتقسيم التربيعي للبلاد، وإنشاء الخطوط المكهربة على الحدود لعلمها بقلة السلاح لدى المجاهدين في الداخل، والقرصنة البحرية التي تعتبر من أهم الوسائل التي استعملها للقضاء على الثورة.[3]

ولقد بدأت ذلك بإقامة خط شائك مكهرب بين الحدود الجزائرية التونسية في أواخر عام 1956 أطلق عليه اسم –موريس– نسبة إلى وزير الدفاع الفرنسي أندري موريس، وقد انتهى

---

(1) **براهمي محمد العربي**، جيش التحرير ومعارك عبور خطي شال وموريس الملتهبة، دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، إنتاج جمعية الجبل الأبيض لتقليد وحماية مآثر الثورة، ص. 74–75.ع السابق، ص. 276.

(2) **عمار ملاح**، قادة جيش التحرير الوطني، الولاية 1، ج1، الجزائر، دار الهدى، 2013، ص. 183.

(3) **وهيبة سعيدي**، المرجع السابق، ص. 115.

من بنائه في سبتمبر 1957، ويمتد هذا الخط من شاطئ البحر المتوسط، شرقي مدينة عنابة إلى جنوب مدينة تبسة على مشارف الصحراء، وعلى غرار هذا الخط أقيم خط آخر على الحدود المغربية لنفس الغرض، ويتراوح عرض هذه الخطوط للأسلاك الشائكة المكهربة حوالي 1296 مترا، وقد أعد لها الاستعمار الفرنسي كل الوسائل الحربية لمراقبة كل التحركات التي كانت تجري على الحدود.[1]

ولم تكتف السلطات الفرنسية عند هذا بل عمدت إلى ارتكاب جريمة أخرى أكثر بشاعة تتمثل في إخلاء السكان من كل المناطق القريبة من الحدود التونسية وراء خط موريس من البحر إلى مشارف الصحراء، وجعل تلك المناطق كلها منطقة محرمة* على كل أحد سواء في السكن أو العبور، إلا الجيش الاستعماري، في محاولة لغلق الحدود كلها غلقا نهائيا، وشرعت قوات الاحتلال في تطبيق هذا المخطط في 19 فيفري 1958.[2]

وعند مجيء الجنرال شال الذي استفاد من تجربة الوزير أندريس موريس، كما أنه كان من المتشبثين بفكرة الجزائر الفرنسية واللذود عنها باعتماد القمع العسكري، كحل أوحد لمواجهة الثورة، الأمر الذي أدى بديغول العمل على توفير جميع الإمكانات العسكرية والمادية الضرورية واللازمة لإنجاح المشروع، ولقد شرع في تطبيق برنامجه العسكري في القضاء على الثورة وكانت البداية الفعلية بالولاية الخامسة في 6 فيفري 1959.[3]

ثم انتقل إلى الولاية الرابعة في شهر ماي ثم الولاية السادسة ثم الولاية الثالثة في شهر جويلية ثم الولاية الثانية في شهر سبتمبر ثم الأولى في نوفمبر، وقد أعطي لكل عملية خاصة بمنطقة معينة إسماً متميزاً مثل: الشرارة، التاج، اللؤلؤة، الجوهرة...إلخ.[4]

---

[1] **محمد لحسن إزغيدي**، المرجع السابق، ص. 182-183.

* أنظر الملحق رقم 05، ص. 100.

[2] **يحي بوعزيز**، ثورات القرن العشرين، طبعة خاصة، الجزائر، عالم المعرفة، 2009، ص. 125.

[3] **جمال قندل**، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهم على الثورة الجزائرية 1957-1962، ط1، الجزائر، دار الضياء، 2006، ص. 84، 86.

[4] **زهير إحدادن**، المرجع السابق، ص. 62.

وفي ظل هذه الأحداث ألقي على عاتق القاعدة الشرقية مهمة إيصال الأسلحة إلى الولاية الثانية ومن هذه الأخيرة إلى الولايات الثالثة والرابعة والخامسة، ورغم الصعوبات التي واجهتها القاعدة الشرقية في تموين الولايات بالسلاح، إلا أنه بفضل التنظيم تمكن رجال القاعدة الشرقية من تخطي كل الأخطار المحدقة بهم وداسوا على الموت وذلك لإيصال الأسلحة الأوتوماتيكية إلى المجاهدين المتواجدين في الولايات الداخلية.[1]

وفي البداية واجهت وحدات جيش التحرير الوطني المتواجدة في المنطقة الممتدة بين الحدود التونسية والجزائرية صعوبات جمة في تخريب وقطع السد المكهرب موريس، لذلك اتخذت لجنة التنسيق والتنفيذ في أواخر 1957 قرار يسمح بتمركز وحدات جيش التحرير الوطني بالشريط الحدودي التونسي الجزائري، والمغربي الجزائري تفاديا للخسائر الكبيرة ومحافظة على القوة الأساسية لجيش التحرير الوطني، وكذلك لغرض التدريب والتكوين والرفع من المستوى القتالي لوحدات جيش التحرير.[2]

ولعل من بين الأسئلة التي تطرح: ما سبب تأخر ردة فعل لجنة التنسيق والتنفيذ عن إنشاء خط موريس؟ وما مدى تأثير وجود القيادة في الخارج؟ وغياب التنسيق في الداخل على مسار الثورة؟

بعد خروج لجنة التنسيق والتنفيذ إثر معركة الجزائر واستقرارها في تونس، قامت بتعيين ممثل على كل ولاية، وذلك للاطلاع على الوضع في الداخل، وهذا ما حدث في شهر مارس 1957، حيث تلقى لعموري دعوة للتوجه إلى بلاد القبائل، وعند وصولهم، أعلن في اليوم الثاني محمد السعيد أن لجنة التنسيق والتنفيذ قررت تسيير الولاية الأولى بنفسها وعينت لعموري لتمثيل الولاية الأولى في تونس، وأنها هي الهيئة المسيرة للثورة وهي التي تقود جيش التحرير الوطني.[3]

---

(1) **الطاهر سعيداني**، المصدر السابق، ص. 98-99.

(2) **محمد العربي براهمي**، المصدر السابق، ص. 82، 83.

(3) **محمد العربي مداسي**، مغربلو الرمال الأوراس- النمامشة - 1954-1959، تعريب، صلاح الدين الأخضري، الجزائري، منشورات ANEP، 2011، ص. 244-245.

ويذكر مصطفى مراردة إبن النوي رأيه في القيادة في الخارج فيقول: (هذه القيادة لم يكن ينبغي تكوينها في تونس أي خارج البلاج لأن المشاكل كانت داخلية وكان لابد من حلها في الداخل، وليس خارج الجزائر، وقد تسبب تكوين هذه القيادة في الخارج وتمركزها هناك وعدم دخولها إلى أرض الوطن في ظهور مشكلات وعوائق كبيرة، حيث كان لابد لأخذ قرار ما في الداخل من مشاورة القيادة في الخارج، ويتم تعيين قادة المناطق من الخارج أيضا، ولم تكن وسائل الإتصال متاحة لهذه المشاورة، فكان لابد من السفر إلى تونس أو إرسال مبعوث إلى قيادة الولاية فيها، كما أن المتهمين لم يكونوا يحاكمون في الداخل بل يتم إرسالهم إلى تونس ليحاكموا هناك).[1]

وقد نتج عن هذا الأمر ظهور بعض المجاهدين الذين أطلق عليهم اسم المشوشين، وذلك لقيامهم بأعمال حربية على إخوانهم المجاهدين بسبب التنافر السياسي الناتج عن أولوية السياسي على العسكري هذا المبدأ الذي أقره مؤتمر الصومام وألزمهم به، فلقد وقعت معارك بين أولئك المشوشين وجيش التحرير وكانت هذه المعارك قد دارت في جبل تامزة "أريس بوعريف، كيمل، شلية، ومشونش، وكان هؤلاء المشوشين قد قتلوا الكثير من المدنيين لأنهم كانوا يدعونهم إلى الصواب والالتزام بأهداف الثورة.[2]

وما زاد من انشقاق هؤلاء المجاهدين هو وجود لجنة التنسيق في الخارج، حيث يصف أحمد عزوي كيف يعيش قادة التنظيم الخارجي في الترف ويأكلون حتى التخمة وينامون في أسرة آمنين، جاهلين كل شيء عن مصاعب جيش التحرير الوطني في الداخل.[3]

ربما هذا ما يفسر انشغال لجنة التنسيق والتنفيذ، وعدم إدراكها لخطورة خط موريس.

ونتيجة للعمليات التي كانت تقوم بها فرنسا مثل عملية جوميل، وعملية الأحجار الكريمة التي بلغت أوجهما، أدى إلى مواجهة ولايات الداخل مشكلة عويصة تمثلت في نقص الأسلحة

---

[1] **مصطفى مراردة**، مذكرات الرائد مصطفى مراردة ابن النوي، شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، تحرير، مسعود فلوسي، الجزائر، دار الهدى، 2009، ص. 81.

[2] **محمد زروال**، المرجع السابق، ص. 333.

[3] **محمد العربي مداسي**، المصدر السابق، ص. 256.

والذخيرة، بعد أن تقلصت جهود الحكومة المؤقتة لمساعدة المجاهدين في الداخل عبر إيصال وسائل الحرب اللازمة.[1]

ونتيجة لهذه الظروف اغتنمت السلطات الفرنسية متمثلة في ديغول بإيجاد طرف ثالث تتفاوض معه، والمتمثل في صالح زعموم مسؤول الولاية الرابعة الذي كان متذمر من نقص الأسلحة، وبهذا اللقاء يكون قد خرج عن الإجماع الثوري وتخطى حدود قيادته وصلاحياته كقائد ولاية من بين ست ولايات أخرى، وتم الاجتماع في 10 جوان 1960، وحسب ما يروي لخضر بورقعة في مذكراته أن سي صالح كان يهدف إلى إرغام ديغول للحصول منه على مبدأ تقرير مصير الشعب الجزائري.[2]

ولقد ألقي القبض على العقيد صالح عند رجوعه من الولاية الثالثة، ولم يحاكم ولكن جاء الأمر من الحكومة الجزائرية بإخراجه إلى تونس، وفي طريقه بالقرب من مشدلة في الولاية الثالثة وقع اشتباك مع قوات العدو واستشهد العقيد صالح مع عدد من المجاهدين وكان ذلك في 20 جويلية 1961، وهذه القضية تبين مناورات الجنرال ديغول لعزل الحكومة المؤقتة من جهة، وتبين من جهة أخرى مدى قدرة الحكومة المؤقتة وسيطرتها على قيادات الولايات.[3]

رغم هذا إلا أن قادة الثورة تمكنوا من تدريب ثلاثين ضابط جزائري أتموا دراستهم بالكلية الحربية المصرية، وتم إلحاقهم بسلاح المهندسين المصري للتدريب على خطة تدمير خط موريس، وليلتحقوا بعد ذلك بتونس ويتولوا قيادة خطة التدمير الرئيسية لهذا الخط وأقيم خط وهمي مشابه له في مصر وبالضبط في المنطقة خلف أهرامات الجيزة ليتم توضيح أسلوب التعامل مع الخط وتدميره وذلك في حدود ساعة من الزمن.[4]

---

[1] **الطاهر سعيداني**، المصدر السابق، ص. 187.

[2] **لخضر بورقعة**، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، تحرير، صادق بخوش، ط2، الجزائر، دار الأمة، 2000، ص. 45، 55.

[3] **زهير إحدادن**، المرجع السابق، ص. 72.

[4] **فتحي الديب**، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1990، ص. 396.

ومع بداية سنة 1958 تنوعت طرق عبور السلاح مع الحدود الشرقية التونسية، حيث كان السلاح القادم عبر مركز جيش التحرير بالكاف لينتقل لقاعدة غارديماو ومنه جبال الدير ثم جبال الكرمة، جبال بني صالح، ثم يتفرع الطريق عبر اتجاهين: الاتجاه الأول: جبل طارق بالقرب من أم البواقي ومنه لجبال الشمرة لتدخل قوافل السلاح لجبال الوستيلي بالأوراس.

الاتجاه الثاني: عبر جبال البابور الواقعة بسطيف ومنه لجبال أكفادو (القبائل الكبرى) أو جبال تاكسانة بجيجل (الشمال القسنطيني).[1]

وبعد شروع السلطات الفرنسية في الحديث عن استقلال الجزائر دون الصحراء، قرر بومدين تكوين قيادة جديدة تحت إشراف الرائد بلهوشات عبد الله، عبد العزيز بوتفليقة، الرائد شويشي العيساني، الرائد محمد شريف مساعدية والرائد أحمد دراربة، الذين توجهوا إلى الحدود الجزائرية المالية لقيادة التنظيم.[2]

كما استطاعت هيئة الأركان السيطرة على جميع الولايات المتاخمة على الحدود، وأن تقوم بهيكلته وتنظيمه، كما وضعت تحت تصرفها كل الإمكانيات، حيث أصبحت تقود 23 فيلقا ترابط الحدود، أي حوالي 23 ألف جندي، بالإضافة إلى 5 كتائب ثقيلة، كما أن سنة 1960 تميزت بتراجع دور الجيش في الداخل بسبب مخطط شال وتزايد قوة الجيش الذي أصبح قوامه 23 فيلقا في تونس فقط.[3]

---

[1] **بو بكر حفظ الله وآخرون**، التسليح خلال الثورة التحريرية 1954-1958، الجزائر، الآمال للطباعة والنشر، 2016، ص. 163-164.

[2] **الطاهر سعيداني**، المصدر السابق، ص. 199.

[3] **كريم مقنوش**، النشاط السياسي والعسكري لجبهة التحرير الوطني في تونس 1957-1962، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 02، 2012، ص. 137-138.

الفصل الثاني:

"التنظيم السياسي وأثره على تطور الثورة"

المبحث الأول: النشاط السياسي لجبهة التحرير الوطني 1956-1958.

المبحث الثاني: الحكومة المؤقتة 1958-1962.

المبحث الثالث: انعكاساته على تطور الثورة.

بقدر ما قدم التنظيم العسكري المتمثل في جيش التحرير الوطني انتصارات معتبرة للثورة، فقد كان لها تنظيم آخر موازي له، وهو التنظيم السياسي، والذي تمثل في جبهة التحرير الوطني التي لعبت هي الأخرى دور بارز في الثورة، وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى نشاطها، وإلى معرفة أول جهاز حكومي أقيم لتمثيل الشعب الجزائري أمام السلطات الفرنسية، ثم في المبحث الثالث سيتم عرض انعكاسات هذا التنظيم على الثورة التحريرية.

المبحث الأول: النشاط السياسي لجبهة التحرير الوطني 1956-1958

لم تقتصر مهمة قيادة الثورة التحريرية على القيام بشن العمليات العسكرية ضد الجيش الفرنسي وحسب، وإنما تعدته إلى مهمة أصعب تتجسد في توعية، تعبئة الجماهير بمختلف فئاتها وشرائحها الاجتماعية، فقامت بإرساء وتدعيم قواعد التنظيم السياسي والإداري، الذي سيجند ويؤطر جماهير الأرياف والقرى والمداشر في أطر تنظيمية دقيقة، وذلك بإنشاء الخلايا واللجان، والمراكز، وتكثيف اللقاءات والاتصالات المستمرة الرامية إلى انتقاء الرجال المناسبون وتحميلهم مهمة الإشراف على هذه الهياكل النظامية.[1]

ولقد قام مؤتمر الصومام بتحديد مهام جبهة ت و، وتمثلت في القيام بالعمل على إقناع المتأخرين عن ركب الثورة بصبر، وتشجيع المترددين، والضعفاء والمعتدلين، وتنبيه الغافلين، وتوسيع نطاق العمل الدبلوماسي في الخارج من أجل جذب واستمالة الحكومات التي جعلتها فرنسا على الحياد، أو التي لم تطلع اطلاعاً كافياً على الصفة الوطنية لحرب الجزائر، وحمل هذه الحكومات على تأييد القضية الجزائرية.[2]

ولم يكتف عند هذا فقط بل قام بترسيم وظيفة المحافظ السياسي، وجعلها أساسية بالنسبة لمسار الثورة، فالمحافظ مسؤول متجول يقضي كلّ أوقاته في التنقل في المداشر والمشاتي يراقب المجالس الشعبية ويجمع ما أمكن من المواطنين يكونهم سياسياً وينشر بينهم إيديولوجية

---

[1] **الغالي غربي**، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958 دراسة في السياسات والممارسات، الجزائر، غرناطة للنشر والتوزيع، 2009، ص. 433.

[2] **يحي بوعزيز**، المرجع السابق، ص 168.

جبهة ت و، وفي ذات الوقت كان يزور وحدات جيش ت و، ويزودها بالأخبار، ويحلل أمامها المعطيات السياسية في داخل البلاد وفي خارجها، ويسجل الاحتياجات والمطالب التي يناقشها مع المسؤولين الأعلى.[1]

وأعتبر المحافظ السياسي في منظور إدارة الاحتلال أشد خطورة عليها بحكم وظيفته وأدواره المتعددة الأبعاد والأهداف، من حيث التوعية والإرشاد، ومحاربة الآفات الاجتماعية في الوسطين المدني والعسكري على السواء وتسوية الخلافات والنزاعات التي تحصل من حين لآخر بين المواطنين لسبب من الأسباب، فضلا عن القيام بتسجيل عقود الزواج والطلاق، والميراث، والمواليد والوفيات، الأمر الذي أشعر الشعب بوجود إدارة ثورية مناهضة لإدارة الاحتلال، مما أدى إلى تعميق الثقة وقوى الالتحام الشعبي بجبهة ت و، والقائمة على إدارة شؤونه وتدبير أحواله فضلا على الإشراف على التربية والتعليم وجمع التبرعات.[2]

أما في المجال التنظيمي والإداري الخاص بالجانب السياسي فقد أقر مؤتمر الصومام ضرورة خلق مجالس شعبية يكون الهدف منها تدريب الشعب الجزائري على إدارة شؤونه بنفسه، وتمكين جبهة ت و من تدعيم وتوسيع قواعدها الشعبية، ورغم أن هذا التنظيم كان معمولا به منذ عام 1955، إلا أن المؤتمرون ارتأوا تدعيمه وتوسيع شبكته بحيث تشمل كافة مناطق الوطن، وكانت عملية تشكيل هذه المجالس تتم بواسطة الانتخابات من قبل المواطنين انطلاقا من الدواوير والمشاتي، والقرى حيث يتم اختيار خمسة أعضاء من بينهم رئيس المجلس يتوزعون المهام والمسؤوليات، وحددت مهام هذه المجالس في الاعتناء بالحالة المدنية والشؤون القضائية والإسلامية والاقتصادية.[3]

---

(1) **محمد العربي الزبيري**، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، ج2، دمشق، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999، ص. 51.

(2) **لخضر شريط وآخرون**، إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، 2007، ص. 338-339.

(3) **الغالي غربي**، المرجع السابق، ص 441.

وهذه المجالس تتمتع بصلاحيات محددة، كما أنها تتلقى نصيحة وتوجيه المفوض السياسي، أثناء مروره على الدوار، كما تستقبل أوامر السلطة المركزية لجبهة ت و وتعود لها مهمة تسيير قضايا الجماعة مع كل المبادرات الممكنة في هذه الحدود، كما تقوم باستقبال المجاهدين وإحصاء السكان وجبي الضرائب، وتسهر على الأمن وجمع كل المعلومات المتعلقة بحركة العدو، كما تقوم بممارسة كل الوظائف التي تناط بالبلدية، من صيانة السجلات المدنية، إقامة المحلات التجارية، ومستودعات الحبوب، بناء المؤسسات المدرسية وفتح المشاريع.[1]

وبخصوص التنظيم القضائي لم يظهر مكتوبا إلا في مرحلة الشمول والتنظيم التي امتدت من 20 أوت 1956 إلى سنة 1958، فمؤتمر الصومام حدد الخطوط العريضة للقضاء الجزائري فتم الانتقال من التشريعات والقوانين غير المكتوبة إلى القانون المكتوب، وقد نصت الفقرة الخامسة على تنظيم القضاء، ونشاطات جبهة التحرير الوطني، فلقد قامت هذه الأخيرة بإنشاء تنظيم قضائي معتمد على تقسيم التراب الوطني إلى ولايات يتغير بحسب المناطق ومدى تأثيره على السكان.[2]

ولقد احتل الصدارة ضمن التصور الاستراتيجي العام الذي وضعته جبهة التحرير الوطني، وباعتباره وسيلة من وسائل المجابهة بينها وبين الأجهزة القضائية الفرنسية، زيادة على هذا فقد رأت أن قطاع القضاء يساهم في تقريب الثورة من الشعب، فلم تكتفي بتقسيم التراب الوطني إلى ولايات بل قامت بإنشاء لجان عدلية أو "لجان صلح" والتي كانت بمثابة محاكم ابتدائية مهمتها الأساسية النظر في المنازعات والمخالفات والجنح التي يكون أطرافها من المدنيين، ولقد كانت الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي لكل الأحكام القضائية التي تصدرها لجان الصلح، وكانت هذه اللجان تتشكل من رئيس وأربعة أعضاء تعينهم لجنة المنطقة باقتراح من لجنة الناحية.[3]

---

(1) **أندريه ماندوز**، الثورة الجزائرية عبر النصوص، تر، ميشال سطوف، الجزائر، منشورات ANEP، 2007، ص. 108-109.

(2) **هدى معزوز، قبايلي أمال**، التنظيم الإداري والقضائي أثناء الثورة التحريرية، أعمال الملتقى حول القضاء إبان الثورة التحريرية المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 16، 1 مارس 2005، الجزائر، منشورات وزارة المجاهدين، 2007، ص, 206-207.

(3) **الغالي غربي**، المرجع السابق، ص 442-443.

بالإضافة إلى المحاكم الشعبية والتي كانت تختص بمحاكمة المدنيين الذين ارتكبوا مخالفات، وغالبا ما كان يترأسها مساعدا عسكريا، وكانت هذه المحاكم قريبة من الشعب، وقد اعتمدت جبهة التحرير الوطني تنظيما مؤسسا على تقسيم المحاكم حسب تغيير المناطق وحسب السكان، وعلىّ أساس هذا التنظيم القضائي وجدت الجمعيات الشعبية المنشأة من خلال وثيقة مؤتمر الصومام.[1]

كما أن جبهة ت و اهتمت بالتنظيمات الجماهيرية فلقد أقامت قاعدة شعبية ثورية لتمارس دورها النضالي، وذلك بالاعتماد على كل طبقات شرائح المجتمع بعد انفصالها من المنظمات الفرنسية، ولقد كانت على اتصال مع هذه الشرائح منذ اندلاع الثورة، ولعلّ أبرزها فئة الطلبة والعمال، ففي عام 1955 وبمبادرة من جمعية الطلاب المسلمين لشمال إفريقيا وأعضائها المقيمين في الجزائر العاصمة وبوحي منها تم عقد اجتماع تحضيري في باريس بين 04 و 07 أفريل 1955 للنظر في كيفية إنشاء منظمة جزائرية وقد ضم هذا الاجتماع ممثلين عن كل الجامعات في فرنسا، وانتهى المجتمعون إلى تأسيس منظمتهم وأطلقوا عليها اسم الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، وكان يسعى إلى وضع حد نهائي للتنكيل بالجزائريين واضطهادهم من قبل السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر.[2]

ويظهر الحضور السياسي والتنظيمي للجبهة، داخل مختلف طبقات الشعب أيضا من خلال المنظمات النقابية التي تقوم بوظيفة الأغطية القانونية لجبهة التحرير وتمثل ذلك في الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) الذي ينظم العمال المأجورون، ولقد ظهر الاتحاد في الشهر الثاني من عام 1956، ولقد تم الإعلان عنه قانونيا في إطار قانون 1884 كنقابة تشرف عليه لجنة تنفيذية تتألف من 21 عضوا ينتخبون في مؤتمر الاتحاد، ثم إن هذه اللجنة تختار بدورها مكتباً تنفيذياً من 12 عضوا وأمانة سر تتألف من خمسة أعضاء، ولكن هذا الاتحاد الذي لم يعد يعيش سنة واحدة، حتى استطاع خلالها المركز النقابي أن ينجح في فرض

---

[1] **هدى معزوز، قبايلي أمال**، المرجع السابق، ص 207-209.

[2] **محمد بلعباس** الوجيز في تاريخ الجزائر، الجزائر، دار المعاصرة، 2009، ص. 152-153.

نفسه على المنظمات المنافسة الأخرى مثل (USTA) بإغرائه القسم الأكبر من العمال الجزائريين المنظمين نقابيا بالانطواء تحت لوائه.[1]

وأثناء انعقاد مؤتمر الصومام حيت جبهة التحرير الوطني، وتأسيسه واعتبرته كرد فعل سليم للعمال ضد التأثير المعطل من طرف قادة الكونفدرالية العامة للعمال، والقوة العاملة، والكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين، كما اعتبرته أداة تساعد جماهير الموظفين على الخروج من ضباب الغموض، كما اعتبرت النشاط النقابي أداة لتشريع المعركة من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية.[2]

كما أولى ميثاق الصومام اهتمامه بالاتحاد العام للتجار الجزائريين، وأكد على أنه من واجب جبهة ت.و، أن تساعد هذه المنظمة النقابية على التطور والتوسع، بتكوين الظروف والشروط السياسية المناسبة، كما حي بتأثر وإعجاب الحركة النسائية وشجاعتها الثورية، مع العلم أن هذه الحركة لم تتبلور بعد على شكل تنظيم.[3]

ومن خلال ما تم عرضه ندرك أهمية هذه الفئات أثناء الثورة التحريرية والتي قامت جبهة ت.و، بكسبها إلى صفها، ولكن هل اكتفت بهذه التنظيمات؟ أم تعدتها إلى جوانب أخرى؟ ومن منهم خدمتها أكثر؟ وما الدور الذي لعبته هذه الفئات؟

لقد اتّخذت القيادة السياسية للثورة المتمثلة في جبهة ت و، في نهاية عام 1957 قرار إنشاء فرقة فنية تكون بمثابة الناطق الرسمي في الميدانين الفني والثقافي لشعب مكافح بكامله، وكان مسعى هذه الفرقة موجها بادئ ذي بدء نحو جيش التحرير الوطني والجزائريين اللاجئين في كل من تونس والمغرب، وكذا البلدان الأجنبية وذلك بغية اطّلاعهم على الكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري، وإبان المهرجان العالمي للشباب الذي تم تنظيمه سنة 1957 في

---

(1) **سليمان الشيخ**، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر، محمد حافظ الجمالي، ط1، الجزائر، دار القصبة، 2009، ص. 29.

(2) **أندريه ماندوز** المرجع السابق، ص 123، 125.

(3) **إبراهيم لونيسي**، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، الجزائر، دار هومة، 2007، ص. 38.

موسكو قدّمت فرقة المسرح الجزائري معززة بطلبة من الوفد الجزائري مسرحية عنوانها "الجزائر تسير" وكان الهدف من هذه المسرحيات تفيد ادعاءات فرنسا حول الجزائر فرنسية.[1]

لم تكتف جبهة التحرير عند هذا فقط بل اعتمدت على استراتيجية تؤدي بها إلى كسب الرأي العام العالمي لدعم القضية الجزائرية، والعمل على تأطير الجالية الجزائرية الموجودة في كل من تونس والمغرب وفرنسا، وعملت على إنشاء هياكل عرفت باسم فدرالية جبهة التحرير الوطني.

فلقد عرفت فدرالية جبهة التحرير بتونس تنظيم استطاعوا من خلاله هيكلة اللاجئين الجزائريين إلى غاية أوت 1962، ضمن سبعة مناطق قسمت بدورها إلى نواحي على الشكل التالي: المنطقة الأولى: وتحتوي على ستة نواح، تونس وما جاورها، أمّا المنطقة الثانية فقد احتوت على خمسة نواح باردو، المرسى، حمام نيف، والمنطقة الثالثة تحتوي على ستة نواح بنزرت، ماطرة، بورقيبة، سمنج، جسر فحص توبورية، وتحتوي المنطقة الرابعة على سبعة عشر ناحية والخامسة تحتوي على ستة عشر ناحية في حين المنطقة السادسة تحتوي على ستة نواح، ولقد ساعد هذا التنظيم جبهة التحرير على مراقبة اللاجئين وتوجيههم وفق استراتيجية الثورة.[2]

أمّا في المغرب الأقصى فقد استطاع تنظيم فدرالية الجبهة أن يؤطر ثلاثين ألف لاجئ مع العلم أن عددهم إلى غاية 1961 بلغ حوالي 130 ألف نسمة، وعلى الرغم من سعي الجبهة بالمغرب لتأطير ومراقبة الجزائريين المتواجدين هناك، إلا أنها واجهت العديد من الأزمات التي عرقلت عملها وأثرت على معنويات اللاجئين، إلا أنها تمكنت من استرجاع ثقتهم، كما قام تنظيم الفدرالية بتقديم دعم مالي معتبر إلى جيش الحدود بالجبهة الغربية، ولقد عمدت

---

[1] **عبد القادر بن دعماش**، الفرقة الفنية لجبهة التحرير الوطني 1958-1962. الجزائر، منشورات أنترسيني، 2007، ص. 12.

[2] **محمد العربي الزبيري وآخرون**، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص. 247-248.

هذه الأخيرة على الاهتمام بالجانب الاجتماعي للاجئين الجزائريين قبل البدء بالنشاط السياسي معهم.[1]

كما عملت جبهة التحرير على مواجهة القوات الفرنسية وذلك بتأسيس فدرالية لتعبئة الجالية الجزائرية في المهجر والعمل على ضرب قوات الاستعمار في عقر داره، والواقع أن فدرالية فرنسا كتنظيم سياسي، لم تنشأ مع جبهة التحرير الوطني، وإنما كانت متواجدة من قبل إذ كانت تابعة لـ "حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية" ثم انتقلت إلى إدارة جبهة ت.و، وإذا أردنا تتبع مراحل تأسيس هذه الفدرالية نجدها تنقسم إلى مرحلتين: المرحلة الأولى وتمتد من 1954 إلى أواسط 1957، وتضم فترتين: فترة الفدرالية الأولى برئاسة (مراد طربوش) والفترة الثانية برئاسة (محمد لبجاوي) وتميزت بعدم الاستقرار، أما المرحلة الثانية فتمتد من أواسط 1957 إلى غاية الاستقلال في 1962.[2]

ولقد قامت قيادة الثورة منذ 1957 بتنظيم وهيكلة الفدرالية حيث قسّمت إلى 6 ولايات وواجه تنظيم الفدرالية في فرنسا عملا شاقا فالوسائل التي كان يملكها العدو لمحاربة الثورة بالتراب الوطني كانت مضاعفة بفرنسا، وهو ما عرض مناضلي جبهة ت.و، لحملات التمشيط والاعتقالات المتتالية، رغم ذلك قامت الفدرالية بإنشاء اللجان القضائية قصد حل النزاعات الناشئة في صفوف الجالية الجزائرية، وكذلك لجان الرقابة والتحقيق التي جاءت كرد فعل على نشاط مصالح الشرطة الفرنسية، ولقد تمكنت الجبهة من خلال هذه الفدرالية بتنظيم الطلبة الجزائريين الذين كانوا يزاولون دراستهم في فرنسا، وكذا تأطير الجالية الجزائرية هناك.[3]

كما عمدت جبهة ت.و، منذ منتصف سنة 1957 على افتتاح مكاتب أو بعثات لها في كل من لندن من طرف محمد كلو، وفي بون من طرف حفيظ كرمان والذي خلفه آيت حسين

---

[1] **أحمد مسعود سيد علي**، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، الجزائر، دار الحكمة، 2010، ص. 41، 43.

[2] **شعبان إبدو**، شبكات دعم الثورة الجزائرية في أوروبا الغربية (1957-1962)، أطروحة دكتوراه، الجزائر، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2017، ص. 73، 78.

[3] **أحمد مسعود سيد علي**، المرجع السابق، ص. 46، 49.

في نهاية سنة 1958، وفي روما من طرف صالح محبوبي ثم طيب بولحروف، وقي سويسرا بواسطة عمر خوجة، وفي مدريد عن طريق مسعود بوقادوم، وتميز نشاط البعثات الأوروبية بابتعادها عن الأضواء لتجنب متابعة المخابرات الفرنسية، ولقد اختلفت أعمال ونشاطات المكاتب باختلاف ظروف عملها في البلدان المستضيفة، ولعل أهم نشاط تميزت به البعثة في دول أوروبا الغربية تمثل في المجال الإعلامي والدعائي والاتصال بالمنظمات الإنسانية والنقابية لتحصيل المساعدات لفائدة الجالية الجزائرية.[1]

ولقد تمكّنت الجبهة من التغلغل في الأوساط الشعبية وتجنيدها وتأطيرها سواء في الخارج أو الداخل، ففي الداخل استطاعت القيام بعمليات فدائية ذائعة الصيت، وأصبحت تضرب بقوة حيث شاءت، وكانت مصالح الأمن تعتبر ذلك تسفيها مهينا لها ودليلا على عجزها عن تدارك الوضع، وكان معدل العمليات الفدائية، ضد الأوروبيين يتراوح بين 30 و 40 عملية يوميا، بالإضافة إلى 30 قنبلة انفجرت بعد 30 سبتمبر، كما شهدت نهاية سنة 1956 تصعيداً كبيراً للعمل الفدائي المناهض للأوروبيين لم يسبق له مثيل ولقد عرف التنظيم السياسي لجبهة التحرير الوطني نقطة الأوج وتعاظم نفوذها في الأوساط الشعبية، حيث قامت مجموعات صغيرة من المقاومين بضرب جميع الأحياء بشجاعة وجرأة.[2]

وفي هذا الإطار اقترح العربي بن مهيدي المسؤول عن أعمال الفدائيين خوض معركة الجزائر والقيام بإضراب عام لمدة 8 أيام، وذلك بقصد لفت أنظار الرأي العام الدولي للقضية الجزائرية التي كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة تتأهب لمناقشتها في دورتها الثانية عشرة، كما كان الهدف من إضراب الأيام الثمانية* (من 28 جانفي إلى غاية 4 فيفري 1957) هو

---

[1] **عمر بوضربة**، دور مكاتب جبهة التحرير في حشد الدعم للقضية الجزائرية في بلدان غرب أوروبا 1955-1960، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 20، 2018، ص. 31.

[2] **بن يوسف بن خدة**، الجزائر عاصمة المقاومة 1956-1957، تر، مسعود حاج مسعود، الجزائر، دار هومة، 2005، ص. 71.

* أنظر الملحق رقم 6، ص. 101.

إثبات حقيقة أساسية للفرنسيين وهي أن جبهة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري.[1]

لكن هذا الإضراب أدى إلى تفاقم خسائر الجبهة بصورة يستحيل تعويضها في منطقة مدينة الجزائر وذلك نتيجة لحملات التفتيش المتعاقبة، مما أدى إلى تفرق مجموعات الفدائيين، بحثا عن قواعد خلفية بإعادة تنظيم الصفوف، واستجماع القوى بعد أن قضي على أعداد معتبرة منهم[2]، كما استمر الإضراب أكثر من ثمانية أيام، وكان من انعكاساته أيضا إلقاء القبض على العربي بن مهيدي، وفي شهر مارس 1957 قرر الأربعة الباقون من لجنة التنسيق والتنفيذ وهم كريم بلقاسم، بن خدة الخروج إلى تونس، وعبان رمضان وسعد دحلب إلى المغرب.[3]

ولقد رد أعضاء وفد جبهة التحرير على هذا ففي مدينة نيويورك قام بتوجيه خطاب إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ألفتت فيه نظره إلى ضرورة إيقاف أعمال الإبادة، كما تحدث الخطاب من جهة أخرى عن التدابير الإرهابية التي اتخذها الجنرال ماسو (Massu) فيما يخص الإضراب العام (8 أيام) وحشده لآلاف الجنود لتفتيش وتمشيط وتطهير الحي العربي كمحاولة لفصل جبهة التحرير عن مؤيدها الأول والأساسي ألا وهو الشعب الجزائري.[4]

ونظراً للصعوبات التي مرت بها جبهة التحرير وخروج القادة إلى تونس، تقرر عقد اجتماع بالقاهرة من 22 إلى 28 أوت 1957 وذلك تنفيذا لقرارات المجلس الوطني للثورة، وتقرر فيه الإعلان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كما أكد ذلك مؤتمر طنجة الذي عقده حزب الاستقلال المغربي، حزب الدستور التونسي، وجبهة التحرير الوطني من 27 إلى 30 أفريل 1958 حيث أوصى بعد التشاور مع الحكومتين التونسية والمراكشية بخلق حكومة جزائرية.[5]

---

(1) **عمار بوحوش**، المرجع السابق، ص 462.

(2) **بن يوسف بن خدة**، الجزائر عاصمة المقاومة، المصدر السابق، ص. 79، 81.

(3) **زهير إحدادن**، المرجع السابق، ص 39.

(4) **سعاد بولجويجة**، صدى الثورة الجزائرية في العالم في ضوء جريدة المقاومة (لسان حال جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني) نوفمبر 1956– جويلية 1957، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 5، 2016، ص. 44.

(5) **محمد بلعباس** المرجع السابق، ص 212.

المبحث الثاني: الحكومة المؤقتة (1958-1962م)

لقد كان من بين الأهداف التي أدت إلى تشكيل الحكومة المؤقتة إعطاء واقع خارجي أكثر رسمية، وتمحيص موقف الدول الشقيقة والصديقة المناصرة للقضية الوطنية، وتهيئة إطار رسمي للتفاوض على قدم المساواة مع الإطار الرسمي المقابل في حالة جنوح العدو إلى السّلم.[1]

كما كان القادة السياسيين يريدون من وراء إنشاء الحكومة قطع الطريق أمام الجنرال ديغول الذي قرر إجراء استفتاء في الجزائر قبل تطبيق سياسة الإدماج، وبناء على هذا فقد شهد مقر لجنة التنسيق والتنفيذ CCE الكائن بغاردن سيتي في القاهرة يوم 17 سبتمبر 1958 حركة غير عادية عندما اجتمع قادة الثورة لتشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA.[2] وتم الإعلان عنها رسميا في 19 سبتمبر 1958 والتي دامت إلى غاية جويلية 1959، وتشكلت أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية من القائمة الإسمية التالية: رئيس مجلس الوزراء فرحات عباس*، وكريم بلقاسم تقلد منصب نائب أول لرئيس مجلس الوزراء ووزير القوات المسلحة، أحمد بن بلة نائب ثان لرئيس مجلس الوزراء، في حين حسين آيت أحمد تقلد منصب وزير دولة ويشاركه في نفس المنصب كل من رابح بيطاط ومحمد بوضياف، ومحمد خيضر.[3]

أمّا منصب وزير الشؤون الخارجية فقد أسند إلى لمين دباغين، ومحمود الشريف تقلد منصب وزير التسليح والتموين، أما لخضر بن طوبال فأعطي له منصب وزير الخارجية وعبد

---

(1) **الجنيدي خليفة**، حوار حول الثورة، ج2، الجزائر، موفم للنشر، 2009، ص. 212.

(2) **حميد عبد القادر**، فرحات عباس رجل الجمهورية، الجزائر، دار المعرفة، 2007، ص. 203.

* فرحات عباس، ولد في تاهرت عام 1899، بدأ حياته السياسية منذ العشرينات، أسس الاتحاد الشعبي الجزائري عام 1938، وفي عام 1946 أسس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، انضم إلى الجبهة عام 1955، وأصبح عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية عام 1956 وعين رئيس للحكومة المؤقتة (1958-1961)، أصبح أول رئيس للجمعية الوطنية عام 1962 لكنه استقال من منصبه عام 1963، أنظر محمد حربي، المصدر السابق، ص. 179-180.

(3) **عبد الوهاب بن خليف**، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، الجزائر، دار طليطلة، 2009، ص. 211.

الحفيظ بوصوف وزير العلاقات العامة والإتصالات، وأحمد فرنسيس وزير المالية وعبد الحميد مهري وزير شؤون شمال إفريقيا، وأحمد يزيد وزير الإعلام، وبن يوسف بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية، وتوفيق المدني وزير الثقافة، في حين نجد أن كل من لمين خان وعمر أوصديق ومصطفى إصطمبولي عينوا أمناء الدولة في الداخل فكان الأول مسؤول عن الولاية الثانية، والثاني عن الولاية الرابعة، والثالث عن الولاية الخامسة.[1]

وبمجرد الإعلان عن الحكومة المؤقتة حصل قادة الثورة على اعتراف بعض القوى الأجنبية، بعدما تم الحصول على الاعتراف الفوري من طرف الدول العربية وبعض الدول المستقلة حديثا إضافة إلى كوبا والصين التي لم يكن لديها آنذاك علاقات دبلوماسية مع فرنسا.[2]

حيث قام فرحات عباس بقراءة بيان التأليف*، وقد صدر في وقت واحد بالقاهرة وتونس والرباط، وذلك بحضور رجال الصحافة ومختلف ممثلي وكالات الصحف الأجنبية، وتولى ذلك باعتباره رئيس حكومة، ولقد واصلت الحكومة جهودها لكي يتم الاعتراف بها، فحصلت على اعتراف كوريا الشمالية في 20 سبتمبر 1958، والفيتنام في 26 سبتمبر 1958 وأندونيسيا في 27 سبتمبر 1958، وتوالت الاعترافات حتى مجيء الحكومة المؤقتة الثالثة، ومنذ بداية تشكيلها بدأت نشاطها السياسي، والعسكري، غير أنها واجهت مشكل تمرير الأسلحة في الداخل بسب خط موريس.[3]

ففيما تمثل موقف قادة الداخل من هذا العجز الذي واجهته الحكومة؟ وهل تمكنت من تخطيه؟

---

[1] **فرحات عباس**، تشريح حرب، تر، أحمد منور، الجزائر، دار المسك، 2010، ص. 320-321.

[2] **عبد المجيد بلخروبي**، ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها، تر، العربي بوينون، الجزائر، موفم للنشر، 2010، ص. 120.

* أنظر الملحق رقم 07، ص. 102-103.

[3] **سهام ميلودي**، علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني (سبتمبر 1958-مارس 1962)، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2010، ص. 12، 18.

إن الحكومة المؤقتة واجهت متاعب منذ تأسيسها فبعدما تمكنت من تخطي مؤامرة لعموري، حتى أرسل العقيد عميروش رسالة لأعضاء الحكومة وذلك في ديسمبر 1958، انتقد فيها ما أسماه بالممارسات البرجوازية التي أصبحت تميز القادة الثوريين في الخارج، وطالب من قادة الداخل عقد اجتماع عاجل بعد تدهور أوضاع الثورة في الداخل بسبب نقص الأسلحة والذخيرة، وخرج الاجتماع المنعقد من 6 إلى 12 ديسمبر 1958، بانتقاد الحكومة المؤقتة، وطالبوها بمنحهم مزيدا من الصلاحيات.[1]

بالإضافة إلى ذلك نجد حادثة عميرة علاوة التي وقعت في جانفي 1959، ولقد كان هو الآخر من المعارضين لتعيين فرحات عباس رئيسا للحكومة، وينتقده بأنه اندماجي، وبالرغم من أن لمين دباغين قام بإبعاده إلى المغرب، إلا أنه واصل انتقاداته اللاذعة ضد الحكومة متحدثا جهرا عن الحياة الخاصة بأعضائها، وعندما سمع فرحات بذلك قام بتحويله إلى عبد الحفيظ بوصوف الذي قام باستدعائه لاستجوابه، وبعد ساعات عثر عليه ميتا عند مبنى الحكومة المؤقتة، الأمر الذي أدى بلمين دباغين إلى تقديم استقالته.[2]

- الحكومة المؤقتة الثانية (جانفي 1960-أوت 1961):

وفي جويلية 1959 أرغمت الحكومة (م ج ج)، على تسليم السلطة لكل من كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال، وذلك نتيجة لما مرت به من أحداث التي قد تم ذكرها سابقا، لذا قرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية عقد اجتماع امتد من 1959/12/10 إلى 20 جانفي 1960، وبعد الانتهاء من الاجتماع، تم الإعلان عن التشكيلة الثانية للحكومة المؤقتة، وهي كالآتي: عباس فرحات رئيس، كريم بلقاسم نائب الرئيس وزير الشؤون الخارجية، بن بلة وبوضياف كلاهما أعطي لهم منصب نائب الرئيس، وبن طوبال وزير الداخلية.[3]

---

[1] **حميد عبد القادر**، المرجع السابق، ص 218. 219.

[2] **محمد شبوب**، صفحات من مسار الثورة التحريرية أزمات الحكومة المؤقتة (1985-1959)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 16، 2016، ص. 42.

[3] **سعد دحلب**، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، الجزائر، منشورات دحلب، 2007، ص. 103، 113.

أما عبد الحفيظ بوصوف أصبح وزير التسليح والاتصالات العامة، وعبد الحميد مهري* وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية، أحمد فرنسيس وزير الاقتصاد والمالية، وأمحمد يزيد وزير الإعلام، ونلاحظ تقلص عدد الوزارات في الحكومة الثانية من 18 إلى 12 وزارة، ولقد ضبط المجلس الوطني للثورة ج، المحتوى الديمقراطي والاجتماعي لكفاح الشعب، ويمكن أن نلخص مهام حكومة فرحات عباس الثانية في تعزيز نشاط جيش التحرير الوطني، وتعبئة وتمديد عمل الثورة في نطاق عدم الانحياز للحصول على الإعانات المادية والسياسية والدبلوماسية لإضعاف الموقف الدولي الفرنسي.[1]

كما قامت هذه الحكومة بانتهاج سياسة الحياد تجاه المعسكرين في إطار الحرب الباردة، وهو مبدأ يتماشى مع إيديولوجية جبهة التحرير الوطني، كما شكل هذا الخيار مبدأ ومصلحة في آن واحد، ولقد اتخذت خيار الميدان الأوسع للتحرك بسهولة مع الدول الصديقة، والتركيز على جلب دعم الحركة القومية العربية والآفروآسيوية.[2]

رغم هذا إلى أن الحكومة المؤقتة لم تسلم من المشاكل حتى في المرة الثانية، حيث قام صالح زعموم بقبول اقتراح سلم الشجعان، وقام بمقابلة ديغول، فما كان رد الحكومة على ذلك؟ وهل تأثرت به أم لا؟

لقد فشل صالح زعموم في تحقيق الغاية التي كان يريدها، وفي 20 جوان 1960 أرسلت الحكومة المؤقتة وفدا إلى مولان يتكون من بن يحيى، أحمد بو منجل، للشروع في مفاوضات أولية مع الجانب الفرنسي، وخلال اللقاء طلب بومنجل من الوفد الفرنسي تحضير لقاء بين فرحات عباس والرئيس الفرنسي، ولما قدم الطلب إلى الجنرال ديغول رفض الاستجابة لأن ذلك

* عبد الحميد مهري، ولد سنة 1925 بضواحي قسنطينة، من عائلة متواضعة، ناضل في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية، بعد دراسات جامعية، انضم إلى المركزيين، ألقي عليه القبض ثم أطلق سراحه، فالتحق بالجبهة، عين كممثل في دمشق ثم وزير للعلاقات الإفريقية في الحكومة المؤقتة، أنظر، حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص. 308.

[1] **علي زغدود**، ذاكرة الثورة التحريرية الجزائرية، الجزائر، الرويبة ANEP، 2004، ص. 85-86.

[2] **أحمد مسعود سيد علي**، المرجع السابق، ص 125-126.

يعني الاعتراف بالحكومة المؤقتة، ففشلت المفاوضات بعد تسعة أيام كاملة قضاها الوفد الجزائري في ظروف صعبة، حرموا خلالها من الخروج والاتصالات بالصحافة الأجنبية.[1]

- الحكومة المؤقتة الثالثة (أوت 1961-مارس 1962):

ومن بين الأسباب التي تعود إلى تشكيل حكومة ثالثة فشل مفاوضات لوقران (Lugrin) الأمر الذي أدى بالمجلس الوطني إلى الدعوة لانعقاد دورته، وقد استعدت هيئة الأركان العامة لهذه الدورة بنشاط، حيث كانت تحبذ عقد هذا الاجتماع من أجل محاسبة أعضاء الحكومة المؤقتة، وخاصة قادة اللجنة الوزارية للحرب التي نجحت في إضعافها وكذلك دخلت في خلاف مع الحكومة المؤقتة، وخاصة قادة اللجنة الوزارية للحرب التي نجحت في إضعافها وكذلك دخلت في خلاف مع الحكومة المؤقتة، على إثره قدمت هيئة الأركان العامة استقالتها في 15 جويلية 1961.[2]

ولقد بذل فرحات عباس كل مجهوداته من أجل حضور كافة أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماع طرابلس سنة 1961، لاسيما قادة جيش التحرير الوطني، فلقد وجه رسالة خاصة إلى كل من الهواري بومدين ومحمود الشريف* وعلي كافي أكد فيها على ضرورة حضورهم إلى طرابلس الذي انعقد في ظل الخلافات التي لم تحل بل ازداد انقسام القيادة إلى مناصرين لقيادة الجيش ومناوئين له، ووافق المؤتمر على تشكيل الحكومة المؤقتة الثالثة.[3]

وتشكّلت الحكومة تحت رئاسة بن خدة وكانت تضم: بن خدة رئيس المجلس ووزير المالية، وكريم بلقاسم نائب رئيس المجلس ووزير الداخلية، وبن بلة، محمد بوضياف، نائب رئيس المجلس، في حين محمدي السعيد ورابح بيطاط، ومحمد خيضر، وآيت أحمد أسند لهم

---

(1) **حميد عبد القادر**، المرجع السابق، ص. 233-234.

(2) **سهام ميلودي**، المرجع السابق، ص. 63.

* محمود الشريف، ولد سنة 1912 بالشريعة ولاية تبسة، إنخرط في صفوف حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وواصل نشاطه حتى اندلاع الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954، عينته قيادة الولاية الأولى على المنطقة السادسة التي تضم تبسة وما حولها، كلف بوزارة التسليح والتموين ي أول تشكيلة للحكومة المؤقتة 1958-1960، أنظر، بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، الجزائر، دار المعرفة، 2006، ص. 295.

(3) **علي زغدود**، المصدر السابق، ص. 86-87.

منصب وزير دولة، بوصوف تقلد منصب وزير التسليح والاتصالات العامة وبن طوبال وزير الدولة، وسعد دحلب وزير الشؤون الخارجية، ومحمد يزيد وزير الإعلام.[1]

[1] **سعد دحلب**، المصدر السابق، ص 136-137.

المبحث الثالث: انعكاساته على تطور الثورة

بعد مؤتمر الصومام جندت جبهة التحرير الوطني كل طاقتها وإمكانياتها لكسب تأييد الدول المحايدة، وأيضا التي ليس لها إطلاع كاف على الطابع الوطني لحرب التحرير، وحملها على مناصرة القضية الجزائرية، حيث عملت على تكثيف تحركها ونشاطها في مختلف البلدان، كما أكدت لممثلي النشاط الخارجي للبعثات الجزائرية، ضرورة المحافظة على مبدأ استقلال الثورة الجزائرية في إطار علاقتها الخارجية وتعاملها مع مختلف الدول الأوروبية.[1]

وأيضاً الدول الصديقة والشقيقة فمثلا في سوريا نجد أن عبد الحميد مهري كلف بإدارة مكتب الجبهة بدمشق، وهو من المكاتب الرئيسية لأهميته الاستراتيجية في دعم الثورة، واجتهد مهري في تمثيل جبهة التحرير الوطني في سوريا، حيث كانت مسؤولياته تشمل التعريف بالقضية الجزائرية، وتمثيل الثورة، والإشراف على الجالية الجزائرية ومصالح وشؤون الثورة، كما اهتم بمهمة تحصيل ونقل الأسلحة بالتنسيق مع بن بلة، كما كان له دور في إدارة شؤون الطلبة وتوجيههم، وتمكن من نسج علاقات مع المسؤولين السوريين ومنهم رئيس الجمهورية شكري القوتلي.[2]

وانعكس هذا على الثورة، حيث تمكن قادتها من كسب التأييد المطلق من طرف الحكومة السورية، ودعم مجلس النواب السوري كفاح الشعب الجزائري خلال جلسته المنعقدة في 28 أوت 1956، كما أكد على أن سوريا لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه المجازر الفرنسية في الجزائر، ودعا النواب جميع الدول العربية إلى الوقوف بحزم أمام الممارسات التعسفية الفرنسية في بلاد المغرب العربي، وكما أنها أبدت قلقها حول ما قامت به فرنسا تجاه قادة الثورة حيث قامت باختطافهم في 22 أكتوبر 1956، إذ قدم رئيس الوزراء السوري صبري العسلي في 24 أكتوبر 1956 مذكرة احتجاج إلى السفير الفرنسي في دمشق.[3]

---

(1) **الغالي غربي**، المرجع السابق، ص. 486-487.

(2) **عبد الله مقلاتي**، عبد الحميد مهري حكيم الثور الجزائرية، الجزائر، دار العلم والمعرفة، 2013، ص. 56، 59.

(3) **فهد عباس سليمان السبعاوي**، موقف سوريا من القضية الجزائرية 1954-1962، مجلة جامعة كركوك/ للدراسات الإنسانية، العدد 2، 2013، ص. 9-10.

كما أبرزت الصحافة السورية الجانب الدبلوماسي للثورة الجزائرية على المستوى الدولي والعربي حيث تناولت هذا النشاط على مستوى الجامعة العربية، وطالبت الدول العربية بتقديم يد العون، والمساعدة للشعب الجزائري، كما تابعت كل المؤتمرات العربية والإفريقية التي كانت تطرح فيها القضية الجزائرية، واعتبرت طرح قضية الجزائر يعتبر انتصاراً دبلوماسياً.[1]

ولم يقتصر هذا الدعم على سوريا فقط، بل كانت هناك دول عربية أخرى ساهمت في دعم القضية الجزائرية في المحافل الدولية وذلك بفضل مجهودات أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ.

فنجد من بين هذه الدول تونس حيث قام رئيسها (الحبيب بورقيبة) بالدفاع عن القضية الجزائرية واستنكر المواقف الفرنسية كما ألح على ضرورة معالجة القضية الجزائرية بالطرق السلمية مقدما العديد من الاقتراحات لتحقيق ذلك، في حين نجد رئيس الوفد المغربي أحمد بلافريج فقد طالب بالسعي الحثيث لإيجاد تسوية شاملة للمأساة الجزائرية المتعاظمة كما أوضح أن الشعب الجزائري محروم من أبسط حرياته كحرية التعبير والاجتماعات، ولقد قررت الدول العربية (المملكة العربية السعودية، مصر، الأردن، لبنان، ليبيا، العراق) وغيرها من الدول الإفريقية والآسيوية تكثيف جهودها لتدويل القضية الجزائرية، وبعد سلسلة من الاجتماعات بلغت ثلاثة عشر اجتماعاً في كواليس الأمم المتحدة انتهت يوم 1 أكتوبر 1956 بتقديم طلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة لإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشر للجمعية العامة وقبل الطلب.[2]

وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة تشكّلت وزارة الشؤون الخارجية، وكانت مهمتها تقوم على تأمين تمثيل الحكومة الجزائرية المؤقتة في البلاد الأجنبية بواسطة رؤساء بعثات، كما أنها تسعى لتطبيق سياسة الحكومة عبر حدود الوطن، ولقد نسقت الخطط بين وزارة الشؤون الخارجية، والوزارات المعنية بالأمر حول فعاليات المنظمات الجزائرية في خارج البلاد، كالاتحاد

---

[1] **صالح لميش**، الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، ط1، الجزائر، دار بهاء الدين، 2010، ص. 298.

[2] **بشير سعيدوني** الدعم العربي للثورة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد الثامن، 2016، ص. 331.

العام للتجار الجزائريين، والاتحاد النسائي، والفرق الفنية، والشباب الجزائري...إلخ وكذلك منظمة جبهة التحرير الوطني السياسي التي هي من شأن وزارة الداخلية.[1]

ولعل أبرز نشاط كان له انعكاس على الثورة نجد مؤتمر منروفيا لوزراء خارجية الدول الإفريقية المستقلة وانعقد هذا المؤتمر في الفترة من 4 إلى 8 أوت 1959 في ليبيريا بحضور وفد جزائري يمثل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة أمحمد يزيد وزير الإعلام فيها، وقد شارك الوفد بصفة رسمية، وخصص المؤتمر قراره الأول للقضية الجزائرية وطالب فرنسا بفتح مفاوضات مع الحكومة الجزائرية، مؤكدا على حق الشعب في تقرير مصيره، وقد أعتبر اشتراك الجزائر بوفد هام في المؤتمر وبصدور هذا القرار انتصار لدبلوماسية الجزائر.[2]

كما قامت الحكومة المؤقتة بإرسال بعثات إلى الخارج ومن بينها بعثة الصين الشعبية وذلك في ديسمبر 1958 وتكون هذا الوفد من بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية، ومحمود الشريف وزير التسليح وسعد دحلب، وكان الهدف من هذه البعثة تركيز الحكومة على جلب السلاح، وأيضا شكر الصين على دعمها ومساندتها للقضية الجزائرية.[3]

بالإضافة إلى الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة فرحات عباس، وعبد الحميد مهري إلى السودان وكان ذلك يوم 24 ماي 1959، والتي كانت مفيدة في لقاء المسؤولين السودانيين وتأكيد التضامن مع الثورة الجزائرية، وأيضا زيارة الأردن في 27 ماي 1959 حيث كان لقاء الوفد مع الملك حسين حاسما في فض بعض القضايا المتعلقة بنقل السلاح ودفع المعونة المالية المقررة باسم الجزائر.[4]

وخلال الدورة الرابعة عشرة لهيئة الأمم المتحدة سنة 1959، بدأت مناقشة القضية في اللجنة الأولى وتقدمت 22 دولة آسيوية بمشروع قرار في 3 ديسمبر 1959، ويعترف القرار

---

(1) **محمد لبجاوي**، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، ط2، الجزائر، دار الرائد للكتاب، 2005، ص. 134.

(2) **عبد القادر خليفي**، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830-1962، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص. 109-110.

(3) **سعد دحلب**، المصدر السابق، ص. 85-86.

(4) **عبد الله مقلاتي**، المرجع السابق، ص 76.

بحق تقرير المصير والاستقلال للشعب الجزائري، ويدعو الجانبين إلى الدخول في مفاوضات في أقرب وقت لوقف إطلاق النار، وتقرير المصير وأشار إلى رغبة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في التفاوض، وعرض المشروع للتصويت، لكنه لم يحرز أغلبية الثلثين المطلوبة في اللجنة.[1]

ونلاحظ مما تم ذكره أن قادة الثورة استطاعوا من خلال لجنة التنسيق والتنفيذ تحقيق دعم للثورة وجعل لها صدى، وبمجيء الحكومة المؤقتة أصبحت هي المسؤول الرسمي عن الشعب الجزائري ولها الحق في إجراء مفاوضات مع السلطات الفرنسية، ورغم ما حققته الحكومة الأولى من انتصارات دبلوماسية، إلا أنها كان لها أثرا آخر على الثورة، ففيما تمثل هذا الأثر، وماهي انعكاساته على الثورة؟

لقد دخلت الحكومة المؤقتة في صراع مع هيئة الأركان، وتأزمت الأمور أكثر أثناء ما يعرف بحادثة الطيار الفرنسي الذي أسقطت طائرته، ووقع في قبضة جيش الحدود، إلا أن الحكومة المؤقتة برئاسة فرحات عباس قامت بتسليمه إلى السلطات الفرنسية الأمر الذي أدى بهيئة الأركان إلى تقديم استقالتها.[2]

وقبل ذلك كان فرحات عباس قد قرر أن ينتقل جيش الحدود إلى الداخل قبل يوم 31 مارس 1961، بوضع بومدين أمام الأمر الواقع، فإما أن ينفذ القرار وإما أن يتراجع ويخسر كل شيء فرفض بومدين الانصياع لأوامر رئيس الحكومة المؤقتة وفضل البقاء في تونس، ولم يدخل للداخل سواء العقيد لطفي الرائد مبارك، الرائد زبيري بن شريف...، أما العقيد علي كافي وحاج لخضر فقد فشلا في تخطي خط موريس بعد محاولات عديدة.[3]

رغم تكوين حكومة جديدة برئاسة بن يوسف بن خدة ظل الخلاف قائما مع هيئة الأركان العامة، فمن أجل قبول سلطة هذه الحكومة توجه بن خدة إلى غاردماو ولاقتراح مشروع إعادة تنظيم الجيش الممثل في إنشاء هيئة في الغرب، والأخرى في الشرق، فأجيب عن اقتراحه بأنه

---

(1) **عطا الله فشار**، دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص. 121.

(2) **إبراهيم لونيسي**، الصراع السياسي، المرجع السابق، ص 96، 97.

(3) **حميد عبد القادر**، المرجع السابق، ص 235، 236.

ليست لهم صلاحيات لمناقشة ذلك، وأن هيئة الأركان المعينة من طرف المجلس الوطني هي المخولة قانونا لذلك، لذا قامت الحكومة في 27 ديسمبر 1961 بإصدار أمر يقضي بأن توقف الولايات كل الاتصالات مع قيادة الأركان، كما اتهم رئيس الحكومة قيادة الأركان أنها مسؤولة عن الانسداد وأنها رافضة للسلم.[1]

رغم ذلك إلا أن الحكومة المؤقتة تمكنت من تخطي المشاكل الداخلية وكذلك التصدي لمراوغات ديغول، حيث استطاعت مواصلة المفاوضات إلى غاية حصول الجزائر على استقلالها والاحتفاظ بالصحراء الجزائرية.

بعد فشل اتصالات مولان والتي كانت من 25-29 جوان 1960، ولقد عاملت الحكومة الفرنسية المفوضين على أساس متمردين، كانت المفاوضات صعبة، لكن بعد مظاهرات 11 ديسمبر 1960 التي أقامها الشعب الجزائري كانت منعرجا حاسما في مسيرة الثورة، وحدثا حاسما في تاريخ الثورة الجزائرية، فلقد أظهرت هذه الانتفاضة روح الكفاح والقدرات النضالية التي ظلت مرتفعة رغم الإرهاب البوليسي والعسكري، فأقنعت ديغول بأن كل محاولة ترمي إلى فرض حل عسكري ستبقى بدون جدوى، وبعد مرور شهرين جرى لقاء لوسارن في 20 فيفري 1961.[2]

وتواصلت اللقاءات مرورا بلقاء بال الأول الذي كان في 28 و 29 أكتوبر 1961، والذي جرى في مدينة بال سويسرا، وأيضا لقاء بال الثاني في 9 نوفمبر 1961، ثم لقاء دحلب جوكس في 9 ديسمبر 1961، ولقد بقيت مسألة الصحراء معلقة حيث اقترح جوكس استفتاء منفصل فيما يخص قبائل الطوارق الرحل وقبائل الرقيبات في منطقة تيندوف، وكان آخر لقاء في إيفيان حيث افتتحت المفاوضات بصفة رسمية يوم 7 مارس 1962، وبعد مناقشات حادة استلزمت 12 يوما تم خلاله التطرق إلى تحضير عملية الاستفتاء وتشكيل هيئة تنفيذية مؤقتة برئاسة جزائري حيث تتولى الشؤون العامة في الجزائر، فيما بين توقيف إطلاق النار

---

[1] **ميلودي سهام**، المرجع السابق، ص. 67-68.

[2] **بن يوسف بن خدة**، نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات إيفيان، تر، لحسن زغدار، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص. 19، 20.

والاستقلال، وقع الطرفان اتفاقية إيفيان يوم 18 مارس 1962، وبتفويض من المجلس و.ث.ج، دخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ يوم 19 مارس 1962.[1]

[1] **مراد بن حوا الله**، القيمة القانونية لاتفاقية إيفيان في مواجهة قانون جزائري لتجريم الاستعمار، الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1954-1962 دراسة قانونية وسياسية، الجزائر، جامعة قالمة، 2012، ص. 265-266.

الفصل الثالث:

"بعض أعلام التنظيم السياسي والعسكري للثورة"

المبحث الأول: عبان رمضان.

المبحث الثاني: الطاهر الزبيري.

إن قادة الثورة بذلوا جهدهم في التنظيم لها ومواصلة الكفاح ضد العدو الفرنسي حيث عملوا على تطويرها وتنظيمها على المستوى السياسي والعسكري ونظرا لما قدموه كان لابد للتاريخ من أن يذكر بطولاتهم ودورهم الفعال في تحرير الجزائر، ومن بين هؤلاء نذكر: عبان رمضان الذي يمثل الجانب السياسي، واعتبر مهندس مؤتمر الصومام، والطاهر الزبيري الذي كان آخر قادة الأوراس، ولعب دورا هاما أثناء الثورة وبعد الاستقلال، وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى مولدهما ونشأتهما، والدور الذي كان لهما في الثورة.

المبحث الأول: عبان رمضان

مولده وتكوينه:

ولد عبان رمضان يوم 10 جوان 1920 بقرية عزوزة (الأربعاء ناث إيراثن) في منزل بني سنة 1918 على أنقاض ما تبقى من منزل عتيق هدمه زلزال ذلك العام الذي هز المنطقة، ويلاحظ من خلال الكيفية التي بني بها المنزل أن العائلة كانت ميسورة الحال[1]، ولقد حصل عبان رمضان على مسار دراسي كامل من حوالي سنة 1928 إلى غاية 1942، ولكن هذا لا يعني أنه لم يواجه صعوبات فعلى المستوى المدرسي كان الوضع العام للجزائر أكثر سوءا، ففي سنة 1930، كانت نسبة تمدرس الأطفال المسلمين سوى خمسة بالمائة في الطور الابتدائي، وهي نسبة انتقلت من 8,8 بالمائة إلى 14,6 بالمائة عام 1944 و1954.[2]

ولقد درس عبان في معهد البليدة، وتحصل سنة 1941 على شهادة البكالوريا، وخلال مسيرته الدراسية عرف عبان بذكائه، واجتهاده، وحضي بإطراء معلميه، وزملائه ابن خدة وسعد دحلب، ولم يتمكن من مواصلة دراسته العليا، واضطر للبحث عن مهنة.[3]

---

[1] **حميد عبد القادر**، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة، الجزائر، منشورات الشهاب، 2003، ص. 43.

[2] **خالفة معمري**، المرجع السابق، ص. 35-36.

[3] **عبد الله مقلاتي**، قامات منسية محاولة التعريف بإطارات الثورة المنسية، الجزائر، شمس الزبيان للنشر والتوزيع، 2013، ص. 202.

فعين ككاتب عام لبلدية شاتودان دي رومال (شلغوم العيد) المختلطة، وقبل ذلك كان قد عين كمترجم لدى الطبيب العسكري تاهون، إذ أن عبان يحسن اللغتين الفرنسية والإنجليزية، وهذا عندما كان في التجنيد الإجباري، مع العلم أنه توجه إلى ثكنة فورناسيونال رغما عنه، وعندما انتهت الحرب غادر الجيش الفرنسي.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن مدينة البليدة في الفترة التي كان يدرس فيها عبان رمضان، كانت فيها العديد من الفروع تحاكي بعضها، من حزب الشعب الجزائري إلى اتحادية المنتخبين (نزعة إصلاحية) مرورا بالعلماء المسلمين الجزائريين، والحزب الشيوعي الجزائري، وكانت كل هذه التيارات في نفس المؤسسة التعليمية، ولقد كان لحزب الشعب الجزائري فرعا هناك حيث بدأ ينشط في أوساط التلاميذ، وكان الدكتور لمين دباغين* أول منشطيه ثم جاء بعده لعساكر، وبمجرد أن وعى عبان حقيقة الأمور حتى انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري باعتباره أكثر الأحزاب راديكالية الذي أعلن صراحة منذ تأسيسه على أن نضاله من أجل الاستقلال التام للجزائر.[2]

وما عرف على عبان رمضان أنه كان ذكيا بشكل ملحوظ، وكان رجلا بسيطا على يقينا تاما، والشيء الوحيد الذي كان يثير اهتمامه هو الوحدة الوطنية، ولقد كان مصمما على الحصول عليها بكل الوسائل.[3]

وترسخ هذا منذ حوادث 8 ماي 1945، التي أثرت عميقا على شخصيته، ودفعته لأن يكون أكثر ثورية، فقرر في عام 1947 الاستقالة من منصبه، ودخول العمل الوطني من أبوابه

---

(1) **حميد عبد القادر**، عبان رمضان، المرجع السابق، ص. 44-45.

* لمين دباغين، مناضل سياسي جزائري ولد بمدينة شرشال سنة 1917 تلقى تعليمه بمسقط رأسه، إلتحق بجامعة الجزائر فرع الطب، كان على رأس اللجنة المديرة لحزب الشعب الجزائري، خلال المرحلة السرية، أنتخب في الجمعية الجزائرية عن الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، واستقال من الحزب سنة 1951، عينه مؤتمر الصومام عضوا في المجلس الوطني للثورة، ثم وزيرا للخارجية في الحكومة المؤقتة الأولى واستقال منها عام 1959 اشتغل بالطب بمدينة العلمة حتى توفي بالجزائر العاصمة يوم 33 جانفي 2003. أنظر لزهر بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، ط1، الجزائر، دار أسيل، 2009، ص. 240.

(2) **خالفة معمري**، المرجع السابق، ص. 68.

(3) **Lahcene SERIAK**, ABANE RAMDANE, Corpus et bibliographie, 2004, p. 78.

الواسعة، ولقد عين مسؤولا في المنظمة الخاصة على منطقة الصومام، وعرف بنشاطه الحيوي، وحسن تنظيمه، وتدبيره[1] ولكنه أعتقل عام 1951 بعد اكتشاف المنظمة الخاصة، وأطلق سراحه في جانفي 1955، وانضم على الفور إلى جبهة ت و، ولعب دورا قياديا فيها.[2]

وفيما يخص وجود عبان رمضان في المنظمة الخاصة هناك اختلافات حول ذلك ولكن حسين آيت أحمد في مذكراته يؤكد أن عبان عمل في المنظمة، وألقي عليه القبض سنة 1950 بسبب هذه العضوية، حيث قال: "اعتقل عبان رمضان وحكم عليه بالسجن، مع أنه كان إطار سياسيا، ولكن الإدانة استهدفته كمسؤول عن المنظمة الخاصة بالصومام، حيث انتدبه بوضياف وديدوش".[3]

إذن فإن عبان رمضان كان عضو دائم في حزب الشعب، حركة انتصار الحريات الديمقراطية ودخل السرية من سنة 1947 إلى غاية 1950، وعند توجهه إلى مدينة سطيف عين في منصب رئيس الدائرة خلفا لصالح مبروكين الذي ألقي عليه القبض في أفريل 1948، وبعد اكتشاف المنظمة الخاصة ألقي عليه القبض في عين تيموشنت.[4]

انضمامه للثورة:

بعدما تم إطلاق سراح عبان رمضان في منتصف جانفي 1955 من الزنزانات الاستعمارية التي أمضى فيها خمس سنوات للمساس بالأمن الداخلي والخارجي لفرنسا، وعند عودته إلى مسقط رأسه في مدينة عزوزة، اتصل به كريم بلقاسم عن طريق نائبه عمر أوعمران[5]، ولقد ذكر ياسف سعدي في كتابه أن عبان رمضان بعد إطلاق سراحه التحق به

---

(1) **عبدالله مقلاتي**، قامات منسية، المرجع السابق، ص. 202.

(2) JEAN LOUIS GERARD, dictionnaire historique et biographique de la guerre d'Algérie, édition jeancuruchet, 2000, p.17.

(3) **حسين آيت أحمد**، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1952، تر، سعيد جعفر، الجزائر، منشورات البرزخ، 2007، ص. 215.

(4) **حميد عبد القادر**، عبان رمضان، المرجع السابق، ص. 48-49.

(5) **عابد الصالح**، عبان رمضان والطموح القاتل لقيادة الثورة (1955-1957)، دورية كان التاريخية، العدد 27، مارس 2015، ص. 90.

لكي يوصله إلى كريم أوعمران، وبيطاط، ولقد قاموا بنقل مقر القيادة إلى شقة كائنة في الأسكالا على ربوع مدينة الجزائر.[1]

ولقد اقترح عبان أن يكلف بالدعاية في منطقة الجزائر، وأسند له مهمة كاتب، وبعد إلقاء القبض على رابح بيطاط في مارس 1955 عين عبان مسؤولا عن العاصمة التي رفعت إلى منطقة حرة، ولقد أعطى عبان دفعا قويا للإدارة التي كانت تضم كل من كريم بلقاسم، وعمر أوعمران، وعبان رمضان، وأصبحت هي الإدارة الوطنية الحقيقية لجبهة ت و، ومركز التنسيق بين القيادات في الداخل والخارج.[2]

كما قام هذا الأخير بصياغة العديد من البيانات الموجهة للرأي العام المحلي والدولي، ومن أهمها بيان جوان 1955 الذي أكد فيه على دور جبهة ت و، وحث المناضلين على العمل على توفير المعلومات للأفواج المسلحة لكي ينجح عملهم، بالإضافة إلى أن هذا البيان قد ضمن توجيهات أخرى لمناضلي جبهة التحرير، كما أكد على الطابع الوطني لجبهة ت و، وهي ليست صورة منسوخة لحركة الانتصار بل هي جبهة وطنية تجمع كافة الطاقات والشرائح، ورد البيان بحزم على سياسة سوستيل الإصلاحية، وفضح مفاوضاته مع العناصر المعتدلة ليخلص للتأكيد أن جبهة ت و، وحدها تملك الحق في التكلم باسم الثوار.[3]

عمل عبان على وضع استراتيجية تجسد وعيا، وتصورا لم يكونا محل إجماع، بعد أن استمع للكثير من الأشخاص والاتصال بآخرين، باتت قناعته راسخة بأن فرنسا مازالت قوية، كما أنها لن تتخلى على الجزائر، كما أدرك أيضا أن الجزائر ضعيفة وأن الثورة انطلقت في ظروف غير ملائمة، وأنها تفتقر باستثناء الرجال الشجعان والعازمين على الانتصار أو الموت، إلى الإطارات والمال والأسلحة.[4]

---

[1] **ياسف سعدي**، ذكريات معركة الجزائر، تر، إبراهيم ضحى، دون بلد النشر، الدار القومية للطباعة والنشر، دون ت.ن، ص. 13.

[2] **عابد الصالح**، المرجع السابق، ص. 90.

[3] **عبد الله مقلاتي**، قامات منسية، المرجع السابق، ص. 204.

[4] **خالفة معمري**، المرجع السابق، ص. 215.

لذا رأى أن الجبهة يجب أن تشمل كل الفئات الشعبية بما في ذلك الفئات البورجوازية فكان يسعى للاتصال بهم، وإقناعهم بضرورة الالتحاق بالجبهة، وهو لا يعتقد أن الفكر الثوري منحصر لدى الفئات الريفية مثلما كان يفكر بن طوبال وأوعمران مثلا، وعددا من القادة العسكريين، وكان يرى عبان أن الثورة يجب أن تؤدي إلى تحقيق "الديمقراطية الاقتصادية" والمجتمع الجزائري يجب أن يتغير، دون التنكر لقيمه التقليدية ذات البعد العربي الإسلامي.[1]

ولقد تمكن عبان رمضان في جويلية 1955 من إنشاء الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (U.G.E.M.A) ثم أسفرت الاتصالات التي تمت مع مجموعة من العمال وعلى رأسهم عيسات إيدير*، ورشيد بورويبة، وهم عمال السكك الحديدية، والأستاذان علي يحي عبد النور، والطاهر أوصديق، والمدرس مولود قايد على إنشاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين في فيفري 1956، ليملأ الفراغ الذي تركه الاتحاد العام للعمال التابع للحزب الشيوعي الفرنسي، كما قام بتعيين صالح الوانشي على رأس فدرالية جبهة التحرير في فرنسا تحت غطاء مكلف بالإعلام والاتصال اليسار الفرنسي.[2]

وفي مدينة الجزائر أشرف عيان على إرساء نظام جبهة ت.و، السياسي والعسكري وبدأ باستقطاب العناصر الفدائية المصالية، ثم كلف ياسف سعدي بإنشاء خلايا الفداء والتي كان لها دور حاسم في إعطاء الهيبة لجبهة التحرير، وإرساء تعليماتها والرد على الأعمال الإجرامية لغلاة المستوطنين، وكانت معركتها الحقيقية تلك التي خاضتها عقب إضراب الثمانية أيام في بداية عام 1957.[3]

---

(1) **حميد عبد القادر**، عبان رمضان، المرجع السابق، ص.77، 79.

* عيسات إيدير، هو من النقابيين الذين أسّسوا الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وكان أمينا عاما لهذا الاتحاد، ولقد كان من قبل مناضلا في حزب الشعب، مكلفا بمتابعة النشاط النقابي وفي بداية 1959 أختطف في ظروف غامضة من طرف الشرطة السرية الفرنسية، وأخفي خبره حتى أعلن عن محاولة انتحاره وهو كذب، وأدخل إلى المستشفى وبه أستشهد وقد أثار استشهاده موجة من الاستنكار من طرف منظمات العمال في العالم. أنظر، زهير إحدادن، المرجع السابق، ص. 61.

(2) **عابد الصالح**، المرجع السابق، ص. 90-91.

(3) **عبد الله مقلاتي**، قامات منسية، المرجع السابق، ص. 205.

ويعتبر عبان رمضان هو مهندس مؤتمر الصومام، حيث قام بالتحضير له وفق العوامل التي كانت تمر بها الثورة في تلك الفترة، حيث عمل مع بن مهيدي على ضم مختلف مناطق القتال إليه، وعقد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 في إيفري، في بعض منحدرات الصومام، ولقد اتخذ المؤتمر قرارين، وهما: أولوية السياسي على العسكري، وأولوية الداخل على الخارج، ومن خلال هذا القرار شعر الوفد الخارجي بأنه تم تهميشه، ولعل هذا ما يفسر رفض قادة الخارج لقرارات الصومام.[1]

وذهب بن بلة إلى اعتبار أن مؤتمر الصومام نتجت عنه نتائج سياسية خطيرة، كما اعتبره أنه حمل للثورة جهازا بيروقراطيا وورقيا انفصل شيئا فشيئا عن واقع النضال، ويرى أن غلطته تكمن في أنه قام بإدخال شخصيات سياسية في تنظيمات القيادة التي كانت على طول الزمن تعارض بضراوة الانتقال إلى النضال المسلح، بل ذهب إلى حد وصفها بـ "البلدية الفكرية" حيث قال في مذكراته كما أملاها على روبير ميرل: "إن البلبلة الفكرية، والتناقض، وانعدام المبادئ الصارمة والاستراتيجية الثورية المدروسة كلها تربعت على رأس جبهة التحرير الوطني، وأسرنا بعد بضعة شهور من المؤتمر ترك المجال حرا لسياسيين مصابين بمرضى الطفولة اليساري، أو محافظين لم يكن لهم في الواقع أي استعداد لقيادة الثورة."[2]

إن المتمعن في ردود الفعل حول قرارات الصومام يجد أن عبان كان هو المتهم الأول بمحاولة سيطرته على الثورة، وإعطاء أولويات لأمور تخدم ما يتماشى معه، فما كان تأثير هذه الردود؟ وكيف تجاوب معها عبان رمضان؟

ولقد كان هناك من أبدى تحفظاً أيضاً من مبدأ أولوية السياسي على العسكري خلال مؤتمر الصومام، وذلك خوفا من أن يحدث شرخا داخل قيادة الثورة بسبب تداخل العمل السياسي والعسكري، وصعوبة الفصل بينهما[3] ولم يقتصر رفض قرارات هذا المؤتمر على

---

(1) **عمر بوداود**، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، الجزائر، دار القصبة، 2007، ص. 215-216.

(2) **أحمد بن بلة**، مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل، تر، العفيف الأخضر، بيروت، منشورات دار الأداب، ص. 113، 116.

(3) **عابد الصالح**، المرجع السابق، ص.92.

الوفد الخارجي فقط، بل نجد أن علي كافي اتهم عبان بأنه كان يريد أن يبسط سلطته على الثورة، ونزع السلطة من القيادات العسكرية ووضعها في أيدي القيادات السياسية باعتباره وضع نفسه سياسيا محسوب على السياسيين.[1]

ولكن نجد أن عبان لم يكن يريد تهميش الوفد الخارجي كما اتهم، فلقد قام بتوجيه رسالة بتاريخ 3 أفريل 1956 إلى الوفد الخارجي يخبرهم فيها بأنه تقرر عقد اجتماع يضم قادة المناطق بالإضافة إلى ممثلين عن الوفد الخارجي، وألح عليهم أنه من الضروري أن يحضروا إلى هذا اللقاء، وإلا فسوف تتخذ القرارات رغم غيابهم.[2]

وحسب خالفة معمري فإن عبان خلال هذه الرسالة التي تم إرسالها كان قد أرشدهم إلى الطريق الذي يمكن أن يأتيا منه العضوان اللذان سيمثلان الوفد الخارجي، حيث اقترح المجيء عن طريق ليبيا ثم الأوراس، أو سيتم إنزالهما بواسطة الطائرة في ناحية الميليا مثلا، أو أن يأتيا إلى مدينة الريف، ومنها يدخلان بسهولة إلى وهران ثم يتوجهان نحو العاصمة على القطار، ومن العاصمة ستضمن سلامتهم حتى الشمال القسنطيني.[3]

في حين نجد أن بن بلة يؤكد على أنه مكث في طرابلس عشرين يوما رفقة محمد خيضر ولكن لم يأتي من يقوم بنقلهم إلى الداخل، إضطروا إلى الغياب عن المؤتمر وبدوره يؤكد ابن عودة حضور الوفد، ولكن تونس لم تستطيع أن توفر لهم الحماية فاضطروا إلى العودة، وهناك ما يؤكد على أنهم لم يكونوا على اطلاع على تاريخ عقد المؤتمر، وهي تلك الرسالة التي أرسلها خيضر إلى عبان يوم 16 أوت 1956، يخبره فيه بتحديد تاريخ المؤتمر.[4]

إذن فإننا نلاحظ أن بلة هو من عارض قرارات الصومام بشدة، حتى اعتبر أن مؤتمر الصومام يتعارض مع القيم الإسلامية، حيث قال: "...هذا المؤتمر الذي يتغنوا به اجتمع فيه

---

(1) **علي كافي**، المصدر السابق، ص. 121-122.

(2) **محمد قدور**، من أوجه الصراع على قيادة الثورة ابن بلة، عبان نموذجا، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 17، سبتمبر 2014، ص. 278

(3) **خالفة معمري**، عبان رمضان المحاكمة المزيفة، الجزائر، 2013، ص. 19-20.

(4) **محمد قدور**، المرجع السابق، ص. 279.

ستة فقط، وبعد عام واحد فقط من مؤتمر الصومام اجتمع في القاهرة أعضاء اللجنة الثورية الوطنية للثورة الجزائرية في عام 1957 وكانوا يزيدون عن سبعين شخصاً، وتنكروا في هذا الاجتماع لمؤتمر الصومام، وما جاء فيه، كما تنكّروا لأن يشكل الصومام مرجعية للثورة الجزائرية...".[1]

إن ما نتج عن إضراب الثمانية أيام الذي قامت به لجنة التنسيق والتنفيذ، وعرف بمعركة الجزائر، كان له تأثير على الثورة، حيث قامت السلطات الفرنسية باعتقال ابن مهدي رفيق درب عبان رمضان الأمر الذي أدى به إلى مغادرة العاصمة هو ورفاقه حيث وصل عبان رفقة دحلب إلى تونس عبر المغرب وإسبانيا، وفي تونس والقاهرة برزت خلافات عميقة بين عبان وكريم بلقاسم، انتهت بتجنيد هذا الأخير للقادة العسكريين من أجل تهميش دور عبان، وهو ما تحقق فعليا في دورة المجلس الوطني بالقاهرة في أوت 1957.[2]

حيث كان هناك نقاش حاد بين كريم وبوصوف من جهة، وعبان رمضان من جهة أخرى، فلقد رفض عبان التراجع عن القرارات التي اتخذت في مؤتمر الصومام باعتبارها أساسية في نظره، في حين أصر كريم وبوصوف على إزالتها والتراجع عنها ولم يجد عبان مساندة من الأعضاء الآخرين باستثناء سليمان دهيلس، وبذلك توصل المجلس إلى إزالة القرارات واتخذ من جهة أخرى قرارات تقضي برفع عدد أعضاء المجلس الوطني للثورة إلى 54 عضو، وكذلك لجنة التنسيق والتنفيذ إلى 9 أعضاء وهم: كريم بلقاسم، عبان رمضان، بن طوبال، أوعمران، محمود الشريف، فرحات عباس، عبد الحميد مهري، لمين دباغين.[3]

وكلّف عبان رمضان بمهام محدودة إذ عين كمسؤول عن تنظيم الحزب والصحافة والإعلام فيما عادت المناصب الحساسة لبلقاسم كريم الذي استحوذ على منصب الدفاع وقاعدة تونس، أما بن طوبال فقد كلف بالشؤون الداخلية والعلاقة مع فدرالية فرنسا، أما بوصوف فأصبح المسؤول الأول عن جهاز الاستعلامات والاتصالات (المخابرات)، ولقد كان لهذا

---

(1) **أحمد منصور**، الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، ط2، الجزائر، دار الأصالة، 2009، ص. 327.

(2) **عبد الله مقلاتي**، قامات منسية، المرجع السابق، ص. 207.

(3) **زهير إحدادن**، المرجع السابق، ص. 47.

التعيين أثر على عبان رمضان حيث خابت آماله في ثورة ديمقراطية، وأصبح معزولا ولكنه لم يتقبل المصير الذي سطره له العقداء، وخلال جولته في بلاد الشام رفقة محمود الشريف وعبد الحميد مهدي، انتقد تشكيلة لجنة التنسيق والتنفيذ أمام الرسميين السوريين في دمشق، فلم يرضى محمود الشريف بذلك وأخبر العقداء بما جرى، فقام الباءات الثلاث باستدعاء عبان وأخبروه الكف عن زرع الشقاقات.[1]

ولقد ذكر سعد دحلب أن عبان وحده هو الذي كان يحاول التمرد، وأنه لم يمدوه بأي دعم، كما أنه بعد مدة طويلة قام بصب كل غضبه على يوسف بن خدة، وسعد دحلب بكل الكلمات التي كان يعرفها، ويقول دحلب أنه قام بإجابة عبان فقال له: "...مهما كانت الأوضاع كان من الحتمي، ومهما كلف ذلك أن نخفي اختلافاتنا على العامّة...، إن الكفاح في الجزائر وليس في القاهرة وأن الأهم ليس أن نكون في القيادة فانفجر غضبه لذلك..." ويؤكد دحلب على أن عبان لم يكن يعرف الاعتدال.[2]

ولم يكتف عند هذا فقط بل قام بمحاولة تغيير الأمور بالاتصال المباشر مع بعض المسؤولين العسكريين محرضا على خصومه من الثوار خاصة، كما استطاع أن يكسب أحد ضباط الولاية الأولى وهو الحاج علي حمدي، وظل يواصل مساعيه في هذا الاتجاه، الأمر الذي جعل العسكريون رغم انتصارهم السياسي في مؤتمر القاهرة عدم سماح عبان في محاولته السيطرة على جبهة التحرير الوطني فقرروا تصفيته.[3]

إن قضية اغتيال عبان رمضان أثارت جدلا فهناك من يرى أنه تمت محاكمته وهناك من يرى بأنه تم إعدامه دون ذلك، مسندين له العديد من الاتهامات، فما مدى صحة هذه الاتهامات، وهل تمت محاكمة عبان أم أنه نفذ حكم الإعدام دون محاكمته؟

لقد أسندت لعبان رمضان العديد من التهم من بينهما أنه كان ديكتاتور، وأنه قام باتصالات سرّية مع فرنسا، كما اتهم بمحاولة تمثيل مؤتمر الصومام، وإدماج وترقية العناصر

---

(1) **حميد عبد القادر**، عبان رمضان، المرجع السابق، ص. 142-143.

(2) **سعد دحلب**، المصدر السابق، ص. 68.

(3) **عابد الصالح**، المرجع السابق، ص. 94.

المعتدلة في الثورة، حيث رأوا أن ما قام به عبان عند إدخال تلك العناصر هي جناية، بالإضافة إلى أنه كان يقيم اتصالات سرية مع العدو، ولم يكن يطلع بها أصحابه إلى أن اكتشفوها بطرقهم الخاصة.[1]

وفي 27 ديسمبر 1957 نشرت جريدة المجاهد خبر استشهاده على الحدود المغربية الجزائرية وبذلك انطفأت شمعته التي أنارت الثورة من خلال مؤتمر الصومام،[2] حيث جاء في العدد 24 للجريدة وفي الصفحة الأولى عنوان كبير هو عبان رمضان يستشهد في ميدان الشرف، مسندين وفاته إلى اشتباك عنيف وقع في النصف الأول من شهر أفريل بين فرق جيش التحرير، وبين فرق العدو، الأمر الذي أدى بإصابته بجروح كانت السبب في وفاته*.

في حين نجد أن بعض شهادات المجاهدين تشير إلى أنه خلال اجتماع القاهرة يوم 15 ديسمبر 1957 تقرر سجن عبان لا إعدامه[3]، ولقد اتفق على سجنه عند بوصوف عبد الحفيظ في وجدة، وتم استدراجه يوم 24 ديسمبر إلى المغرب بحجة لقاء الملك محمد الخامس، وعند وصوله إلى هناك صوب نحوه مسدس، وتم نقله إلى المزرعة دون أن يلتفت وراءه، وأغتيل عبان رمضان شنقا يوم 27 ديسمبر 1957.[4]

---

(1) **خالفة معمري**، عبان رمضان المحاكمة المزيفة، المرجع السابق، ص. 28، 40.

(2) **بخوش عبد المجيد**، معارك ثورة التحرير المظفرة، ج2، الجزائر، مؤسسة رحال نسيم رياض، 2013، ص. 261.

* أنظر الملحق رقم 08، ص. 104.

(3) **عبد الله مقلاتي**، قامات منسية، المرجع السابق، ص. 213.

(4) **حميد عبد القادر**، عبان رمضان، المرجع السابق، ص. 145، 147.

المبحث الثاني: الطاهر الزبيري

مولده وتكوينه:

ولد الطاهر الزبيري في يوم 4 أفريل 1929، بدوار أم العضايم التابع لدائرة سدراته، ولاية سوق أهراس الحالية، وهي منطقة حدباء قليلة الأمطار، نشأ في أسرة فاق عدد أفرادها عشرين فرد، كانت تمارس الفلاحة والرعي.

اشتغل والده الشيخ الطيب أيضا بتعليم القرآن للأبناء مقابل بعض المدد من القمح والشعير، ولما بلغ سنته الأولى رحل والده إلى قرية وادي الكبريت ليعمل في سكة الحديد، ولما بلغ سن الثامنة تعلم القرآن الكريم على يد شيخ يدعى بلقاسم داعي في مسجد قرية وادي الكبريت.[1]

وتمكن الطاهر الزبيري عن طريق أخيه بلقاسم من الانخراط في صفوف حزب الشعب حيث كان أخيه مكلف بجمع الاشتراكات، وتوزيع بطاقات الانخراط، وتدوين ذلك في سجل خاص بالمنخرطين وبالرغم من صغر سنه في تلك الفترة إلا أنه حاول أن يفهم ما يجري من أمور سياسية في الجزائر، وازداد وعيه أكثر بالقضية الوطنية واستقلال الجزائر من خلال احتكاكه بحزب أحباب البيان، الذي كان يأتوا مناضليه من قالمة إلى تبسة لكي يقوموا بتوعية الشباب.

كما أنه كان من المشاركين في مظاهرات 8 ماي 1945 بوادي الكبريت. [2]

وفي خريف 1946 بدأ النضال في حزب الشعب بتبسة، وبالونزة التي كان يعمل بمناجمها أصبح مسؤول خلية ثم عضوا في لجنة القسمة بالإضافة إلى نشاطه النقابي[3]، ولقد تأسس حزب الشعب الجزائري في شهر مارس 1937 على يد قادة النجم المنحل وعلى رأسهم

---

[1] **عبد الوهاب شلالي**، دور عمل المناجم الجزائرية في ثورة التحرير الجزائري: (1954-1962) المنطقة الحدودية الشرقية- نموذجا-، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص. 311.

[2] **الطاهر الزبيري**، المصدر السابق، ص. 31-32.

[3] **محمد عباس**، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص. 269.

مصالي الحاج، ونشرت جريدة الأمة بيانا عرفت فيه بالحزب الجديد وشرحت برنامجه وأهدافه السياسية التي يطمح إلى تحقيقها.[1]

انضم إلى حزب حركة الانتصار الحريات الديمقراطية، وخلال أزمة الحرب التي كانت خلال سنة 1953-1954 نجد أن الطاهر الزبيري قد انحاز إلى صف الحيادين بتوجيه من الشهيد باجي مختار باعتباره عضو من المنظمة السّرية.[2]

انضمامه للثورة:

لقد كان للخلافات السياسية بين التيار الاستقلالي الوطني، والتيار الإصلاحي الشيوعي أثر على العمال المناضلين في النقابات الفرنسية بمنطقة المناجم، وسببت الدعاية الشيوعية المناهضة للوطنيين في انتشار الريبة والخوف من المناضلين الاستقلاليين في أوساط العمال البسطاء، أما فيما يخص العمال الثوريين فقد كانوا متيقنين بأن الثورة هي الحل الوحيد، والطريق الوحيد لتخطي الخلافات التي بدأت تعصف بالحزب خلال سنة 1953.[3]

وبادر الطاهر الزبيري في إنشاء خلية تتولى مهمة تجميع الأسلحة، وكلف آخرون بمهمة التدرب على صنع قنابل المولوتوف البدائية، كما أنه كان يقوم بجمع السلاح قطعة قطعة، استعدادًا لميقات الثورة المسلحة، وبعد إلقاء القبض على باجي مختار بعنابة يوم 27 أكتوبر عندما دخل إلى إحدى المكتبات ليشتري خريطة، وكان معه منشور بيان أول نوفمبر ولقد بقي ثلاث أيام فيه إلا أنه تمكن من الخروج بعد ذلك بحجة أنه يحتاج الخرائط في مجال الزراعة، وفي هذه الفترة أصبحت المهمة مزدوجة بالنسبة للخلية التي كانت بالونزة، حيث كانوا يعملون على جمع الأسلحة، والقيام بعمليات ضد الدرك والخونة.[4]

---

(1) **يوسف مناصرية**، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988، ص. 91.

(2) **محمد عباس**، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص. 269.

(3) **عبد الوهاب شلالي**، المرجع السابق، ص. 317-318.

(4) **محمد عباس**، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص. 273-274.

ولقد خاض العديد من الاشتباكات من بينها اشتباك جبل المزوزية في 24 ديسمبر 1954 حيث كانوا قاصدين زاوية الشيخ سماتي الواقعة بجنوب مسكيانة، بهدف توعية الناس وإعلامهم بأن الثورة قامت في الجزائر، وأن الجهاد أعلن ضد المستعمر، وأيضا الاستعلام عن الأشخاص الذين يملكون قطع السلاح، فحدث الاشتباك مع القوات الفرنسية بهذا الجبل ثم قاموا بالتراجع وانسحبوا إلى مواقع أخرى نضر لمشكل قلة السلاح الذي كانوا يواجهونه.[1]

كما أنه خاض العديد من المعارك من أشهرها معركة جبل أحمد في جانفي 1955، والتي أستشهد فيها عدد من أفراد فوجه[2]، ونجم عنه محاصرة القوات الفرنسية لهم وإلقاء القبض على الزبيري الذي كان يعاني من إصابة في يده اليسرى، كما أنه تعرض لضربات من الفرنسيين والعملاء، ولقد تعرض إلى الاستنطاق بمفتشية الشرطة "بعين زرقة" داخل مدينة سوق أهراس.[3]

ونظرًا لتدهور حالته كثيرا، قاموا بأخذه إلى مستشفى المدينة، وأجروا له عملية جراحية، لكي ينزعوا له الرصاصة التي كانت بجسده، ثم رحلوه بعد شهر إلى سجن قالمة، ثم عرض على المحكمة وظل يتردد عليها طيلة ستة أشهر، ثم رحل إلى سجن قسنطينة، وعرض على محكمتها، حيث حكم عليه بالإعدام، وفي انتظار تنفيذ الحكم، تم إيداعه في سجن الكدية، وهناك التقى بالزعيم الثوري مصطفى بن بولعيد، وارتبط معه بعلاقة صداقة حميمة، وشارك معه في عملية الفرار الشهيرة من السجن مساء اليوم العاشر من نوفمبر 1955.[4]

ويذكر الطاهر الزبيري في مذكراته كيف التقى ببن بولعيد حيث قال: "نقلت وبقى محكوم علينا إلى سجن الكدية، الحصين، وهناك التقيت لأول مرة بالبطل مصطفى بن بولعيد وهو أول قائد للمنطقة الأولى، وأحد أبرز مفجري ثورة التحرير الجزائرية، ووجدته في اليوم الخامس من إضرابه عن الطعام احتجاجاً على نوعية المعاملة التي يلقونها في السجن... وبعد أحد عشر

---

(1) **الطاهر الزبيري**، المصدر السابق، ص. 75-76.

(2) **عبد الله مقلاتي**، أعلام وأبطال الثورة الجزائرية، الجزائر، شمس الزبيان، 2013، ص. 210.

(3) **الطاهر الزبيري**، المصدر السابق، ص. 86-87.

(4) **عبد الوهاب شلالي**، المرجع السابق، ص. 336.

يوما من الإضراب رضخت السلطات الفرنسية لمطالب السجناء المضربين وحسنت من نوعية الوجبات المقدمة لهم."[1]

وبعد فراره من سجن الكدية عاد إلى نشاطه بالقاعدة الشرقية، وتولى عدة مسؤوليات في جيش التحرير الوطني[2]، حيث كلفه بوقلاز بالاتصال بجماعة بلهوشات وذلك لتسوية مشكل الحدود بينهم في منطقة سدراتة التي كان يوجد على رأسها صالح السوفي، وكان ذلك في سبتمبر 1956، كما شكل بوقلاز لجنة برئاسته وذكر في مذكراته فقال "شكل بوقلاز لجنة برئاستي، وتضم يوسف الصيد، عبد الرحمان بوراي ومحمد عبادة..." وهذا بهدف إجراء الاتصالات التي كان مكلف بها، وتمكن من رسم الحدود بين المنطقتين كما طلب منهم عدم الدخول إلى مناطق القاعدة الشرقية، والتوقف عن جمع الاشتراكات من السكان القاطنين في هذه المناطق.[3]

وتمّ تعيينه مسؤولا على المنطقة الثالثة من القاعدة الشرقية (جنوب سوق أهراس) بجوار عبد الرحمان بن سالم شمالا، كمسؤول على المنطقة الثانية (شمال سوق أهراس)، ولقد كان تعداد المنطقة الثالثة حوالي 500 جندي، وكانت مهمتها تتمثل بالإضافة إلى العمليات العسكرية في تموين الولاية الثانية والثالثة والرابعة بالأسلحة، وبعد تشكيل لجنة العمليات العسكرية في أفريل 1958، التي عين فيها عمارة بوقلاز قائد القاعدة الشرقية فخلفه محمد عواشرية، رغم هذا إلا أن الطاهر الزبيري واصل مهمته كعضو في مجلس قيادة "القاعدة الشرقية" إلى جانب قائدها الجديد.[4]

وكانت المنطقة الثالثة التي يترأسها الطاهر الزبيري مكونة من قادة ميدانيين هم: الشريف ملاح، موسى لحواسنية، محمد لخضر سرين، السبتي بومعراف، جيلاني دهوة، الشريف

---

(1) **الطاهر الزبيري**، المصدر السابق، ص. 93

(2) **عبد الله مقلاتي**، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، الجزائر، منشورات بلوتو،2009، ص. 307.

(3) **الطاهر الزبيري**، المصدر السابق، ص. 178.

(4) **محمد عباس**، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص. 281-282.

براكتية، الزين نوبلي، حمة لولو، معنصر عثمان[1]. وتقع هذه المنطقة جنوب سوق أهراس من الكاف لعكس بالقرب من سدراته إلى الحدود التونسية، وكان لكل منطقة فيلقها الخاص الذي يتشكل من ثلاث إلى أربع كتائب ويضم نحو 6000 جندي.[2]

وفي سنة1961، وبعد استشهاد الصاغ الأول علي أسواعي تولى قيادة الولاية الأولى في الداخل بعد أن كان يرأسها الصاغ الأول مصطفى مراردة في الداخل بالنيابة، الصاغ الثاني الطاهر الزبيري حيث كان هو قائد الولاية، ومعه كل من عمار ملاح (عضو)، والصاغ الأول محمد الصالح يحياوي (عضو)، والصاغ الأول إسماعيل محفوظ عضو أيضاً.[3]

وفي هذا الصّدد، يقول الطاهر الزبيري: "بعد شهور من مكوثي في مركز الولاية الأولى بجبل كيمل لم يرجع العقيد الحاج لخضر كما كان منتظراً، أما الرائد مصطفى مراردة بقي مجمد المهام، وهذا الأمر لم يكن مقبولا، فأرسلت برقية إلى كل من قيادة الأركان العامة بقيادة العقيد هواري بومدين، واللجنة الوزارية للحرب الممثلة في الباءات الثلاث (كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف) وطالبتهم فيها بضرورة دخول العقيد الحاج لخضر إلى الولاية الأولى حالا، وإلا عليهم تعيين قائد للولاية بالنيابة، ولم يطل رد قيادة الثورة على طلبي فأرسلت قيادة الأركان لي في بداية أكتوبر 1960 رسالة لتخبرني فيها بأن العقيد الحاج لخضر لا يمكنه دخول تراب الولاية الأولى ولذلك تقرر تنصيبي قائد للأوراس وتم إعلام الرائدين علي سويعي ومصطفى مراردة بهذا القرار."[4]

وفي ماي 1962 دعي سي الطاهر لحضور الدورة الأخيرة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية فسافر عن طريق الهيئة التنفيذية المؤقتة التي كان مقرها ببومرداس، ولقد كان جدول أعمال الدورة يتضمن نقطتين في غاية الأهمية وهما مناقشة وإثراء مشروع برنامج طرابلس

---

(1) **محمد عجرود**، أسرار حرب الحدود 1957-1958، الجزائر، منشورات الشهاب، 2014، ص. 76.

(2) **الطاهر الزبيري**، المصدر السابق، ص. 180.

(3) **عمار ملاح**، وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس الناحية الثالثة، بوعريف، الجزائر، دار الهدى، 2003، ص. 118.

(4) **الطاهر الزبيري**، المصدر السابق، ص. 246-247.

والمصادقة عليه، وتعيين قيادة جديدة لتتسلم مقاليد الأمور من حكومة بومرداس وعند وصوله صدم بجو الخلافات بين كبار المسؤولين وحاول أن يأخذ موقفا وسطا بخصوص النقطة الثانية فاقترح تشكيل قيادة تكون على النحو الآتي: السجناء الخمسة يضاف إليهم كل من: كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، بن طوبال غير أن اقتراحه هذا لم يلق تأييداً كبيراً.[1]

وساهم في فتح الطريق إلى العاصمة في أوت 1962، وبعد الاستقلال عين قائد للناحية العسكرية الخامسة، ثم قائداً لهيئة الأركان 1963-1967، شارك في الانقلاب على ابن بلة، كما نفذ انقلابا فاشلا على هواري بومدين عام 1967.[2]

[1] **محمد عباس**، المرجع السابق، ص. 285.

[2] **عبد الله مقلاتي**، قاموس أعلام وشهداء أبطال الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص. 307.

ومن خلال دراستي لهذا الموضوع توصلت إلى النتائج التالية:

1/ تمكن قادة الثورة من تفجير الثورة التحريرية رغم الإمكانات البسيطة التي كانت بحوزتهم.

2/ تحقيق جيش التحرير الوطني في المرحلة الأولى بانتصارات معتبرة ضد القوات الفرنسية.

3/ يعتبر مؤتمر الصومام بداية المرحلة الثانية من الثورة التحريرية.

4/ تطور هيكلة جيش التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام، حيث أصبح للثورة الجزائرية جيش نظامي مكنها من الوقوف في وجه السلطات الاستعمارية.

5/ تنظيم الجيش على الحدود الغربية والشرقية وإمكانية إدخال الأسلحة للقادة في الداخل.

6/ ظهور هيئة الأركان العامة التي أصبحت تمثل الواجهة العسكرية في وجه العدو.

7/ كثرة العمليات العسكرية من طرف جيش التحرير مكّنت الثورة من توسيع نطاقها وإلحاق خسائر في صفوف العدو.

8/ تمكّن قادة الثورة من تخطي خط شال وموريس بفضل التدريبات المتواصلة على ذلك.

9/ بناء مراكز على الحدود التونسية والمغربية وتدريب الجيش هناك على مواجهة استراتيجية فرنسا.

10/ قيام جبهة التحرير الوطني بتعبئة الشعب بمختلف فئاته في صفوف الثورة والاستفادة منه.

11/ إنشاء فدراليات تابعة للجبهة في مختلف دول العالم للحصول على دعم للثورة التحريرية في مختلف المجالات.

12/ تمكن قادة الثورة من استحداث جهاز سياسي لتمثيلهم أما فرنسا عرف باسم الحكومة المؤقتة.

13/ تمكن الحكومة المؤقتة من مواجهة فرنسا وإثبات أنها هي الناطق الرسمي باسم الشعب الجزائري.

14/ تمكن التنظيم السياسي من التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية والتعريف بدبلوماسية الثورة الجزائرية.

15/ حصول الحكومة المؤقتة على الدعم من قبل الدول العربية وغيرها، والاعتراف بأنها الممثل الرسمي للثورة التحريرية.

16/ تمكن عبان رمضان من هندسة مؤتمر الصومام باعتباره مناضل سياسي شارك في المنظمة الخاصة.

17/ تشبث عبان رمضان بآرائه التي تم اقتراحها وعدم التخلي عنها رغم معارضة بعض القادة لذلك.

18/ دور الطاهر الزبيري في تنظيم الولاية الأولى باعتباره آخر قادتها، بعد أن تمكن من تخطي خط شال والدخول إلى الجزائر.

الملاحق

الملحق رقم (01): جدول يحمل أسماء الحاضرين في مؤتمر الصومام

الأعضاء الأصليون	الأعضاء المناوبون
1- مصطفى بن بولعيد	1- مساعد بن بولعيد
2- يوسف زيغود	2- لخضر بن طوبال
3- بلقاسم كريم	3- سعيد محمدي
4- عمرو أو عمران	4- سليمان دهيليس
5- محمد العربي بن مهيدي	5- عبد الحميد بوصوف
6- رابح بيطاط	6- علي ملاح
7- محمد بوضياف	7- سعد دحلب
8- رمضان عبان	8- محمد صالح الواتشي
9- أحمد بن بلة	9- محمد بن يحي
10- محمد خيضر	10- عبد الحميد مهري
11- حسين آيت أحمد	11- الطيب الثعالبي
12- محمد لمين دباغين	12- محمد البجاوي
13- إيدير غيسات	13- أحمد فرنسيس
14- فرحات عباس	14- عيسى بن عطاء الله
15- محمد يزيد	15- الاتّحاد العام للعمال الجزائريين (تعبئة لجنة التنسيق والتنفيذ)
16- بن يوسف بن خدة	16- إبراهيم مزهودي
17- أحمد توفيق المدني	17- عبد المالك تمام

(المصدر: بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص.73.

الملحق رقم (02): مخطط يمثل الهيكلة العسكرية للمنطقة وفقاً لأرضية مؤتمر الصومام

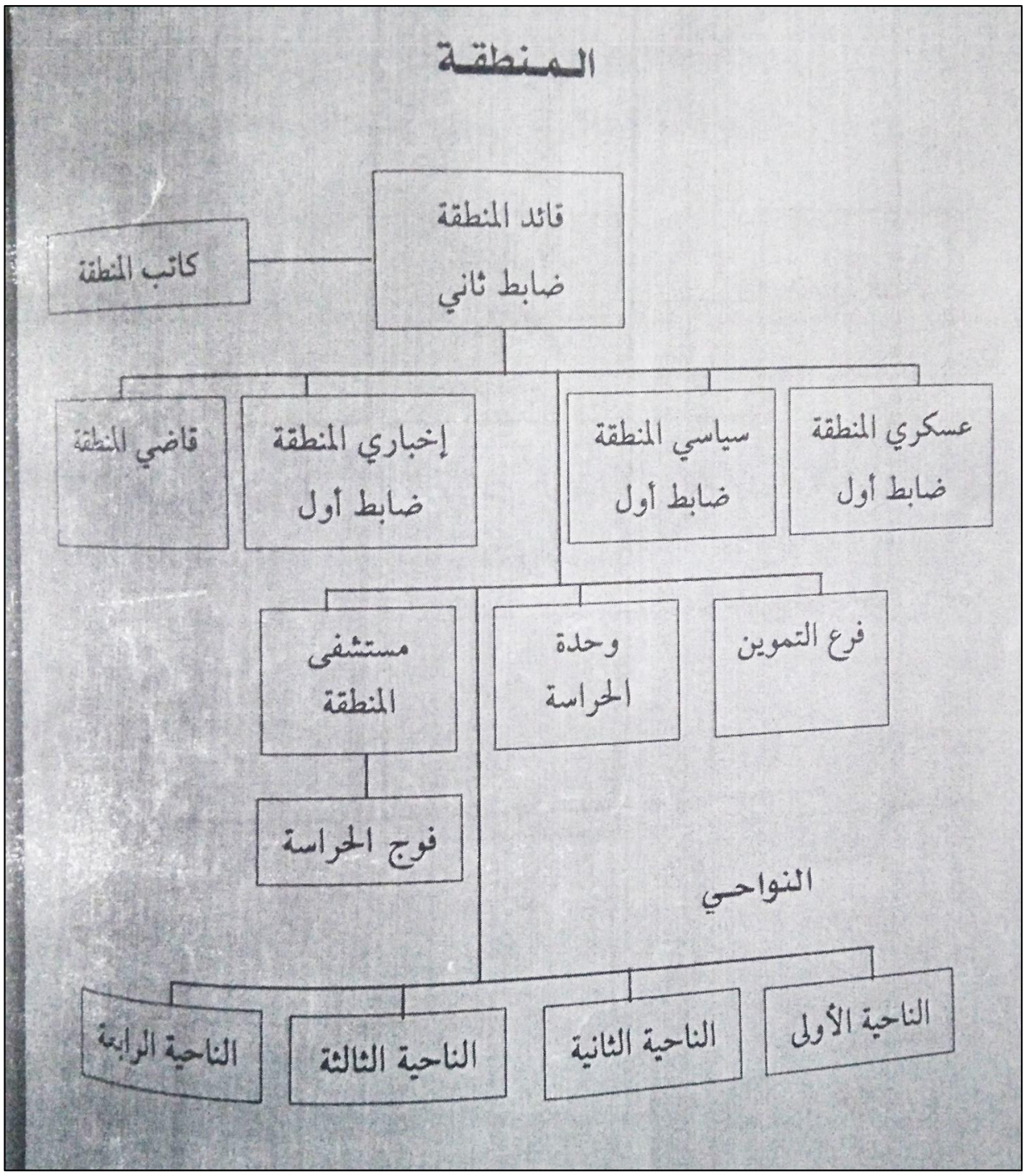

(المصدر: عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص.168.

الملحق رقم (03): مخطط يمثل الهيكلة العسكرية للناحية وفقاً لأرضية مؤتمر الصومام

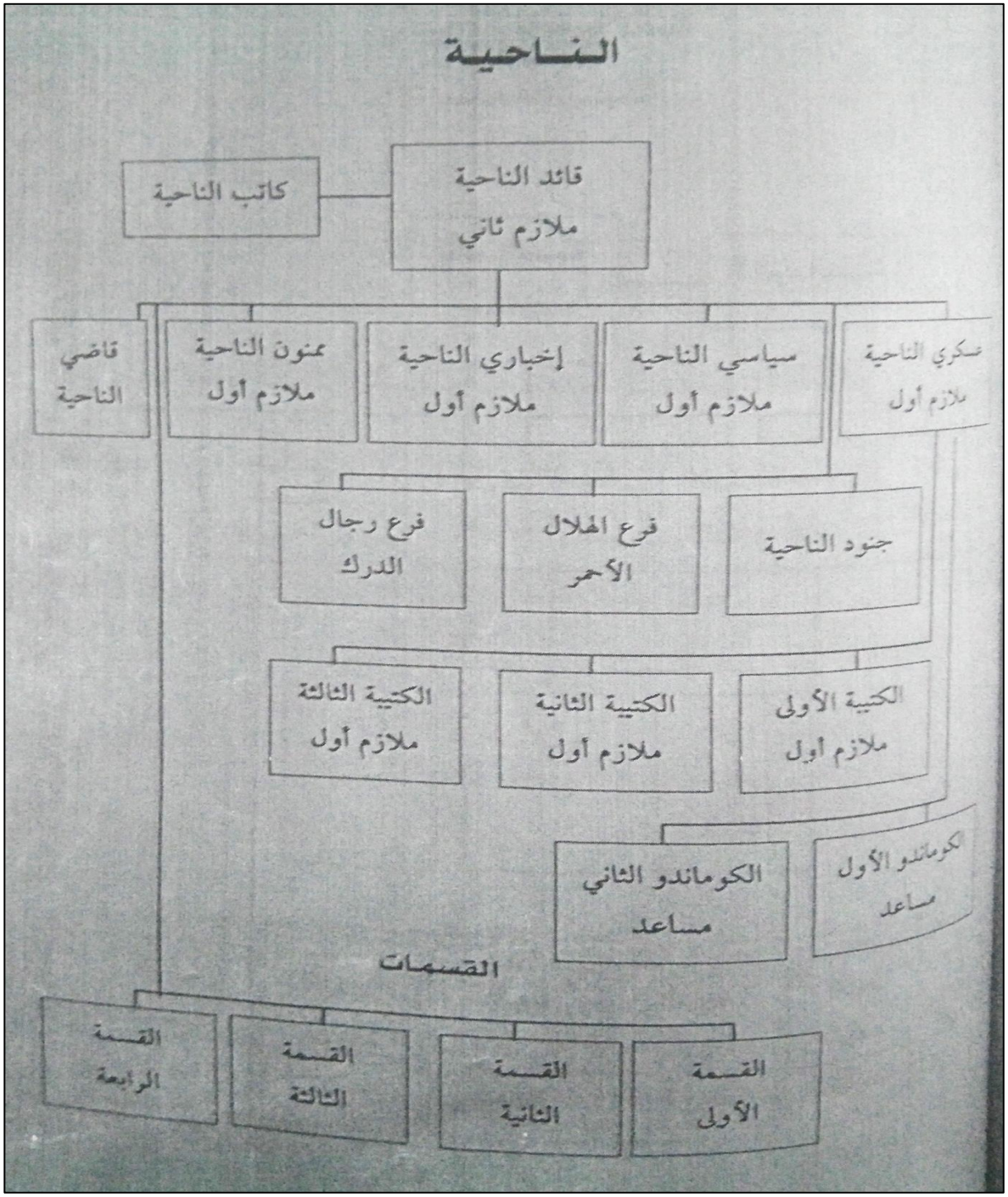

(المصدر: عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص.169.

الملحق رقم (04): مخطط يمثل الهيكلة العسكرية للقسمة وفقاً لأرضية مؤتمر الصومام

(المصدر: عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص.170.

الملحق رقم (05): خريطة المناطق المحرمة

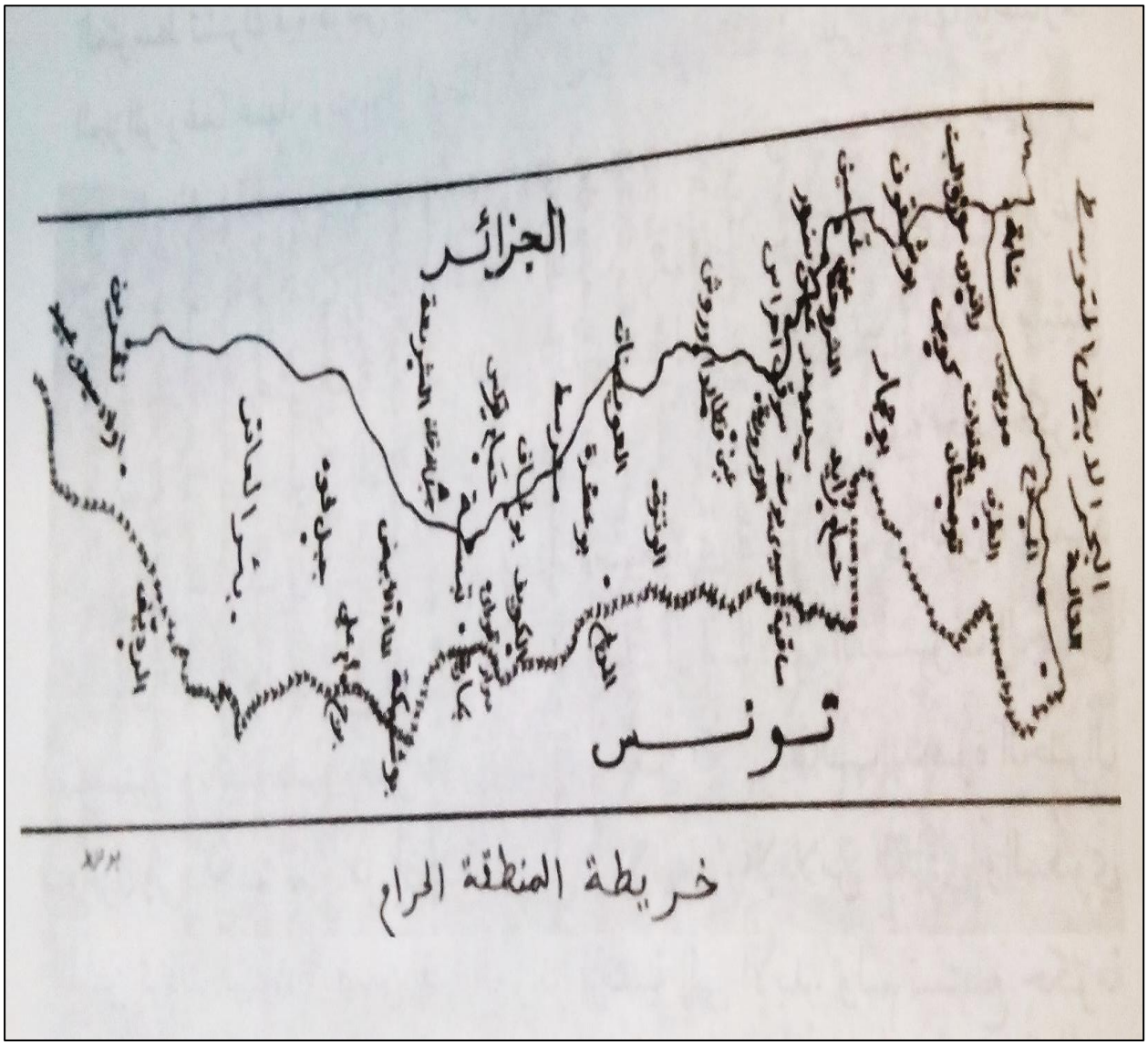

(المصدر: يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص.217.

الملحق رقم (06): بيان إضراب الثمانية أيام عام 1957

أيها الشعب الجزائري !، إن كفاحك البطولي ليرجع عهده إلى سنة 1830م . إن الاستعمار الفرنسي يحاول منذ 127 عاما.

ن يبيدك ويمحق شخصيتك ويقضي على عزتك ولكن دون جدوى .

ن الاستعمار الفرنسي ظل 127 عاما يقتل ويسحق ويعذب خيرة أبنائك البررة.

ن الاستعمار الفرنسي جعل من جزائرنا طيلة 127 عاما موطن البؤس والرعب والخنق والكبت. لقد بقيت طيلة هذه 127 عاما رافعا لواء الكفاح : لواء الجزائر المكافحة المجاهدة لواء جنود عبد القادر لواء ثوار بني سناسن وأولاد سيدي الشيخ والمقراني وأبطال جبال الأوراس (1916_1926) وضحايا سطيف وقالمة وشهداء سيدي علي بوناب ولواء جيش التحرير الوطني منذ أول نوفمبر 1954

أيها الشعب الجزائري ، إن القيادة العليا لجيش وجبهة التحرير الوطني التي هي مرشدك في النضال، والتي تعززها ثقتك المطلقة بها، ترسل إليك هذا النداء لتنفيذ إضراب شامل لمدة ثمانية أيام في كامل التراب الوطني. إن واجبكم هو أن تستعدوا للقيام بهذا الإضراب الثوري العظيم في إجماع كامل ووحدة لا انفصام لها. وإن واجبكم أن تساعدوا بعضكم بعضا في هذا الاستعداد وإنكم لتجعلون جميعا من هذا الإضراب تظاهرة شعبية تشمل طول البلاد وعرضها من تبسة إلى مغنية ومن الساحل البحري إلى الصحراء.

يا أبناء الأمة الجزائرية من عمال وفلاحين وتجار وموظفين وطلبة وتلامذة _رجلا ونساء وأطفالا أنكم ستبعثونها صرخة مدوية في وجه الاستعمار، صرخة تنبعث من أعماق ثورتنا العظيمة عندما تنفذون إضرابكم التاريخي الأكبر. وإن القيادة العليا لجيش وجبهة التحرير الوطني الجزائري توصيكم بجمع حاجاتكم لهذه المدة، أعينوا بعضكم بعضا. شيدوا بناء الأمة الجزائرية الحرة المستقلة بالكفاح والتضامن.

يها الجزائريون أيتها الجزائريات !

إن نجاح هذا الإضراب سيكون معناه أمام العالم إنكم تعتبرون وفد جيش وجبهة التحرير الوطني هو المتكلم الأوحد لشعب الجزائر المناضل. إن تنفيذكم للإضراب الثوري العظيم بما فيه من نصب المكامن في الطرق ومن التخريب والاشتباكات والهجومات على المدن والمراكز العسكرية سوف يكون الخطوة الحاسمة في سبيل النصر العظيم.

يها الشعب الجزائري !

قف صفا واحدا متراصا وراء جيشك الفتي، وجبهتك العتيدة لينجح إضرابك العظيم، عزة للأبطال والمجد للشهداء !

عيا جيش وجبهة التحرير الوطني، تحيا الجزائر حرة مستقلة. (32)

361

(المصدر: محمد بلعباس، المرجع السابق، ص.361.

الملحق رقم (07): أول تصريح للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 26 سبتمبر 1958

لقد أعلن يوم 19 سبتمبر 1958 عن حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية. وإن هذا الإعلان الذي تم باسم شعب يكافح منذ أربع سنوات من أجل استقلاله يعيد الدولة الجزائرية التي حذفتها من الخريطة السياسية لشمال إفريقيا ظروف الاحتلال العسكري الذي تم سنة 1830 .

وهكذا وضع حد لأبشع اغتصاب وقع في القرن الماضي والذي أراد أن يحرم شعبنا من جنسيته وأن يحيده عن مجرى تاريخه وأن يحرمه من وسائل عيشه، أن يجعله كبقايا من الإنسان وهكذا انتهى ليل طويل من الأساطير ومن الزيف كما انتهى زمن الاحتقار والإهانة والعبودية لم يتخل ولو مرة واحدة طيلة 128 سنة من الهيمنة عن شخصيته والذي تعرض لهزائم دامية بدون أن يرضط أبدا ولم يغير أسلوب حياته اليومية، طيلة حياته والذي حافظ على ثقافة ماضيه وعلى تقاليده وعلى لغته وعلى حضارته إن هذا الشعب له الحق في الاحترام وفي الحرية. ولأن هذه الحرية بقيت عبر الأجيال المثل الأعلى الذي تناقلته، فقد وقعت في أول نوفمبر 1954 انتفاضة جديدة وعنيفة هذه المرة، لقد نهض الشعب الجزائري ليؤكد والسلاح بيده حقه المشروع في الاستقلال وفي الحرية وفي الكرامة.

إن شعبنا يكافح منذ أربع سنوات وهو يواجه واحدا من أكبر جيوش العالم وقد سقطت أكثر من 600 ألف ضحية في طريق الحرية الطويلة وإن شعبنا الموجود بين أيدي السلطة العنصرية للإستعماريين يعذب في كل يوم ويقتل، ولكن بالرغم من آلامه وآلاف أمواته فإنه صامد في عقيدته وفي إيمانه بالتحرير القريب. وإن جيشنا للتحرير الوطني بالرغم من إمكانياته المحدودة يواجه ببسالة جيشا فرنسيا مجهزا بعتاد عصري قوي بالمدفعية وبالطائرات وبالبحرية، وإن هذه البطولة وهذه الشجاعة وهذه التضحيات العديدة وبكلمة واحدة فإن العزيمة الجماعية هي تمنح شرعية الحكومة. فأول واجبات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تتمثل في الإشادة بهذا الشعب الجزائري الشهيد، الذي تعرض لأشد المحن في سبيل ميلاد حياة الجمهورية الجزائرية الحرة وهذه الإشادة موجهة أيضا وبنفس الحماس إلى جيش التحرير الوطني المظفر الذي وضع بفضل شجاعته وتضحياته، قضية الثورة الجزائرية نهائيا في طريق النصر. والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تترحم بتأثر في هذه الأوقات التاريخية على أرواح كل الشهداء الجزائريين، والذكرى الخالدة لأولئك الذين نبذوا بكل وحشية والذين قلب اغتيالهم الرهيب بكل خبث إلى "فرار" أو محاولة فرار أو إلى انتحار وكأنه أريد أن تضاف اللعنة

369

الحقوق المشروعة ومن جهة أخرى فإن استقلال الجزائر لن يشكل أبدا عقبة أمام إقامة علاقات جديدة بين الجزائريين وفرنسا وستكون هذه العلاقات مثمرة إذا اعتمدت على احترام سيادة كل من البلدين وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا الاستقلال سيكون وحده الكفيل بأن يفتح آفاقا جديدة أمام التعاون بين البلدين، لقد سجلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ الإعلان عنها بكل ارتياح الإعتراف بها من طرف عدد من الدول الكبرى وهي تشكرها على ذلك بكل حرارة وستعترف بها غدا دول أخرى. ولكل هذه الدول الكبرى نعلن أن حكومتنا شاعرة بمسؤوليتها في المجال الدولي وإنها ستحترم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتتبنى التصريح العالمي حول حقوق الإنسان وستبقى هذه المبادئ أساس سياسة الجمهورية الجزائرية الذي لا مساس به كما ستوجه عمل حكومتنا.

وفي هذا الميدان فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ستقبل بارتياح كبير كل مبادرة دولية تهدف إلى تطبيق الإجراءات الإنسانية لاتفاقية جنيف في حرب الجزائر كما ستقبل كل مبادرة ترمي إلى تدعيم السلام في العالم، وإلى إيقاف التسابق في التسلح وإلى منع التجارب النووية في العالم التي تريد فرنسا أن تمدها إلى الأرض الجزائرية.

وبودنا في نهاية هذا التصريح أن نذكر بأن استمرار حرب الجزائر يشكل تهديدا مستمرا على السلام العالمي وأننا نوجه نداء ملحا لكل الرجال ولكل الشعوب ليضموا جهودهم إلى جهودنا من أجل وضع حد لهذه الحرب الدامية من أجل الاحتلال الاستعماري من جديد نأمل كل الأمل أن يكون هذا النداء مسموعا .(35)

372

(المصدر: محمد بلعباس، المرجع السابق، ص.269.

الملحق رقم (08): البيان الذي نشرته جريدة المجاهد عن استشهاد عبان رمضان

الثورة حتى الشفب وللشفب

المجاهد

اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري

يوم الخميس
٢٩ مايو
١٩٥٨
العدد ٢٤
الثمن ٣٠
فرنكا

عبان رمضان يستشهد في ميدان الشرف

ان جبهة التحرير الوطني تعلن ، بكل الم ، ان الاخ عبان رمضان استشهد فوق التراب الوطني ، من جراء جراح خطيرة اصيب بها على اثر اشتباك حدث بين كتيبة من جيش التحرير الوطني كانت مكلفة بحراسته وبين فرقة من الجيش الفرنسي .

لقد كلف الاخ عبان رمضان ، في ديسمبر ١٩٥٧ بمهمة رقابة هامة وعاجلة داخل الوطن ، وقد تمكن ، من ان يتخطى سدود العدو بشيء كبير من الصعوبة حتى وصل الى المكان المعين ، وكانت مهمته تسير على مهل وبكل لباقة . لقد كان عبان يواصل مهمته يوميا بذلك الصمير وتلك الدقة التي كثيرا ما اعجب بها جنودنا . لقد كان يتصل دوما من غير عياء ، بالجيش وبالمرشدين السياسيين وكان يتنقل بين مختلف المناطق ، محاطا باعجاب الجميع ، وقد كلفت كتيبة خاصة بحراسته ، ولم يكن هناك ما ينبيء عن وقوع هذا الخلاف المفاجيء الذي انتزعه من الجزائر المجاهدة .

لكن مع الاسف ، حدث اشتباك عنيف في النصف الاول من شهر افريل بين فرقنا وبين فرق العدو ، اضطر الكتيبة القائمة على حراسة الاخ عبان الى ان تساهم في الاشتباك وخلال المعركة التي دامت ساعات عديدة اصيب عبان بجراح وكانت جميع المظاهر تنبيء عن ان جراحه ليست خطيرة ، وقد كنا نامل ، ان بنيته القوية ستنتصر في الاخير ، خصوصا مع ما كان يحاط به من عناية بالغة ، وبقينا عدة اسابيع لم نتصل فيها باي نبأ ، فاقتنعنا انه انتصر مرة اخرى على العدو ، لكن وا اسفاه ! لقد حدث في جراحه نزيف كان القاضي على حياته .

هذا هو النبأ المحزن الذي اتصلنا به ، ان شخصية عبان رمضان الرائعة النبيلة ، طبعت بشجاعتها وتصميمها مختلف المراحل الاساسية في كفاح الشعب الجزائري .

كان عبان من مواليد ١٩١٩ ، وتلقى دراسته الثانوية في معهد البليدة ، وكانت له ثقافة متينة ، ومنذ ١٩٤٦ كان عضوا في حركة الانتصار للحريات الديموقراطية .

(البقية على ص ١٩)

(المصدر: جريدة المجاهد، ع 24، 1957/05/29، ص.01.

قـــائمة المصـادر والمـراجـع

1. المصـــــــادر:

أ. باللّغة العـربيـة:

1) بلحسين مبروك، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر–القاهرة) 1954–1956 مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، الجزائر، دار القصبة، 2004.

2) بن بلة أحمد، مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها عل روبير ميرل، تر، الوفيق الأخضر، بيروت، منشورات دار الآداب، د.ت.ن.

3) بن جديد الشاذلي، مذكرات الشاذلي بن جديد، ملامح حياة 1929–1979، ج1، تحرير، عبد العزيز بوباكير، الجزائر، دار القصبة، 2011.

4) بن خدة بن يوسف، الجزائر عاصمة المقاومة 1956، 1957، تر، مسعود حاج مسعود، الجزائر، دار هومة، 2005.

5) بن خدة بن يوسف، جذور أول نوفمبر 1954، تر، مسعود حاج مسعود، ط2، الجزائر، دار الشاطبية، 2012.

6) بن خدة بن يوسف، شهادات ومواقف، ط1، الجزائر، دار الأمة، 2007.

7) بن خدة بن يوسف، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات إيفيان، تر، لحسن زغدار، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

8) بوجابر عبد الواحد، الجانب العسكري للثورة الجزائرية، المنطقة الخامسة الولاية الأولى التاريخية، د.ط، د.ت.ن، د.د.ن.

9) بوداود عمر، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، الجزائر، دار القصبة، 2007.

10) بورقعة لخضر، مذكرات الرائد لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة، تحرير، صادق بخوش، ط2، الجزائر، دار الأمة، 2000.

11) بوضياف محمد، التحضير لأول نوفمبر 1954، تقديم عيسى بوضياف، ط2، الجزائر، منشورات الشهاب، 2010.

12) حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر، نجيب عياد، دون طبعة، الجزائر، مرقم للنشر، 1994.

13) حسين آيت أحمد، روح الاستقلال، مذكرات مكافح 1942-1952، تر، سعيد جعفر، الجزائر، منشورات البرزخ، 2007.

14) خليفي عبد القادر، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830-1962، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

15) دحلب سعد، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، الجزائر، منشورات دحلب، 2007.

16) الديب فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1990.

17) الزبيري الطاهر، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1962، الجزائر، منشورات ANEP، 2008.

18) زغدود علي، ذاكرة الثورة التحريرية الجزائرية، الجزائر، الرويبة ANEP، 2004.

19) سعدي عثمان، مذكرات الرائد عثمان سعدي بن الحاج، ط1، الجزائر، دار الأمة، 2000.

20) سعدي ياسف، ذكريات معركة الجزائر، تر، إبراهيم ضفر، دون.ب.ن، الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت.ن.

21) سعيداني الطاهر، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط1، الجزائر، دار الأمة، 2001.

22) عباس فرحات، تشريح حرب، تر، أحمد منور، الجزائر، دار المسك، 2010.

23) كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، الجزائر، دار القصبة، 1999.

24) كشيدة عيسى، مهندسو الثورة، تقديم، عبد الحميد مهري، تر، موسى أشرشور، ط2، منشورات الشهاب، 2010.

25) لبجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، ط2، الجزائر، دار الرائد للكتاب، 2005.

26) لحرش إبراهيم، الجزائر، أرض الأبطال، طبعة جديدة، الجزائر، مطبعة المعارف، 2010.

27) مداسي محمد العربي، مغربلوا الرمال الأوراس-النمامشة 1954-1959، تعريب، صلاح الدين الأخضري، الجزائر، منشورات ANEP، 2011.

28) مراردة مصطفى، مذكرات الرائد مصطفى مراردة ابن النوي، شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، تح، مسعود فلوسي، الجزائر، دار الهدى، 2009.

29) ملاح عمار، قادة جيش التحرير الوطني الولاية 1، ج1، الجزائر، دار الهدى، 2013.

30) ملاح عمار، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، د.ط، الجزائر، دار الهدى، 2007.

31) ملاح عمار، وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس، الناحية الثالثة، بوعريف، الجزائر، دار الهدى، 2007.

32) مهساس أحمد، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر، مسعود حاج مسعود، الجزائر، دار القصبة، 2002.

33) نايت بلقاسم مولود قاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر الجزائر، دار الأمة، 2007.

34) هشماوي مصطفى، جذور أول نوفمبر في الجزائر، الجزائر، دار هومة، 2000.

ب. باللّغة الأجنبية:

1) Mohamed Guentari, Organisation politico administrative et militaire de la Révolution Algérienne de 1954-1962, vol2. Offices pablions universitaire, 2010.

2. المـراجـــــــــع:

أ. باللّغة العربية:

1) آجرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر، عيسى عصفور، ط1، بيروت، منشورات عويدات، 1982.

2) إحدادن زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، الجزائر، مؤسسة إحدادن للنشر، 2007.

3) أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، الجزائر، دار هومة، 2009.

4) بخوش عبد المجيد، معارك ثورة التحرير المظفرة، ج2، الجزائر، مؤسسة رحال نسيم رياض، 2013.

5) بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، الجزائر، دار المعرفة، 2006.

6) بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2008.

7) بلخروب عبد الحميد، ميلاد الجمهورية الجزائرية والإعتراف بها، تر، العربي بوينون، الجزائر، مرقم للنشر، 2010.

8) بلعباس محمد، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة، 2009.

9) بن حمود بوعلام، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، معالمها الأساسية، د.ط، الجزائر، دار النعمان، 2012.

10) بن خليفة عبد الوهاب، تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الإستقلال، ط1، الجزائر، دار طليطلة، 2009.

11) بن دعماش عبد القادر، الفرقة الفنية لجبهة التحرير الوطني 1958-1962، الجزائر، منشورات أنترسيني، 2007.

12) بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997.

13) بوعزيز يحي، ثورات القرن العشرين، طبعة خاصة، الجزائر، عالم المعرفة، 2009.

14) بومالي أحسن، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954، 1956، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

15) تابليت عمر، القاعدة الشرقية نشأتها ودورها في الإمداد وحرب الإستنزاف، الجزائر، دار الألمعية، 2011.

16) جويبة عبد الكامل، الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1958، ط1، الجزائر، دار الواحة، 2012.

17) حفظ الله بوبكر وآخرون، التسليح خلال الثورة التحريرية 1954-1958، الجزائر، الآمال للطباعة والنشر، 2016.

18) حفظ الله بوبكر، التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، د.ط، الجزائر، وحدة الرغاية، 2013.

19) حفظ الله بوبكر، نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954-1958، د.ط، الجزائر، دار العلم والمعرفة، 2013.

20) خليفة الجنيدي، حوار حول الثورة، ج2، الجزائر، مرقم للنشر، 2009.

21) دوشمان جاك، تاريخ جبهة التحرير الوطني، تر: موجد شراز، الجزائر، منشورات ميموني، 2013.

22) الزبيري محمد الطاهر وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1914، طبعة خاصة، 2007.

23) الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، الجزائر، دار البعث، 1984.

24) الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، ج2، دمشق، منشورات إتحاد كتاب العرب، 1999.

25) زروال محمد، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى نموذجا، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين.

26) سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962، د.ط، الجزائر، دار المعرفة، 2009.

27) سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، الجزائر، دار هومة، 2007.

28) شريط لخضر وآخرون، إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، 2007.

29) الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر، محمد حافظ الجمالي، ط1، الجزائر، دار القصبة، 2003.

30) ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، ط1، الجزائر، البصائر الجديدة، 2013.

31) عباس محمد، ثوار عظماء، شهادة 17 شخصية وطنية، الجزائر، غرناطة للنشر والتوزيع، 2013.

32) عباس محمد، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (1954-1962)، الجزائر، دار القصبة، 2007.

33) عبد القادر حميد، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة، الجزائر، منشورات الشهاب، 2003.

34) عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية، الجزائر، دار المعرفة، 2007.

35) عجرود محمد، أسرار حرب الحدود 1957-1958، الجزائر، منشورات الشهاب، 2014.

36) العسلي بسام، جيش التحرير الوطني، الجزائر، ط2، بيروت، دار النفائس، 1986.

37) العسلي بسام، طلاس مصطفى، الثورة الجزائرية، د.ط، دمشق، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1984.

38) علوي محمد، قادة ولايات الثورة الجزائرية (1954-1960)، ط1، الجزائر، دار علي بن زيد، 2013.

39) غربي الغالي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958 دراسة في السياسات والممارسات، الجزائر، غرناطة للنشر والتوزيع، 2009.

40) قداش محفوظ، وتحررت الجزائر، د.ط، الجزائر، شركة الأمة، 2011.

41) قندل جمال، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية، وتأثيراتهم على الثورة الجزائرية 1957-1962، ط1، الجزائر، دار الضياء، 2006.

42) لزهر بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، وأبعادها الإفريقية، ط1، الجزائر، دار أسيل، 2009.

43) لميش صالح، الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، ط1، الجزائر، دار بهاء الدين، 2010.

44) لونيسي إبراهيم، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، الجزائر، دار هومة، 2007.

45) لونيسي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، د.ط، الجزائر، دار المعرفة، 2000.

46) ماندوز أندري، الثورة الجزائرية عبر نصوص، تر: ميشال سطوف، الجزائر، منشورات ANEP، 2007.

47) مرتاض عبد المالك، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، وثورة أول نوفمبر 1954.

48) معمري خالفة، عبان رمضان المحاكمة المزيفة، الجزائر، 2013.

49) معمري خالفة، عبان رمضان، تعريب، زينب زخروف، طبعة خاصة، الجزائر، منشورات ثالة، 2008.

50) مقلاتي عبد الله، أعلام وأبطال الثورة الجزائرية، الجزائر، شمس الزيبان، 2013.

51) مقلاتي عبد الله، الإستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية وأهم المعارك الكبرى، ج1، الجزائر، وزارة الثقافة.

52) مقلاتي عبد الله، عبد الحميد مهري حكيم ثورة الجزائر، الجزائر، دار العلم والمعرفة، 2013.

53) مقلاتي عبد الله، قامات منسية محاولة التعريف بإطارات الثورة المنسية، الجزائر، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، 2013.

54) مقلاتي عبد الله، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، الجزائر، منشورات بلوتو، 2009.

55) مناصرية يوسف، الإتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988.

56) منصور أحمد، أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، ط2، الجزائر، دار الأصالة، 2009.

57) النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، منشورات ANEP.

ب. باللّغة الأجنبية:

1)Yves Courrière, La Guerre D'Algérie, leteps des léopards tome2, éditions Marbaut, 1985.

2) Lahsene seriak, Aban Ramdan, corpus et bibliographie, 2004.

3)Jean Louis Gérard, Dictionnaire historique et biographique de la Guerre d'Algérie, éditions jean curuchet, 2000.

3. المقـــــــــالات:

1) بوضربة عمر، دور مكاتب جبهة التحرير الوطني في حشد الدعم للقضية الجزائرية في بلدان غرب أوروبا 1955-1960، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 20، 2018.

2) بولحويجة سعاد، صدى الثورة الجزائرية في العالم في ضوء جريدة المقاومة (لسان حال جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني) نوفمبر 1956 جويلية 1957، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 5، 2016.

3) تيزي ميلود، خلفيات الصراع بين الداخل والخارج بعد مؤتمر الصومام 1956، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية، العدد الأول، د.ت.ن.

4) جبلي الطاهر، تسليح الثورة الجزائرية عبر الحدود الغربية خلال الثورة التحريرية (1954-1962) مجلة المصادر، العدد 25، د.ت.ن.

5) حفظ الله أبوبكر، هيكلة جيش التحرير في الداخل بعد انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، مجلة البحوث والدراسات، عدد 6، جوان 2008.

6) السبعاوي فهد عباس سليمان، موقف سوريا من القضية الجزائرية 1954-1962، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، العدد 2، 2013.

7) سعيدوني بشير، الدعم العربي للثورة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد الثامن، 2016.

8) سعيدوني بشير، مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ظروف انعقاده وانعكاساته المختلفة على مسار الثورة الجزائرية، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 6، 2018.

9) شبوب محمد، صفحات من مسار الثورة التحريرية أزمات الحكومة المؤقتة (1958-1959)، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 16، جوان 2016.

10) عابد الصالح، عبان رمضان والطموح القاتل لقيادة الثورة (1955-1957) دورية كان التاريخية، العدد 27، مارس 2015.

11) قدور محمد، من أوجه الصراع على قيادة الثورة، بن بلة، عبان رمضان نموذجا، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 17، سبتمبر 2014.

4. الرسائل الجامعية:

1) إيدو شعبان، شبكات دعم الثورة الجزائرية في أوروبا الغربية 1957-1962، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي لياس، سيدي بلعباس، 2018.

2) بيتور علال، العمليات العسكرية في المنطقة الثانية، الشمال القسنطيني من 1 نوفمبر 1954 إلى 20 أوت 1956، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008.

3) شلالي عبد الوهاب، دور عمال المناجم الجزائرية في ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962) المنطقة الحدودية الشرقية نموذجا، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.

4) فشار عطا الله، دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001.

5) مقنوش كريم، النشاط السياسي والعسكري لجبهة التحرير الوطني في تونس، 1957-1962، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 02، 2012.

5. الملتقيـــــات والنـــدوات:

1) براهمي محمد العربي، جيش التحرير ومعارك عبور خطي شال وموريس الملتهبة، دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، إنتاج جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة.

2) بن حوا الله مراد، القيمة القانونية لإتفاقية إيفيان في مواجهة قانون جزائري لتجريم الإستعمار، الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1954-1962، دراسة قانونية وسياسية، الجزائر، جامعة قالمة، 2012.

3) جبلي الطاهر، تنظيم جيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المنعقد بالفندق الأوراسي 2،3،4 جويلية 2005، الجزائر، منشورات وزارة المجاهدين، 2005.

4) عزوز هدى، قبايلي أمال، التنظيم الإداري والقضائي أثناء الثورة التحريرية، أعمال الملتقى حول القضاء إبان الثورة التحريرية، المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر قسنطينة 16، 17 مارس 2005، الجزائر، منشورات وزارة المجاهدين، 2007.

5) قادري أحمد، تواجد جيش التحرير الوطني الجزائري بالحدود التونسية وتطورات أنظمته، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، المنعقد بالفندق الأوراسي 4،3،2، جويلية، 2005، الجزائر، منشورات وزارة المجاهدين، 2005.

6) قنان جمال، لمحة تاريخية من جيش التحرير الوطني، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المنعقد بالفندق الأوراسي 4،3،2 جويلية 2005، الجزائر، منشورات وزارة المجاهدين، 2005.

7) وزارة الشؤون الخارجية، جلالة المغفور له محمد الخامس، كفاح من أجل الاستقلال ودعم حركات التحرر، الرباط، 2005.

6. الجرائد:

1) جريدة المجاهد: العدد 9، 20 أوت 1956.

2) جريدة المجاهد: العدد 24، 29 ماي 1957.

اندلعت الثورة الجزائرية بإمكانيات بسيطة لكن بفضل حنكة قادتها تمكّنت من مواجهة القوات الفرنسية. كما عمل قادتها على تنظيمها تنظيماً شاملاً وتجلّى ذلك بعد مؤتمر الصومام. حيث أصبح للجهاز العسكري هياكل خاصة به ومهام مكلّف بتأديتها معتمداً في ذلك على استراتيجية حربية محكمة بالإضافة إلى التنظيم السياسي الذي كان هو أيضاً له أجهزة خاصّة به مهمّتها الدّفاع عن الثورة وتفنيد ما تقدّمه فرنسا من مغالطات حول الثورة. ولقد كان لهذين التنظيمين انعكاس على الثورة ساهم في تطوّرها.

الكلمات المفتاحية:

التنظيم، جيش التحرير الوطني، جبهة التحرير الوطني، قادة الثورة.

La révolution d'indépendance a éclaté avec des moyens simples, mais grâce à la sagesse de ses dirigeants, elle a pu faire aux forces françaises. Et ses dirigeants l'ont organisé globalement et cela s'est concrétisé après le congrès de la Soummam. Où l'appareil militaire a ses propres structures et des taches qui lui sont confiées, s'appuyant sur une stratégie militaire bien développée, en plus de l'organisation politique, qui avait aussi son propre appareil pour défendre la révolution et réfuter la propagande française contre la révolution. Ces deux organisations ont eu un reflet sur la révolution qui a contribué à son développement.

Mots-clés:

Organisation – Armée de libération nationale – Front de libération nationale – Leaders de la révolution.